



بنك البحرين للتنمية
BAHRAIN DEVELOPMENT BANK B.S.C. (a)

تناغم يصنع المستقبل

التقرير السنوي ٢٠٢٥

المحتويات

٠٢

استعراض الأعمال

٠٢	نبذة عن البنك
٠٥	مؤشرات رئيسية
٠٦	الجوائز والتقدير
١٠	الاستعراض المالي
١٢	أعضاء مجلس الإدارة
١٤	هيئة الرقابة الشرعية
١٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٢٢	الإدارة التنفيذية
٢٨	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
٣٢	تقرير الإدارة

٣٨

تقرير الحوكمة

٣٨	تقرير الحوكمة
٥١	الهيكل التنظيمي

٥٠

البيانات المالية

٥٣	معلومات عن الشركة
٥٤	تقرير مجلس الإدارة
٥٦	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٥٨	القائمة الموحدة للمركز المالي
٥٩	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٦٠	القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
٦١	القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
٦٢	القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٦٣	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال

١٠٢	إفصاحات الركيزة الثالثة من اتفاقية بازل ٣
-----	---



المغفور له بإذن الله تعالى
صاحب العظمة
الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
طبيب الله ثراه



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى
آل خليفة
ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد
آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله



نحو آفاق جديدة: تعزيز طموحات البحرين

يقدم بنك البحرين للتنمية مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين.

بدأ بنك البحرين للتنمية عملياته في عام ١٩٩٢ كمؤسسة مالية وتنموية متخصصة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، وذلك بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة للبحرينيين وتشجيع ودعم أنشطة ريادة الأعمال. ومن خلال العمل المتواكب مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، يحفز بنك البحرين للتنمية أنشطة ريادة الأعمال من خلال تبني استراتيجيات ديناميكية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتماشى هذه الاستراتيجية مع مبادئ البنك المتمثلة في كونه شريكاً فاعلاً في الاستراتيجية الوطنية الخاصة بدعم هذا القطاع الذي بات يلعب دوراً متزايداً في عملية التنمية الاقتصادية. ويكتسب دور بنك البحرين للتنمية في هذا السياق أهمية خاصة نظراً لتنامي حجم هذا القطاع المهم ومساهمته في النشاط الاقتصادي المحلي.

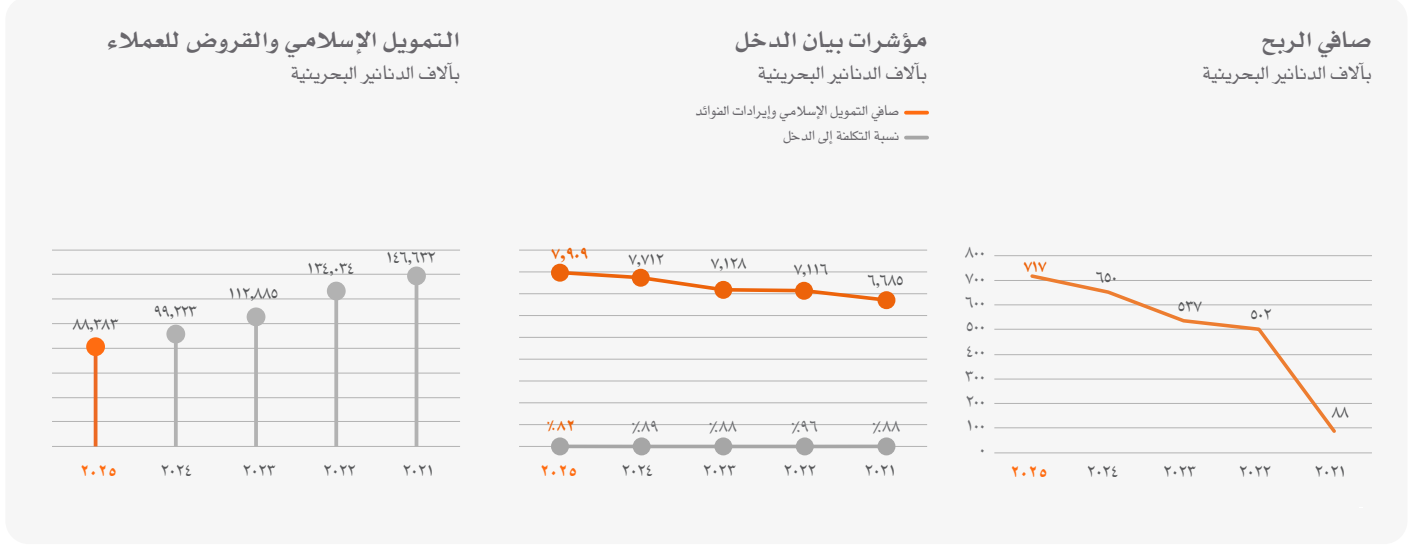
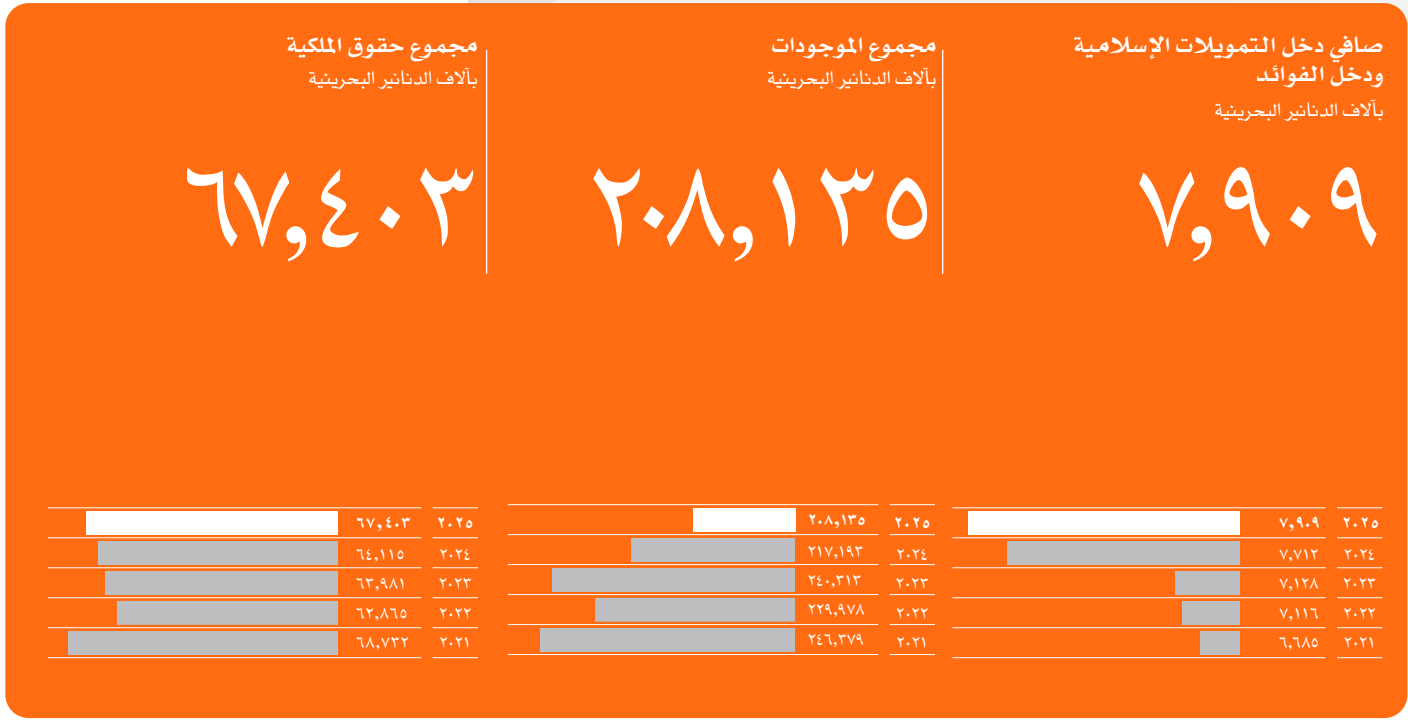
الرؤية

تعزيز مكانة البنك كرائد إقليمي في الحلول الرقمية والخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الرسالة

تمكين الشركات من تحقيق النمو على المستوى المحلي والدولي من خلال توفير خدمات التمويل وفتح الأسواق.

مؤشرات رئيسية



الملخص المالي

٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
ملخص بيان الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)				
صافي دخل التمويل الإسلامي والفوائد	٧,٩٠٩	٧,١٢٨	٧,١١٦	٦,٦٨٥
إيرادات أخرى	٣,١٨٤	١,٨٩٤	٢,١٩٩	٢,١٣٥
مصاريف التشغيل	٩,١٣٦	٨,٥٩١	٨,٥٧١	٧,٧٢٨
خسائر الائتمان المتوقعة / المخصصات / انخفاض القيمة	(١,٠٠٠)	(٧٤٩)	(٦٤٧)	١,٠١٣
صافي الربح العائد للمساهمين	٨٣٧	٥٩٦	٥٢٥	١٣١
صافي الربح	٧١٧	٦٥٠	٥٣٧	٥٠٢
نسبة توزيعات الأرباح (%)	-	-	-	-
ملخص الميزانية العمومية (بآلاف الدنانير البحرينية)				
إجمالي الأصول	٢٠٨,١٣٥	٢١٧,١٩٣	٢٤٠,٣١٣	٢٢٩,٩٧٨
التمويل والقروض الإسلامية للعملاء	٨٨,٣٨٣	٩٩,٢٢٣	١١٢,٨٨٥	١٣٤,٠٣٤
الاستثمارات (الأوراق المالية، العقارات، الشركات التابعة)	٩٦,٧٢٥	٨٣,٢٦٧	٦٥,٨٦٥	٦٧,٨٦٤
إجمالي الودائع	١١١,١٢٧	١٢٠,٩٦٢	١٤٥,٩٠٨	١٣٢,٨٦٣
ودائع العملاء	٩٩,٠٦٣	١٠٥,٠٤٤	١٢٢,٤٥٢	١٣٢,٨٦٣
إجمالي حقوق الملكية	٦٧,٤٠٣	٦٤,١١٥	٦٣,٩٨١	٦٢,٨٦٥
الربحية				
العائد على متوسط حقوق الملكية	١,٠٩٪	١,٠١٪	٠,٨٥٪	٠,١٣٪
العائد على متوسط الأصول	٠,٣٤٪	٠,٢٨٪	٠,٢٣٪	٠,٠٤٪
ربحية السهم (بالفلس)	١٣	١١	٩	٨
نسبة التكلفة إلى الدخل	٨٢٪	٨٩٪	٨٨٪	٩٦٪
رأس المال				
حقوق الملكية/إجمالي الأصول	٣٢٪	٣٠٪	٢٧٪	٢٨٪
إجمالي الودائع/حقوق الملكية (مرات)	١,٦٥	١,٨٩	٢,٢٨	٢,١١
كفاية رأس المال	٧٨,٠٥٪	٧٠,٢٩٪	٦٧,٤٠٪	٧٠,٧٦٪
مؤشرات الأداء				
التمويل والقروض الإسلامية للعملاء / إجمالي الأصول	٤٢٪	٤٦٪	٤٧٪	٥٨٪
الاستثمارات / إجمالي الأصول	٤٦٪	٣٨٪	٢٧٪	٣٠٪
التمويل والقروض الإسلامية للعملاء / ودائع العملاء	٨٩,٠٠	٩٤,٠٠	٩٢,٠٠	١٠١,٠٠
عدد الموظفين	١٤١	١٣٧	١٤٠	١٤١

الجوائز والتكريمات

حصل بنك البحرين للتنمية على تقدير متميز من خلال
١٨ جائزة مرموقة من «التمويل الدولي» و«مراجعة التمويل
المصرفي العالمي».

وقد رسّخ البنك مكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال ما يقدمه من حلول مالية مبتكرة والتزامه بدعم النمو الاقتصادي في المملكة. وعلى مرّ السنوات، حصد البنك العديد من الجوائز والتكريمات من جهات مرموقة، عكست ريادته في تقديم الخدمات المصرفية، ودعمه لقطاع ريادة الأعمال، وإسهاماته في تحقيق التنمية المستدامة.

أفضل بنك في التحول الرقمي

جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو

أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- جوائز ديجيتال بانكر لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا
- جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو

أفضل بنك تنمية

جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو

جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات العربية

الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

التميز في حلول الخدمات المصرفية للأعمال (تجارة) – البحرين ٢٠٢٥

مجلة انترناشونال بيزنس

التميز في الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – البحرين ٢٠٢٥

مجلة انترناشونال بيزنس

التميز في الاستثمار التقني (تطبيق تجارة)

مجلة التمويل الدولية

ضمن أفضل ٥٠ شركة في البحرين ٢٠٢٤ / ٥٠

دار البلاد للنشر

جائزة البحرين للمحتوى الرقمي ٢٠٢٥

جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات البحرينية

بنك العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – البحرين

جوائز الخدمات المصرفية للأفراد في آسيا ٢٠٢٥

الابتكار الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٢٥ (عن منصة تجارة) – البحرين

جوائز الخدمات المصرفية للأفراد في آسيا ٢٠٢٥

أكثر ٢٦ امرأة تأثيراً في القطاع المالي بدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٥ بحسب فاينانس ميدل إيست

فاينانس ميدل إيست

٣٠ امرأة رائدة تقود التغيير في الشرق الأوسط بحسب إيكونومي ميدل إيست

إيكونومي ميدل إيست

جائزة أفضل رئيس تنفيذي

جوائز التميز في الموارد البشرية، جمعية البحرين لإدارة الموارد البشرية

مساهمة متميزة في منظومة الشركات الناشئة في البحرين لعام ٢٠٢٥

جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي

أكثر بنك إسلامي ابتكاراً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنترناشونال فاينانس

أفضل منصة مصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جوائز ديجيتال بانكر لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

تناغم يصنع المستقبل

يحرص بنك البحرين للتنمية على موازنة توجهاته الاستراتيجية مع الأولويات الوطنية، من خلال تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي المحلي. وترتكز رؤيته المستقبلية على دعم تنويع الاقتصاد، بما يساهم في ترسيخ المرونة الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام وازدهار طويل الأمد لمملكة البحرين.

الاستراتيجية



الاستعراض المالي

حققت مجموعة بنك البحرين للتنمية صافي ربح عائد للمساهمين بلغ ٨٣٧ ألف دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١٦,٤٪ عن ٧١٩ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٤.

وسجلت المجموعة زيادة سنوية قدرها ١٠,٣٪ في صافي الربح الموحد ليصل إلى ٧١٧ ألف دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٦٥٠ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٤.



أعضاء مجلس الإدارة



أمنة علي العريض

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: ديسمبر ٢٠٢٢
سنوات الخبرة: ١١ سنة



هاني حسين رضا

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: ديسمبر ٢٠٢٢
سنوات الخبرة: ٢٧ سنة



عائشة محمد عبدالمك

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: ديسمبر ٢٠٢٢
سنوات الخبرة: ١٧ سنة



منال شوقي البيات

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: ديسمبر ٢٠٢٢
سنوات الخبرة: ٢٧ سنة



يوسف محمد النفيعي

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: ديسمبر ٢٠٢٢
سنوات الخبرة: ٢٤ سنة



سنديب بوس

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: ديسمبر ٢٠٢٢
سنوات الخبرة: ٣٥ سنة



مروة خالد السعد

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: نوفمبر ٢٠١٩
سنوات الخبرة: ١٧ سنة



غسان غالب عبدالعال

رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس ٢٠١٦
سنوات الخبرة: ٢٥ سنة

تشغل السيدة العريض منصب الوكيل المساعد للبحوث والدراسات بمكتب رئيس مجلس الوزراء، وقد بدأت مسيرتها المهنية في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في عام ٢٠١٥، وتتولى حاليًا مسؤولية إدارة قسم البحوث والتقارير الداعمة للسياسات في مكتب رئيس مجلس الوزراء، بما يشمل الإشراف على إعداد الدراسات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. كما تشغل عضوية مجلس إدارة معهد دانات.

المؤهلات

تحمل درجة الماجستير في اقتصاديات البيئة وتغير المناخ من كلية لندن للاقتصاد، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد الإداري من جامعة بنتلي.

يشغل السيد رضا منصب العضو المنتدب ومدير المحافظ الاستثمارية للأصول العالمية متعددة الثأث لدى شركة باين بريدج للاستثمارات في لندن، وقد انضم إلى الشركة في عام ٢٠١٢، حيث يتولى مسؤولية قيادة مهام الاستراتيجية والبحوث لتزريق الأصول العالمية متعددة الثأث.

وقبل انضمامه إلى الشركة، شغل منصب مدير الاستثمارات في شركة ممتلكات البحرين القابضة (ش.م.ب.م)، حيث تولى إدارة محفظة الاستثمارات العالمية متعددة ثأث الأصول، والإشراف على استراتيجيات التوزيع الاستراتيجي والتكتيكي للأصول، إلى جانب اختيار مديري الاستثمار عبر مختلف ثأث الأصول.

كما شغل سابقًا عددًا من المناصب القيادية، من بينها نائب رئيس إدارة الدخل الثابت العالمي، ونائب رئيس إدارة صناديق التحوط في شركة الأهلي كابيتال. ويتأسس السيد رضا لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك.

المؤهلات

حاصل على درجة الماجستير في الهندسة الكيميائية من إمبريال كوليدج لندن، ودبلوم عال في التقنيات الاكتوارية من معهد الاكتواريين، كما يحمل شهادة محلل استثمارات بديلة معتمد.

تشغل حاليًا منصب رئيس الشؤون القانونية والخدمات المؤسسية في إحدى المكاتب العائلية الخاصة. وشغلت سابقًا منصب المستشار القانوني العام وأمين سر مجلس الإدارة في شركة ممتلكات البحرين القابضة (ش.م.ب.م)، حيث أمضت أكثر من ١٢ عامًا، وتضمنت مسؤولياتها الإشراف على شؤون الإدارة القانونية، إلى جانب العلاقات البرلمانية والحوكمة.

وقبل ذلك، عملت السيدة عائشة عبدالمك لدى شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب. (مقتلة)، حيث تولت قيادة الأنشطة القانونية للمؤسسة. كما تتمتع بخبرة واسعة في مجال الممارسة القانونية الخاصة، شملت مجالات القانون التجاري، وقانون الشركات، وعمليات الدمج والاستحواذ، والعقارات، وقضايا التوظيف، والمسائل التنظيمية.

وتشغل السيدة عبدالمك حاليًا عضوية مجلس إدارة بورصة البحرين، حيث تشارك في عضوية لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس. كما شغلت سابقًا عضوية مجلس إدارة مجموعة مكلارين المحدودة، وكانت عضوًا في لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لها.

المؤهلات

تحمل درجة الماجستير في القانون التجاري وقانون الشركات من جامعة كوين ماري في لندن، ودرجة البكالوريوس في القانون مع مرتبة الشرف من جامعة البحرين، إضافة إلى دبلوم الدراسات العليا في القانون من جامعة BPP.

تشغل السيدة منال شوقي البيات منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب. (مقتلة)، حيث تتولى الإشراف على التميز التشغيلي وقيادة تنفيذ استراتيجية النمو الخاصة بالشركة. وتتمتع بخبرة دولية واسعة في مجالات متعددة تشمل تطوير الأعمال، وإدارة علاقات أصحاب المصلحة، والعلامات التجارية، والتنموضع المؤسسي، وإدارة الضعاليات الكبرى.

وشغلت السيدة منال سابقًا عددًا من المناصب القيادية البارزة، من بينها الرئيس التنفيذي للتفاعل والشؤون التجارية في مدينة إكسبو دبي، والرئيس التنفيذي للتفاعل في إكسبو ٢٠٢٠ دبي، والرئيس التنفيذي لمجموعة فالكون وشركاه، إلى جانب عملها في عدد من المؤسسات والشركات، من بينها شركة كاتيوس للاستثمار، وبنك الخليج الدولي، وبنك بي إن سي في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تشغل عضوية مجلس إدارة جامعة ولونغونغ في دبي، وتشغل منصب مستشار أول لدى شركة الدراسات والبحوث للأسواق الناشئة (EMIR).

المؤهلات

تواصل السيدة منال حاليًا دراستها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة بوكوني للإدارة في إيطاليا، كما تحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول، مع تخصص في التسويق وإدارة التغيير، إضافة إلى درجة البكالوريوس في القيادة التنظيمية مع التركيز على الوارد البشرية وضمان الجودة من جامعة بورودو.

يشغل السيد يوسف محمد النفيعي منصب نائب الرئيس التنفيذي في شركة بنفث، وقد انضم إلى الشركة في عام ٢٠٠٦، حيث قاد عددًا من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية البارزة، من بينها إطلاق نظام الشيكات الإلكترونية، ومنصة مزود خدمات الثقة، ونظام التحويلات المالية الإلكترونية، وبوابة الدفع للتجارة الإلكترونية، والمحفظة الوطنية للهواتف الذكية ”بنفث بي“ في مملكة البحرين.

وقبل انضمامه إلى شركة بنفث، شغل السيد النفيعي عددًا من المناصب القيادية في كل من أبرز هذه المناصب: الرئيس العالمي لودائع الأفراد وخدمات المعاملات، والرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا والشرق الأوسط، والمدير المالي للخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، إلى جانب عدد من المناصب القيادية الأخرى.

المؤهلات

كما كان عضوًا مؤسسًا ضمن الفريق الذي قاد إطلاق أعمال الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مجموعة

ستاندرد تشارترد عالميًا. وتولى كذلك إدارة أعمال مصرفية متكاملة لقطاع الأفراد في عدد من الدول، من بينها مملكة البحرين وبنغلاديش، ضمن مسؤوليات شملت مختلف المنتجات والخدمات المصرفية. منذ أن ترك بنك

ستاندرد تشارترد في عام ٢٠٢٢، قام السيد بوس بتأسيس شركة إكتار تكنولوجيز، وهي شركة للتكنولوجيا المالية مقرها في سنغافورة، والتي تضم رؤية لجعل التمويل متاحًا وبأسعار معقولة. السيد بوس هو المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة إيكترار.

المؤهلات

حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي، إلى جانب شهادة المحاسبة القانونية المعتمدة من معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

يُعد السيد بوس محاسبًا مؤهلًا ومصرفيًا متمرسًا، حيث بدأ مسيرته المهنية لدى شركة إنرست ويونغ – البحرين، قبل أن ينضم إلى السيادية لمملكة البحرين. كما تشغل حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة مزاد البحرين ذ.م.م. (منذ عام ٢٠٢٤)، وتترأس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للبنك، إلى جانب عضويتها في لجنة تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين التابعة للجنة الأولمبية البحرينية.

وتتمتع السيدة مروة بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ١٧ عامًا في مجالات استراتيجية رأس المال البشري، وإدارة الأداء، والتطوير المؤسسي، ورفع الكفاءة التنظيمية. وقد شغلت سابقًا منصب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة أكسا الخليج، حيث أشرفت على أطر الحوكمة المتعلقة بعمليات المجموعة في المنطقة.

وامتدت مسيرتها المهنية عبر شركات عالمية مدرجة ضمن قائمة فورتشن ٥٠٠، ومؤسسات حكومية، ومجموعات إقليمية رائدة، من بينها جينرال ميلز في الولايات المتحدة الأمريكية، وكمنز باور جينيريشن، وشركة تطوير للبترول، ومجموعة يوسف بن أحمد كاثو القابضة، حيث ترأست قسم الموارد البشرية عبر عدة أسواق وقطاعات أعمال.

المؤهلات

تحمل السيدة مروة درجة الماجستير من كلية كرايتن للإدارة بجامعة بورودو، مع تخصص في الموارد البشرية، إضافة إلى درجة البكالوريوس من جامعة بورودو في القيادة التنظيمية والإشراف.

رئيس قسم تطوير الأعمال لإدارة الثروات الخاصة ضمن فريق إدارة علاقات المستثمرين في إنفستكوروب. التحق السيد غسان عبدالعال مرة أخرى بشركة إنفستكوروب في عام ٢٠١٢، بعد أن عمل فيها لمدة ست سنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩. ومنذ عودته إلى إنفستكوروب، شغل السيد عبد العال عددًا من المناصب رفيعة المستوى بما في ذلك رئيس خدمات العملاء، ورئيس الموظفين العالمي، والرئيس العالمي لعمليات إدارة علاقات المستثمرين الدولية. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، شغل منصب مدير الاستثمار في شركة ممتلكات البحرين القابضة. وقبل انضمامه إلى إنفستكوروب عام ٢٠٠٣، عمل في شركة كي بي إم جي، كمستشار في مجموعة تحسين أداء الأعمال. السيد غسان عبدالعال عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، بما في ذلك شركة انفستكوروب السعودية للاستثمارات المالية، والعديد من الشركات التابعة لإنفستكوروب.

المؤهلات

حاصل على درجة الماجستير في تحليل وتصميم وإدارة نظم المعلومات من كلية لندن للاقتصاد، ودرجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة والتمويل من جامعة كنت.

هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ عبدالناصر آل محمود

يُعد الدكتور الشيخ عبد الناصر المحمود من أبرز المتخصصين في الصيرفة والتمويل الإسلامي، حيث يتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٢ عامًا في هذا المجال.

يشغل حاليًا منصب رئيس إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي في خليجي بنك، وكان قد شغل سابقًا منصب مدير أول في إدارة التدقيق الشرعي لدى شركة إرنست ويونغ - البحرين، كما تولّى رئاسة إدارة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك البحرين الإسلامي. كذلك شغل عضوية هيئات الرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وعلى مدى مسيرته المهنية، اكتسب الدكتور الشيخ عبد الناصر خبرة واسعة في مجالات الرقابة والتدقيق الشرعي، كما عمل أمينًا لعدد من الهيئات الشرعية لأكثر من ثلاثة عقود، مسهمًا في تطوير وتطبيق الأطر الشرعية والرقابية في المؤسسات المالية الإسلامية.

يحمل الدكتور الشيخ عبد الناصر درجة الدكتوراه في الصيرفة الإسلامية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودرجة البكالوريوس في الشريعة والدراسات الإسلامية. كما يحمل الدبلوم المتقدم في المعاملات التجارية الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وشهادة المستشار والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية من جامعة كامبريدج للتدريب والمعتمد من المجلس الثقافي البريطاني، كما أنه مدرب معتمد لدى معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

وشارك الدكتور الشيخ عبد الناصر متحدثًا في العديد من المؤتمرات والندوات الفقهية والاقتصادية، مساهمًا بخبرته الأكاديمية والمهنية في إثراء الحوار المتعلق بالصيرفة والتمويل الإسلامي.

الدكتور عمر عبد العزيز العاني

يمتلك الدكتور عمر عبدالعزيز العاني خبرة أكاديمية ومهنية راسخة في مجال الاقتصاد الإسلامي، ويتمتع بخبرة أكاديمية ومهنية واسعة شملت التدريس والبحث العلمي والمشاركة في المؤتمرات المتخصصة على المستويين الإقليمي والدولي. وقد قام بتدريس الاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات في العراق وروسيا واليمن ومملكة البحرين.

وُلد الدكتور العاني في العراق عام ١٩٦٢، وحصل على الجنسية البحرينية عام ٢٠٠٨. ويحمل درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية (١٩٨٤)، ودرجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي المقارن (١٩٩٣)، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي المقارن (١٩٩٧)، وجميعها من جامعة بغداد.

بدأ مسيرته الأكاديمية عام ١٩٩٣، حيث عمل أستاذًا في عدد من الجامعات في العراق واليمن وروسيا، قبل أن ينضم إلى جامعة البحرين عام ٢٠٠٠ عضوًا في الهيئة الأكاديمية، حيث قام بتدريس مجموعة واسعة من المقررات التخصصية والعامة في الاقتصاد والفقه الإسلامي، إلى أن تقاعد في عام ٢٠١٨.

ومنذ عام ٢٠١٠، يشغل الدكتور العاني عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك البحرين للتنمية، مساهمًا بخبرته العلمية والشرعية في دعم أعمال الهيئة وتعزيز الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويتمتع الدكتور العاني بسجل متميز، حيث ألف العديد من الكتب المتخصصة في الاقتصاد والفقه الإسلامي، من أبرزها الرقابة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة (١٩٩٣)، والعلاقات الاقتصادية الدولية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة (١٩٩٧). كما نشر العديد من البحوث العلمية وشارك في مؤتمرات دولية في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، تناولت موضوعات التمويل الإسلامي، والسياسات العامة، وحماية المستهلك، والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وتشمل اهتماماته البحثية القانون الدولي من منظور إسلامي، والعلاقات الثقافية بين المجتمعات العربية والعالمية. كما أسهم في تطوير المناهج الأكاديمية، بما في ذلك المشاركة في تأسيس برنامج التمويل والمصارف الإسلامية في جامعة البحرين بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي.

وحصل الدكتور العاني على عدد من الجوائز والتكريمات، من بينها جائزة الأولى في جائزة سمو الشيخ راشد بن حميد في عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى جوائز في مسابقات الشعر العربي بجامعة البحرين.

الدكتور محمد برهان أربونا

يُعرف الدكتور محمد برهان أربونا بخبرته الواسعة وإسهاماته في مجال التمويل الإسلامي والرقابة الشرعية، حيث يمتلك خبرة تمتد لأكثر من عقدين في مجال التمويل الإسلامي منذ عام ١٩٩٧. ويشغل حاليًا منصب نائب الرئيس التنفيذي — رئيس الالتزام الشرعي في بنك السلام بمملكة البحرين.

وقبل توليه هذا المنصب، شغل الدكتور أربونا عددًا من المناصب القيادية، من بينها نائب الرئيس الأول ورئيس الرقابة الشرعية في بنك سيرا للاستثمار، حيث كان أيضًا عضوًا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. كما تولّى سابقًا قيادة وظيفة الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي — البحرين.

وفي مراحل سابقة من مسيرته المهنية، عمل لدى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين، حيث أسهم بشكل فاعل في تطوير المعايير الشرعية والمحاسبية، وشغل منصب أمين سر الهيئة الشرعية المسؤولة عن إصدار واعتماد معايير الهيئة، وعمل عن قرب مع نخبة من كبار العلماء المتخصصين في المالية الإسلامية.

كما ساهم الدكتور أربونا في دعم وتطوير صناعة التمويل الإسلامي من خلال مشاركاته المتعددة متحدًا ومساهمًا في المؤتمرات والمنتقيات الإقليمية والدولية، إلى جانب نشره العديد من المقالات والدراسات المتخصصة في مجالات الصيرفة الإسلامية والتكافل باللغتين العربية والإنجليزية.

ويتمتع بخبرة واسعة في التدريب والتأهيل المهني، حيث قدّم برامج متخصصة في التمويل الإسلامي لعدد من المؤسسات، من بينها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، ومصرف البحرين المركزي، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى عدد من الجهات الأكاديمية والتدريبية.

يحمل الدكتور أربونا درجة الدكتوراه في المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، ودرجة الماجستير في القانون المقارن من الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، إضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. كما تلقى دراسات شرعية متقدمة على أيدي عدد من العلماء في المسجد النبوي الشريف.

ويشغل حاليًا عضوية عدد من الهيئات الشرعية واللجان الاستشارية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية.



تناغم يصنع المستقبل

تعكس منصاتنا الرقمية المتقدمة التزامنا بتطوير الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال تقديم تجربة سلسلة ومتكاملة تدعم رواد الأعمال الطموحين. ومن خلال تبني أحدث التقنيات المبتكرة، نُساهم في تسريع وتيرة النمو وتمكين مختلف فئات القيادات، بما يميز ديناميكية التحول الرقمي ويدفع عجلة الابتكار في المشهد الرقمي المتنامي في مملكة البحرين.

الابتكار



“

حقق بنك البحرين للتنمية تقدماً ملموساً في تعزيز مكانته كمحرك رئيسي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

غسان غالب عبدالعال
رئيس مجلس الإدارة

قيمة مستدامة لاقتصاد متنوع

مثّل عام ٢٠٢٥ عاماً مفصلياً في مسيرة البنك، حيث واصلنا ترسيخ موقعنا كمؤسسة مالية تنموية رائدة، مدفوعة برؤية استراتيجية واضحة، وانضباط مؤسسي راسخ، والتزام مستمر بتحقيق قيمة مستدامة لمساهميننا ومجتمعنا على حد سواء. وقد تجسد هذا التقدم في الأداء المتوازن الذي حققناه، وفي قدرتنا على التوسع المدروس وتعزيز أثرنا الاقتصادي، لا سيما في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يمثل حجر الأساس في تنويع الاقتصاد الوطني.

وعلى صعيد الأداء المالي، سجل البنك نتائج قوية تعكس متانة نموذج أعماله ومرونته، حيث ارتفع صافي الربح العائد إلى المساهمين بنسبة ١٦٪ ليبلغ ٨٣٧ ألف دينار بحريني، فيما حقق صافي الربح نمواً بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ٧١٧ ألف دينار بحريني. كما شهد إجمالي الدخل التشغيلي نمواً ملحوظاً بنسبة ١٥٪، مدفوعاً بتحسين كفاءة

التكاليف واستمرار نمو الميزانية العمومية. وتنعكس هذه النتائج نجاحنا في تنويع مصادر الدخل وتعزيز جودة الأصول، وهو ما تجلّى كذلك في انخفاض القروض المتعثرة بنسبة ١٨٪، نتيجة نهج استباقي ومنضبط في إدارة المخاطر.

ويظل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صميم استراتيجيتنا. وفي هذا الإطار، كان إطلاق أول صندوق ائتماني مخصص لهذا القطاع في المنطقة، برأسمال قدره ١٨٥ مليون دولار أمريكي، محطة بارزة خلال العام، حيث أسهم البنك بمبلغ ٥٤ مليون دولار أمريكي، تأكيداً على التزامه بدعم هذا القطاع الحيوي وتعزيز قدرته على النمو والابتكار.

كما واصلنا توسيع نطاق حلولنا التمويلية من خلال تطوير برنامج خصم الفواتير، والذي شهد انضمام أول عميل استراتيجي، شركة ألنيوم البحرين، بما أتاح تسهيلات تمويلية بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي، وأسهم

في تعزيز منظومة التمويل البديل ودعم سلاسل القيمة المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي السياق ذاته، عزز البنك شراكاته مع منظومة ريادة الأعمال من خلال التعاون مع ”ستارت أب بحرين“، بما يدعم نمو الشركات الناشئة ويعزز بيئة الابتكار في المملكة.

وانطلاقاً من التزامنا بالتميز التشغيلي، واصلنا الاستثمار في تطوير بنيتنا المؤسسية، من خلال تنفيذ برنامج شامل لإعادة هندسة العمليات، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويرسخ أطر الرقابة.

كما قمنا بتحديث نماذج إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لأفضل المعايير الدولية، بما في ذلك المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS ٩)، إلى جانب تعزيز أطر الحوكمة والضبط الداخلي عبر مراجعة السياسات والإجراءات المؤسسية. وفي مجال التحول الرقمي وتنمية رأس المال البشري، تم تطوير منظومة التدريب

أطلقنا وشاركنا في أول صندوق ائتماني مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، بحجم إجمالي قدره ١٨٥ مليون دولار أمريكي، مع التزامات من أكبر البنوك في المنطقة، وهي بنك البحرين الوطني، وبنك السلام، وبنك البحرين والكويت، بدعم من تمكين.

المؤسسي من خلال اعتماد منصات رقمية متقدمة، بما يعزز كفاءة التعلم المؤسسي ويواكب متطلبات المستقبل. ويأتي ذلك في إطار التزامنا بدعم الكفاءات الوطنية وتعزيز تنافسيتها. كما شهد العام تقدماً نوعياً في مسار تطوير الهوية المؤسسية للبنك، بما يعكس تطوره الاستراتيجي ومكانته في السوق. وعلى صعيد الاستدامة، أطلق البنك أول إطار متكامل للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، في خطوة تعكس نضج توجهه الاستراتيجي في هذا المجال، حيث تم وضع استراتيجية شاملة تتضمن مؤشرات أداء واضحة، ودمج مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطة البنك، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية.

وإيماناً منا بأن رأس المال البشري هو المحرك الحقيقي للنجاح، نفخر بتحقيق أعلى مستوى في نتائج رضا الموظفين خلال العام، بما يعكس ثقافة مؤسسية قائمة على التمكين والثقة. كما حظي البنك بتقدير واسع من خلال حصوله على ١١ جائزة مرموقة، شملت مجالات الأداء والابتكار والمسؤولية الاجتماعية، ومن أبرزها جائزة ”بنك العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة“. ختاماً، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة هذا المسار، وتعزيز دور البنك كمؤسسة مالية تنموية تسهم بفاعلية في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية، من خلال الابتكار، والانضباط المالي، والشراكات الاستراتيجية، بما يرسخ أسس نمو مستدام ويعزز القيمة طويلة الأجل لمملكة البحرين.

غسان غالب عبدالعال
رئيس مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة (لا يشمل بدل المصروفات)	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس			
١. غسان غالب عبدالعال	-	١,٥٠٠	-	١,٥٠٠	-	-	-	-	١٣,١٢٠	-	١٤,٦٢٠	
٢. مروة خالد السعد	-	٦,٥٠٠	-	٦,٥٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٦,٣٤٠	
٣. هاني حسين رضا	-	٥,٩٠٠	-	٥,٩٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٥,٧٤٠	١,٩٤٢
٤. ساندب بوس	-	٨,٤٠٠	-	٨,٤٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٨,٢٤٠	١,٣٨٢
٥. يوسف محمد النعيمي	-	٥,٩٠٠	-	٥,٩٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٥,٧٤٠	
٦. منال شوقي البيات	-	٣,٥٠٠	-	٣,٥٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٣,٣٤٠	١٥٠
٧. عائشة محمد عبدالملك	-	٣,٥٠٠	-	٣,٥٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٣,٣٤٠	
٨. أمينة علي العريض	-	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٣,٨٤٠	
المجموع	-	٣٩,٢٠٠	-	٣٩,٢٠٠	-	-	-	-	٨٢,٠٠٠	-	١٢١,٢٠٠	٣,٤٧٤

ملاحظة: يجب ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني.

المكافآت أخرى:

* تشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافآت الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدت).

** تشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم إدخال القيمة) (إن وجدت).

*** مستحقة في عام ٢٠٢٥ وتم سدادها في ٢٠٢٦.

ثانياً: مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات	مجموع المكافآت المدفوع	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية ٢٠٢٥	المجموع الكلي
أعلى ست مكافآت للتنفيذين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمدير المالي**	٦٧١,٢٢٥	١٩٦,٠٦٣	-	٨٦٧,٢٨٨

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني.

* أعلى سلطة في الإدارة التنفيذية للشركة، قد يختلف الاسم: (الرئيس التنفيذي، الرئيس، المدير العام، العضو المنتدب...إلخ).

** أعلى مسؤول مالي في الشركة (رئيس المحاسبين، المدير المالي،...إلخ)



١. دلال أحمد الغيص
الرئيس التنفيذي للمجموعة

٢. علي يوسف علي إبراهيم العرادي
الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية

٣. ياسر إسماعيل مظفر علي
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

٤. سیدارث کومار
الرئيس التنفيذي للمخاطر

٥. ندی مدحت عزمي
الرئيس التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي والتحول

٦. سعيد عبد الحميد عبد العاطي
الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا

٧. سیدارث تشودري
رئيس التدقيق الداخلي

٨. نارین أحمد آغا
رئيس الشؤون القانونية وسكرتير مجلس الإدارة

٩. خالد محمود عبد الله
رئيس العمليات

١٠. عبد الله عبد اللطيف الهزيم
المراقب الشرعي

١١. مبارك محمد البوفلاسة
المراقب الشرعي

١٢. أحمد خالد الشوملي
رئيس الموارد البشرية

الإدارة التنفيذية (تتمة)

١. دلال أحمد الغيص

الرئيس التنفيذي للمجموعة

انضمت إلى البنك: ٢٠٢١

تُعد دلال القيس من القيادات المصرفية المتميزة، حيث تمتلك خبرة تزيد عن ٢٣ عامًا في القطاع المالي، تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحول الرقمي، وإدارة المخاطر، وذلك عبر مؤسسات مصرفية تقليدية وإسلامية ودولية.

قبل انضمامها إلى بنك البحرين للتنمية في ديسمبر ٢٠٢١ كرئيس تنفيذي للمجموعة، شغلت منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في بنك البحرين الإسلامي.

كما تقلدت عدة مناصب قيادية في بنك ستاندرد تشارترد، من بينها رئيس الخدمات المصرفية للأفراد، ورئيس قنوات التوزيع المتكاملة، ورئيس قنوات التوزيع الإقليمية ومراكز الاتصال.

تحمل دلال درجة البكالوريوس في الإدارة والتسويق من جامعة البحرين، ودرجة الماجستير في المالية. كما أكملت برنامج التكنولوجيا المالية من جامعة أكسفورد في عام ٢٠٢٠، وتتابع حاليًا دراسة الدكتوراه في إدارة الأعمال في كلية إدارة الأعمال السويسرية.

٢. علي يوسف علي إبراهيم العرادي

الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية

انضم إلى البنك: ٢٠٢٢

يُعد علي العرادي من القيادات المصرفية ذات الخبرة الواسعة، حيث يمتلك ما يقارب ٢٢ عامًا من الخبرة المتراكمة في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، وقيادة المبيعات، وإدارة الفروع، وإدارة العلاقات، وذلك ضمن مؤسسات مالية إقليمية ودولية مرموقة. ويتميّز بسجل حافل في تحقيق النمو، وتعزيز شبكات التوزيع، وتقديم أداء مستدام من خلال القيادة الفعّالة والتنفيذ الاستراتيجي.

بدأ مسيرته المهنية في بنك ستاندرد تشارترد، حيث شغل منصب قائد فريق في الخدمات المصرفية للأفراد، قبل أن يتدرج إلى منصب مسؤول مبيعات الفروع. ثم انتقل إلى البنك الأهلي المتحد كمدير علاقات، مما أتاح له تعميق خبرته في استقطاب العملاء وتنمية المحافظ وإدارة العلاقات.

وتولى لاحقًا مناصب قيادية كمدير فرع في بنك مسقط الدولي لمدة ست سنوات، ثم في بنك السلام لمدة أربع سنوات، حيث قاد فرق عمل عالية الأداء، وعزّز التميز التشغيلي، وحقق أهداف الأعمال بشكل مستمر. وفي أكتوبر ٢٠١٨، انضم إلى بنك البحرين الإسلامي رئيسًا للفروع والمبيعات — الخدمات المصرفية للأفراد، ثم عُيّن لاحقًا قائمًا بأعمال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في نوفمبر ٢٠٢١. وخلال هذه الأدوار، أسهم بشكل محوري في تطوير الاستراتيجية المصرفية للأفراد، وتعزيز حوكمة المبيعات، وتحسين أداء الفروع على مستوى المملكة. وقبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية، لعب دورًا فاعلًا في قيادة مبادرات النمو والتحول في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

يحمل علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال السويسرية، إضافة إلى دبلوم متقدم في الصيرفة الإسلامية، وشهادة مبادئ الإدارة والقيادة المستوى، وشهادة CII، كما أكمل برنامج التكنولوجيا المالية من جامعة أكسفورد.

وهو حاصل على شهادتي مدير المحفظة المعتمد (CPM) ومدير الثروات المعتمد (CWM) من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية، مما يعكس خبرته القوية في إدارة الثروات واستراتيجيات المحافظ الاستثمارية.

٣. ياسر إسماعيل مظفر علي

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

انضم إلى البنك: ٢٠٢٢

يتمتع السيد ياسر بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٦ عامًا في مجالي العمل المصرفي والتدقيق، اكتسب خلالها خبرات متراكمة عبر عدد من المؤسسات المالية الرائدة. وقد بدأ مسيرته المهنية كمراجع حسابات أول، قبل أن ينتقل إلى القطاع المصرفي حيث شغل منصب مساعد مدير في إدارة الرقابة المالية لدى بيت التمويل الكويتي.

وتدرج لاحقًا في بنك الخليج التجاري، حيث تولى قيادة إدارة الرقابة المالية وشغل منصب مدير تنفيذي أول لثمانتي سنوات، قبل أن يُعيّن مديرًا مائيًا للبنك لمدة أربع سنوات. كما شغل منصب رئيس الشؤون المالية في مجموعة البركة المصرفية لمدة تقارب ثلاث سنوات، وكان آخر منصب له المدير المالي في شركة جلف لينتجنج للتمويل والتأجير، حيث أسهم في تأسيسها وقيادة وظائفها المالية.

ويُعد السيد ياسر من الكفاءات المصرفية البحرينية المؤهلة، حيث يحمل شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA)، وأكمل برنامج تطوير القيادات في كلية داردن للأعمال، إلى جانب حصوله على شهادات مهنية متقدمة تشمل CGMA وCIPA. كما يحمل درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.

٤. سیدارث کومار

الرئيس التنفيذي للمخاطر

انضم إلى البنك: ٢٠٢٣

يتمتع السيد سيدارث بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٢٣ عامًا، اكتسبها عبر العمل في بنوك التجزئة والاستثمار في عدد من الأسواق الدولية. وقد شغل مناصب قيادية في مؤسسات مالية مرموقة، من بينها بنك البحرين الإسلامي، وكريدي سويس، إلى جانب عمله مع وزارة التجارة في حكومة الهند ضمن الوكالة الوطنية لائتمان الصادرات.

وتشمل خبراته مجالات إدارة السيولة، والمخاطر السوقية والائتمانية، إضافة إلى إدارة الأصول والخصوم. وقبل انضمامه، شغل منصب القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر ورئيس مخاطر الشركات والسيولة في بنك البحرين الإسلامي، حيث أسهم في تعزيز أطر إدارة المخاطر وتطوير قدرات الحوكمة المرتبطة بها.

يحمل السيد سيدارث درجة الدراسات العليا من جامعة مومباي، كما يحمل شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)، وشهادة مدير المخاطر المهنية (PRM)، إضافة إلى شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIBAFI).

٥. ندی محدث عزمي

الرئيس التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي والتحول

انضمت إلى البنك: ٢٠٢٢

تتمتع ندى عزمي بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٢ عامًا في مجالات الاستراتيجية والتحول المؤسسي، عبر قطاعات الخدمات المالية والتنمية الاقتصادية في القطاع العام وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع سجل حافل في تحقيق النمو، وقيادة التحول المؤسسي، وتعميم القيمة. وتختص في صياغة الاستراتيجيات، وحوكمة الشركات، وتطوير السياسات، وإدارة علاقات أصحاب المصلحة، وتنفيذ برامج التحول واسعة النطاق.

تعمل ندى عن كثب مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا لتطوير وتنفيذ استراتيجيات تتماشى مع الأولويات الاقتصادية الوطنية لمملكة البحرين، بما يدعم تحقيق نمو مستدام وقيمة طويلة الأجل لمساهمين.

وتقود أجندة التحول المؤسسي واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في البنك، حيث تشرف على دمج مبادئ الاستدامة في الاستراتيجية والحوكمة وعمليات اتخاذ القرار. كما لعبت دورًا محوريًا في تأسيس أول صندوق ائتماني خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين، مساهمة في دعم نمو هذا القطاع وتعزيز منظومة التمويل في المملكة.

وقبل انضمامها إلى البنك، أمضت ١٥ عامًا في مجلس التنمية الاقتصادية، حيث شغلت مناصب قيادية في مجالات التخطيط الاقتصادي والتنافسية واستراتيجية المؤسسات. ويصنفها أمانة سر مجلس الإدارة، عززت خبرتها في حوكمة الشركات وتقديم الاستشارات على مستوى مجالس الإدارة.

تحمل ندى درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب ودراسات الإدارة من جامعة ميريلاند العالمية، كما أكملت عددًا من البرامج التنفيذية في حوكمة مجالس الإدارة من INSEAD وكلية هارفارد للأعمال، شملت برامج في إعادة هيكلة الشركات، والاستراتيجية التحويلية، والقيادة التنافسية، إلى جانب حصولها على شهادة الجاهزية (Core). كما أثمت برنامج حوكمة مجالس الإدارة من بورصة البحرين.

٦. سعيد عبد الحميد عبد العاطي

الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا

انضم إلى البنك: ٢٠٢٥

يُعدّ السيد سعيد عبد العاطي من القيادات التقنية البارزة، حيث يمتلك خبرة تزيد عن ٢٣ عامًا في مجال تقنية المعلومات ضمن القطاع المصرفي والخدمات المالية. ويصفته الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في بنك البحرين للتنمية، بتولى قيادة الاستراتيجية التقنية المؤسسية والإشراف على مبادرات التحول الرقمي، بما يدعم الابتكار، ويعزز الكفاءة التشغيلية، ويرتقي بتجربة العملاء.

تشمل خبراته مجالات تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية، وتطوير القنوات الرقمية، وتمكين الخدمات المصرفية المفتوحة، مع تركيز خاص على بناء بنى تقنية مرنة، قابلة للتوسع، وأمنة.

وقبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب قيادية في مجال التقنية لدى بيت التمويل الكويتي — البحرين (البنك الأهلي المتحد سابقًا)، حيث قاد تطوير المنصات الرقمية، وطلّق منهجيات العمل المرنة، وأدار برامج تحول مؤسسي واسعة النطاق. كما يتمتع بخبرة متقدمة في إدارة الموردين، وتحسين تكاليف التكنولوجيا، وبناء شراكات استراتيجية لتقديم حلول تقنية مستدامة.

يحمل السيد سعيد درجة البكالوريوس في علوم الحاسب ونظم المعلومات من جامعة عين شمس، ودرجة الماجستير في نظم المعلومات من جامعة حلوان. كما أنه مدقق معتمد لنظم المعلومات (CISA)، وحاصل على شهادة TOGAF® في هندسة النظم، إلى جانب عدد من الشهادات المهنية في مجالات التحول الرقمي، وتقنية البلوك تشين، والقيادة، والتخطيط الاستراتيجي القائم على البيانات.

٧. سيدارث تشودري

رئيس التدقيق الداخلي

انضم إلى البنك: ٢٠١٨

يتمتع سيدارث تشودري بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٣ عامًا في مجالات التدقيق الداخلي، وخدمات التأكيّد، والاستشارات المالية. وقد شغل قبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية عدة مناصب في مؤسسات مالية واستشارية مرموقة، حيث عمل في قسم التدقيق الداخلي لدى شركة سيكو (SICO)، كما كان ضمن قسم استشارات المخاطر في شركة BDO، حيث قاد تنفيذ عمليات تدقيق داخلي قائمة على المخاطر لعدد من المؤسسات المالية والشركات. وتشمل خبراته السابقة أيضًا العمل لدى شركة إرنست ويونغ في الهند.

يحمل سيدارث درجة الماجستير في التجارة من الهند، وهو محاسب قانوني معتمد، ومدقق داخلي معتمد، كما يحمل شهادة متخصصة في إدارة مخاطر الاستدامة والمناخ من الجمعية العالمية لمحترفي المخاطر (GARP)، مما يعكس خبرته المتقدمة في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر.

٨. نارين أحمد آغا

رئيس الشؤون القانونية وسكرتير مجلس الإدارة

انضمت إلى البنك: ٢٠٢٢

انضمت السيدة نارين آغا إلى بنك البحرين للتنمية (ش.م.ب.) في مايو ٢٠٢٢، حيث تتولى قيادة الاستراتيجية والعمليات القانونية للبنك، مستندة إلى خبرة مهنية تتجاوز ١٣ عامًا في مجالات قانون الشركات، وعمليات الاندماج والاستحواذ، والصناديق الاستثمارية، وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية. وتشمل مسؤولياتها الإشراف على القضايا القانونية المعقدة، وتعزيز أطر الحوكمة المؤسسية، وحماية المصالح القانونية للبنك، إلى جانب دورها كأمينة سر مجلس الإدارة. كما تتمتع بخبرة دولية واسعة تمتد عبر دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأوروبا.

بدأت السيدة نارين مسيرتها المهنية في الممارسة القانونية الخاصة، حيث تأهلت كمحامية بحرينية معتمدة ومسجلة لدى وزارة العمل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين. ثم انضمت إلى بنك السلام (ش.م.ب.)، حيث شغلت منصب كبير المستشارين القانونيين لمدة سبع سنوات، وقادت خلالها عددًا من الصفقات الاستراتيجية وأسهمت بشكل محوري في تطوير الإطار القانوني للبنك.

تحمل السيدة نارين درجة البكالوريوس في القانون (مع مرتبة الشرف) من جامعة برونيل في لندن، إلى جانب دبلوم مهني متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. كما أكملت برامج تنفيذية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للقادة في كلية كامبريدج جادج للأعمال بجامعة

/ **استعراض الأعمال** / تقرير الحوكمة / البيانات المالية / إفصاحات إدارة المخاطر

١١. مبارك محمد البوفلاسة

القائم بأعمال رئيس قسم الامتثال ومكافحة غسل الأموال

انضم إلى البنك: ٢٠٢٣

يتمتع السيد مبارك البوفلاسة بخبرة مهنية تتجاوز ١٤ عامًا في القطاع التنظيمي المالي، حيث اكتسب معرفة عميقة بالأطر الرقابية ومعايير الامتثال. وقبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية، أمضى أكثر من عقد في مصرف البحرين المركزي، شغل خلاله أدوارًا محورية في مجالي الإشراف والتفتيش.

فقد عمل لمدة خمس سنوات في إدارة الإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية، حيث أسهم في تعزيز الامتثال لدى الكيانات المتوافقة مع أحكام الشريعة، ثم انتقل إلى إدارة التفتيش، حيث أمضى سبع سنوات قاد خلالها وشارك في تنفيذ عدد من عمليات التفتيش الرقابي على نطاق واسع شمل مختلف الجهات المرخصة، بما يضمن الالتزام بالمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

يحمل السيد مبارك درجة البكالوريوس في المصارف والتمويل من جامعة ويلز، إلى جانب دبلوم متقدم في الامتثال وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات من الرابطة الدولية للامتثال (ICA)، ودبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. وتُسهّم خبرته التنظيمية المتعمقة في دعم التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة والامتثال.

١٢. أحمد خالد الشمولي

رئيس الموارد البشرية

انضم إلى البنك: ٢٠٢٤

انضم أحمد خالد الشمولي إلى بنك البحرين للتنمية في يوليو ٢٠٢٤، ويتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ١٤ عامًا في مجالات الموارد البشرية، تشمل العمليات، والتعويضات والمزايا، وإدارة المواهب. وقد بنى سجلاً مهنيًا متميزًا في تصميم وتطوير أطر المكافآت، وتعزيز حوكمة الرواتب، وتحسين كفاءة عمليات الموارد البشرية، بما يسهم في دعم الأداء المؤسسي من خلال ممارسات منظمة وخدمات عالية الكفاءة.

وقبل انضمامه إلى البنك، شغل أحمد منصب مدير إدارة الرواتب في مجموعة طيران الخليج القابضة خلال الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠٢٤. كما أمضى جزءًا كبيرًا من مسيرته المهنية في شركة مطار البحرين، حيث تدرج في عدد من المناصب، شملت رئيس قسم التعويضات والمزايا، ومسؤول أول لأنظمة إدارة الموارد البشرية والرواتب، ومسؤول التعويضات والمزايا، ومساعد موارد بشرية. ويعكس هذا التدرج المهني خبرة عملية عميقة ومتكاملة في مجالات إدارة الرواتب وتطوير أنظمة الموارد البشرية، وتصميم برامج المكافآت الشاملة، مدعومة بقدره واضحة على قيادة العمليات وتحقيق الكفاءة التشغيلية..

وإلى جانب مهامه في البنك، يشارك أحمد في لجنة الموارد البشرية التابعة لجمعية مصارف البحرين، مساهمًا في ترسيخ التعاون وتعزيز التكامل على مستوى القطاع. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين، إضافة إلى دبلوم مهني من المعهد المعتمد للأفراد والتنمية (CIPD).

كامبريدج، وبرنامج حوكمة الشركات في كلية إسياد للأعمال. وتشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة عدد من الجهات، من بينها شركة هوب فنتشرز القابضة (ش.م.ب.م.)، وجمعية لمياء التابعة لوزارة شؤون الشباب، ومركز حاضنات الأعمال البحريني (رواد) د.م.م.، وشركة الواحة لرأس المال الاستثماري (ش.م.ب.م.).

٩. خالد محمود عبد الله

رئيس العمليات

انضم إلى البنك: ٢٠١٢

يتمتع السيد خالد محمود عبدالله بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ١٩ عامًا، اكتسب خلالها سجلاً مهنيًا حافلًا في تحقيق التميز التشغيلي، وتعزيز الامتثال، والارتقاء بمستويات رضا العملاء. وقد أظهر على مدار مسيرته قدرة راسخة على قيادة فرق عمل عالية الأداء، وتطوير وتطبيق عمليات فعّالة تضمن كفاءة واستمرارية العمليات المصرفية عبر مختلف الوظائف.

ولا يقتصر دوره على الإشراف التشغيلي اليومي، بل يمتد ليشمل الإسهام في التخطيط الاستراتيجي، ومواءمة الأطر التشغيلية مع رؤية البنك ورسائله وأهدافه المؤسسية، بما يدعم تحقيق النمو المستدام.

ومنذ انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١٢، يشغل منصب رئيس العمليات، حيث يضطلع بدور محوري في تعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم تنفيذ استراتيجية البنك. وقبل ذلك، شغل مناصب رئيسية في عدد من المؤسسات المالية الرائدة، من بينها بنك البحرين الوطني ودار إدارة رأس المال.

يحمل السيد خالد درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين، كما أكمل برنامج القيادة التنفيذية في الإدارة الذي تقدمه Harvard Business Impact.

١٠. عبدالله عبد اللطيف العزيز

المراقب الشرعي

انضم إلى البنك: ٢٠١١

يتمتع السيد عبدالله عبد اللطيف الحازم بخبرة تمتد لنحو ١٨ عامًا في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث بنى مسيرة مهنية متميزة تجمع بين التدقيق الشرعي والاستشارات المتخصصة. وقد بدأ مسيرته المهنية كمُدقق شرعي خارجي ومستشار لدى شركة إرنست ويونغ، حيث أمضى قرابة أربع سنوات في إدارة وتنفيذ مشاريع متنوعة لصالح بنوك ومؤسسات مالية إسلامية داخل مملكة البحرين وخارجها.

وفي عام ٢٠١١، انضم إلى بنك البحرين للتنمية، حيث تولى قيادة إدارة التدقيق الشرعي، مسهمًا في تعزيز الامتثال لأحكام الشريعة وتطوير الأطر الرقابية ذات الصلة.

يحمل السيد عبدالله شهادة مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA)، كما حصل على دبلوم معهد المحاسبين الإداريين المعتمدين (CIMA) في التمويل الإسلامي، إلى جانب شهادة الدبلوم المتقدم في الفقه التجاري الإسلامي، مما يعكس عمق خبرته وتخصصه في هذا المجال.

تتأغم يصنع المستقبل

نعمل على تنمية المشاريع الزراعية المستدامة بما يخلق فرصاً نوعية للشباب. ومن خلال تعزيز القيمة المتحققة من كل استثمار، يواصل بنك البحرين للتنمية بناء إرث أخضر مستدام ومزدهر ينعكس أثره على الأجيال القادمة.

مستاداة



”

واصل بنك البحرين للتنمية أداء دوره الفاعل في دعم الشركات وتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل بما يسهم في دعم نموها وتوسعها في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

دلال أحمد الغيص
الرئيس التنفيذي للمجموعة

توظيف الابتكار لتحقيق نتائج ملموسة

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي لمجموعة بنك البحرين للتنمية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي شكلت عامًا من التقدم النوعي وتعزيز الأسس التي يقوم عليها تحولنا الاستراتيجي.

لقد أحرز البنك خلال العام تقدمًا ملموسًا في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، مع التركيز على تعزيز متانته المالية، وتطوير نموذج التشغيل، وتوسيع أثره في دعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين. وبصفتنا المزود الرائد للحلول المالية لهذا القطاع الحيوي، واصلنا تمكين الشركات من الوصول إلى التمويل والأسواق، مع الاستثمار في بناء القدرات، وتطوير الشراكات، وتعزيز المنصات التي تدعم نموها المستدام على المدى الطويل.

وقد انعكس هذا النهج المنضبط في الأداء المالي القوي للبنك، حيث ارتفع صافي الربح إلى ٧١٧ ألف دينار بحريني

في عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٦٥٠ ألف دينار بحريني في العام السابق، محققًا نموًا سنويًا بنسبة ١٠٪. كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ١٤,٩٪ ليصل إلى ١١,٠٩٣ مليون دينار بحريني، مدفوعًا بتحسين كفاءة التكاليف، ونمو الميزانية العمومية، وتنوع مصادر الدخل. ومن الجدير بالذكر أن عام ٢٠٢٥ شهد تسجيل أول أرباح محتجزة في تاريخ البنك، في مؤشر واضح على الأثر التراكمي لجهود التحول التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية.

وفي موازاة ذلك، واصلنا تعزيز جودة محفظتنا الائتمانية ومرونتها، حيث أسهمت الإدارة الاستباقية للمخاطر، وتعزيز الرقابة، وتحسين جهود التحصيل، في خفض القروض المتعثرة بنسبة ١٨٪ على أساس سنوي، بما يعكس قوة إطار إدارة المخاطر لدينا وحرصنا على الحفاظ على ميزانية عمومية متينة تدعم النمو المستدام.

ومن أبرز إنجازات العام إطلاق أول صندوق ائتماني مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، برأسمال مستهدف قدره ١٠٠ مليون دينار بحريني، بالشراكة مع نخبة من البنوك المحلية وبدعم من تمكين. وقد ساهم البنك بمبلغ ٢٠ مليون دينار بحريني في هذا الصندوق، تأكيدًا على التزامه بدعم هذا القطاع الحيوي، وتعزيز دوره كمحفز رئيسي للنمو الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص.

كما واصلنا توسيع نطاق حلولنا التمويلية، حيث شهد برنامج خصم الفواتير تطورًا مهمًا بانضمام أول عميل استراتيجي، في خطوة تعزز منظومة التمويل البديل وتدعم احتياجات رأس المال العامل عبر سلاسل التوريد. ويعكس ذلك التزامنا المستمر بتقديم حلول مبتكرة ومرنة تستجيب لمتطلبات السوق المتغيرة.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

”

نمضي نحو عام ٢٠٢٦ بثقة راسخة، من خلال مواصلة البناء على ما تحقق من تقدم وتسريع جهود التحول، بما يسهم في ترسيخ مستقبل أكثر مرونة واستدامة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين

وعلى صعيد الاستدامة، أطلق البنك أول إطار متكامل للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، في خطوة تعكس نضج توجهنا الاستراتيجي والتزامنا بدمج مبادئ الاستدامة في جميع أنشطتنا. ويضع هذا الإطار أساساً مؤسسياً لتعزيز أثرنا طويل الأجل، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية.

كما شهد العام تقدماً في مشروع تطوير الهوية المؤسسية للبنك، بما يعكس تحولنا إلى مؤسسة مالية تنموية حديثة، ويعزز قدرتنا على التفاعل مع مشهد مالي سريع التطور، والحفاظ على مكانة تنافسية قوية.

وعلى المستوى الداخلي، حقق البنك تقدماً ملحوظاً في مجالات رأس المال البشري والتميز التشغيلي، حيث سجل أعلى مستوى في نتائج رضا الموظفين، في انعكاس مباشر لقوة ثقافتنا المؤسسية والتزام كوادرننا. كما وصلنا الاستثمار في تطوير العمليات من خلال تنفيذ مبادرات إعادة هندسة شاملة، إلى جانب تعزيز أطر الحوكمة والضبط الداخلي عبر تحديث السياسات والإجراءات المؤسسية.

وفي مجال إدارة المخاطر والامتثال، تم تحديث نماذج تقييم مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعايير الدولية، مع التحقق المستقل من فعاليتها، بما عزز دقة وموثوقية منظومة إدارة المخاطر. كما تم تطوير

منظومة التدريب المؤسسي من خلال التحول إلى منصات رقمية متقدمة، بما يعزز كفاءة التعلم المؤسسي وسهولة الوصول إليه.

وقد توجت هذه الجهود بحصول البنك على عدد من الجوائز والتكريمات التي تعكس الأداء المتميز والتقدم المحقق في مسيرة التحول، وهي شهادة على تضاني فرق العمل والتزامها بتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وأود أن أعرب عن خالص التقدير والامتنان للقيادة الرشيدة في مملكة البحرين على دعمها المستمر، كما أتقدم بالشكر إلى مجلس الإدارة برئاسة السيد غسان غالب عبدالعال، وأعضاء المجلس، وفريق الإدارة التنفيذية، وشركائنا الاستراتيجيين، وجميع موظفي البنك على جهودهم المخلصة.

ونتطلع بثقة إلى عام ٢٠٢٦، مستعدين إلى ما تحقق من إنجازات، وماضين قدماً في تنفيذ استراتيجيتنا، وتعزيز دورنا كمحرك رئيسي لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة في مملكة البحرين.

دلال الغيص

الرئيس التنفيذي للمجموعة

تعزيز رؤية البحرين من خلال الابتكار المستدام.

الخدمات المصرفية للأعمال

يواصل بنك البحرين للتنمية ترسيخ دوره كمحرك رئيسي لدعم قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، من خلال تقديم حلول تمويلية موجهة وتدخلات قطاعية متخصصة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحفيز ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل.

وخلال عام ٢٠٢٥، قدّم البنك الدعم لـ ٤٧١ مؤسسة عبر مختلف الفئات، شملت ٦١ مشروعًا متناهي الصغر، و ٢٥٩ مشروعًا صغيرًا، و ١٥١ مشروعًا متوسطًا. ومن المتوقع أن يساهم هذا الدعم في توفير نحو ٩٢٧ فرصة عمل، بما يعكس الأثر المباشر لأنشطة البنك في تنشيط الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص.

٩٢٧ فرصة عمل

خلال عام ٢٠٢٥، واصل بنك البحرين للتنمية دعمه لقطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث استفادت ٤٧١ مؤسسة من برامجه التمويلية، الأمر الذي يُتوقع أن يساهم في إيجاد نحو ٩٢٧ فرصة عمل

كما واصل البنك تعزيز منظومة ريادة الأعمال، حيث استفادت ٨ شركات ناشئة من حلول التمويل التي يقدمها، في إطار التزامه المستمر بدعم الابتكار وتمكين الشركات الناشئة من النمو والتوسع.

وفي القطاعات الإنتاجية، لا سيما الثروة السمكية والزراعة، دعم البنك ٩١ مشروعًا إجمالًا بتمويل بلغ ١,٣١٥ مليون دينار بحريني، مساهمًا بذلك في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم سلاسل القيمة المحلية، وترسيخ مرونة الاقتصاد الوطني.

ومن خلال أنشطته في مجال الخدمات المصرفية للأعمال، يواصل البنك تقديم حلول تمويلية متكاملة تدعم الشركات في مختلف مراحل نموها، وتساهم في خلق قيمة اقتصادية مستدامة على مستوى المملكة.

إدارة الأصول

تتولى إدارة الأصول مسؤولية إدارة استثمارات البنك، والتي تضم مجموعة متنوعة من فئات الأصول، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو عبر الشركات التابعة للبنك، وتشمل استثمارات الملكية الخاصة، ورأس المال الجريء والشركات الناشئة، والصناديق المدارة، إلى جانب الأصول العقارية الأخرى.

وقد جاءت العديد من هذه الاستثمارات في إطار الدور التنموي للبنك الهادف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحيوية المتوافقة مع الأهداف التنموية لمملكة البحرين. وتغطي المحفظة الاستثمارية الحالية مجموعة واسعة من القطاعات، من بينها الرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والتصنيع، ورأس المال الجريء، والتكنولوجيا، وخدمات النقل، والتمويل الأصغر والمؤسسات المالية، إضافة إلى الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا. كما يواصل البنك التعاون مع عدد من الجهات الحكومية بهدف تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة من خلال هذه الاستثمارات.

وخلال عام ٢٠٢٥، واصل البنك تنفيذ استراتيجياته الخاصة بجمع رياضات التجاري وجميع سترة التجاري، مع التركيز على تحسين مزيج المستأجرين، ورفع معدلات الإشغال، ودعم المؤسسات البحرينية الصغيرة والمتوسطة. كما واصلت أصول البنك توفير منصات وفرص للمزارعين البحرينيين، والأسر المنتجة، والمشروعات المملوكة للنساء، ورواد الأعمال المحليين لعرض أعمالهم وتنميتها.

وفي السياق ذاته، واصل سوق المزارعين توفير ٥٠ مساحة تأجير للأشراك بأسعار رمزية، بما مكن المزارعين البحرينيين والأسر المنتجة والمشروعات

المحلية من عرض منتجاتهم وتوسيع أنشطتهم. كما استضاف السوق تسعة مهرجانات وفعاليات موسمية خلال عام ٢٠٢٥، دعمًا للمنتجات الزراعية المحلية وتعزيزًا للإقبال على السوق، الأمر الذي انعكس إيجابًا على المزارعين والأسر البحرينية المشاركة.

تقنية المعلومات

واصلت إدارة تقنية المعلومات خلال عام ٢٠٢٥ أداء دور محوري في تعزيز القدرات الرقمية للبنك وترسيخ متانة بنيته التقنية، من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية والأنظمة. وقد أسهمت هذه الجهود في رفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتعزيز مستويات الأمان، وضمان جاهزية البنك لمواكبة المتطلبات التنظيمية والتجارية المتنامية.

ومن أبرز إنجازات العام، النجاح في دمج خدمات الرسائل المالية عبر شبكة سويتز وفق معيار ISO ٢٠٠٢٢، في خطوة نوعية عززت من كفاءة البنية التحتية للمدفوعات الدولية، ومواءمتها مع المعايير العالمية. كما أسهم هذا الإنجاز في رفع مستويات الأمان والتوحيد القياسي والموثوقية في معالجة المعاملات العابرة للحدود، بما يعكس التزام البنك بالامتثال التنظيمي وتطوير أنظمة مصرفية متقدمة وجاهزة للمستقبل.

كما أحرزت الإدارة تقدمًا ملموسًا في تحسين جودة الخدمات الداخلية، من خلال إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن منصة إدارة خدمات تقنية المعلومات، الأمر الذي أسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتسريع أوقات الاستجابة، وتحسين تجربة المستخدم الداخلي. ومن خلال توظيف الأتمتة الذكية والأدوات التقنية المتقدمة، عززت

الإدارة قدرتها على الاستجابة الاستباقية لاحتياجات الأعمال وتقديم دعم تقني أكثر فعالية.

وفي إطار تعزيز كفاءة التواصل المؤسسي ودعم مرونة بيئة العمل، تم تحديث البنية التحتية للاتصالات الهاتفية وإدخال تقنيات الهواتف البرمجية، بما أتاح مستويات أعلى من المرونة والتنقل للموظفين، وعزز من كفاءة التواصل وسرعة الاستجابة، إلى جانب دعم استمرارية الأعمال عبر قنوات اتصال أكثر موثوقية.

كما واصلت الإدارة تطوير البنية التحتية التقنية الأساسية، من خلال زيادة سعة النطاق الترددي للشبكة لمواكبة النمو في المتطلبات الرقمية والتشغيلية، مما أسهم في تحسين أداء الأنظمة وتعزيز جودة الاتصال واستقرار البيئة التقنية، دعمًا للعمليات اليومية والمبادرات الرقمية الاستراتيجية.

وفي سياق تعزيز أمن الوصول عن بُعد، تم إعادة تصميم بنية الاتصال عبر الشبكات الخاصة الافتراضية، بما يضمن تجربة أكثر سلاسة وكفاءة للموظفين، مع الحفاظ على أعلى معايير الأمن السيبراني. وقد أسهم هذا التطوير في دعم نماذج العمل المرنة وتعزيز جاهزية البنك للعمل في بيئة رقمية متطورة.

وتؤكد هذه الإنجازات مجتمعة التزام إدارة تقنية المعلومات بتعزيز البنية الرقمية للبنك، وتقديم حلول تقنية آمنة وموثوقة وفعالة تدعم استمرارية الأعمال، وترتقي بالأداء التشغيلي، وتواكب الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تمكين الشركات الناشئة لتعزيز الابتكار

استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث

واصل بنك البحرين للتنمية خلال عام ٢٠٢٥ تعزيز إطار عمل استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، بما يدعم مرونته التشغيلية ويضمن التوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد ركز البنك على حماية استمرارية العمليات الحيوية من خلال المراجعة الدورية، والاختبار المستمر، وتطوير خطط الاستجابة والتعافي.

وظل موقع التعافي من الكوارث في مجمع ستره التجاري مجهزًا بالكامل وجاهزًا للتشغيل طوال العام، مما وفر بيئة احتياطية قوية لدعم استمرارية العمليات الحيوية. كما تعززت هذه القدرات من خلال اعتماد خدمات الحوسبة السحابية عبر منصتي أمازون ومايكروسوفت أזורي، مما أسهم في رفع مستويات التوافر والمرونة وسرعة التعافي.

ومن خلال الالتزام بالسياسات المعتمدة، والمراقبة المستمرة، والتقييم الدوري للأنظمة والعمليات الحيوية، حافظ البنك على نهج استباقي في إدارة المرونة التشغيلية. وتدعم هذه الجهود قدرة البنك على الاستجابة الفعالة لمختلف حالات التعطّل، وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة وموثوقية.

الامتثال

يواصل بنك البحرين للتنمية التزامه الراسخ بالامتثال لكافة القوانين واللوائح المعمول بها، وأفضل الممارسات المعترف بها دوليًا، بما في ذلك متطلبات مصرف البحرين المركزي. ويُعد هذا الالتزام ركيزة أساسية لحماية البنك من المخاطر التنظيمية والقانونية والسمعية، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، وترسيخ معايير حوكمة قوية.

وتتولى إدارة الامتثال مسؤولية الإشراف المستقل من خلال المراقبة المستمرة، وإجراء تقييمات دورية للمخاطر، وتقديم الدعم الاستشاري لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية. وتعمل الإدارة باستقلالية تامة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة، بما يدعم أعلى مستويات الرقابة والمساءلة.

إدارة الموارد البشرية

تواصل إدارة الموارد البشرية ترسيخ ثقافة أداء عالية في البنك، مع التأكيد على أن رأس المال البشري يمثل الركيزة الأساسية للنجاح المؤسسي. وقد شكل عام ٢٠٢٥ محطة بارزة في مسيرة التحول المؤسسي، حيث شهد مستويات غير مسبوقه من تفاعل الموظفين، وتقديماً ملموساً نحو تحقيق هدف البنك في أن يكون جهة العمل المفضلة في مملكة البحرين.

ويواصل البنك التزامه بدعم الرؤية الوطنية، محققاً نسبة بحرنة بلغت ٩٢٪، إلى جانب بيئة عمل متوازنة من حيث النوع الاجتماعي، حيث تشكل المرأة ٤٣٪ من إجمالي القوى العاملة، وتسهم بدور محوري في قيادة المبادرات الاستراتيجية.

كما تحولت استراتيجية الأفراد والثقافة المؤسسية إلى واقع ملموس، من خلال تبني نموذج تشغيلي مرّن يعزز الابتكار ويشجع على تجاوز الهياكل التقليدية. وقد أسهم هذا النهج في تمكين البنك من ترسيخ مكانته كمزود رائد للحلول المالية الرقمية، مدعوماً بكفاءات بشرية عالية وقدرة على التكيف مع المتغيرات.

هذا وقد أسمر التزامنا بالشفافية والوضوح وتمكين القيادات عن تحقيق نتائج نوعية وملموسة. وقد برزت نتائج استبيان التفاعل الوظيفي لعام ٢٠٢٥ كأحد أبرز الإنجازات، مع تسجيل مستويات فاقت أعلى المعدلات المرجعية في السوق. ويعكس هذا النجاح حرصنا على بناء بيئة عمل تقوم على الاستماع واحترام مختلف الآراء، وتبني برامج تقدير مبتكرة تعزز الانتماء والروح المعنوية، إلى جانب دعم العدالة والتطوير المهني المستدام.

البحرنة

٩٢٪

حقق بنك البحرين للتنمية نسبة بحرنة بلغت ٩٢٪ من القوى العاملة



تنوع الموظفين

٤٣٪

شكلت المرأة ٤٣٪ من إجمالي القوى العاملة في بنك البحرين للتنمية.



مكافحة غسل الأموال

يخضع إطار عمل بنك التنمية البحرين لمكافحة غسل الأموال للمراجعة والتحديث والتطوير المستمر لمواكبة تطورات الأنشطة التجارية، والمخاطر الناشئة، والتغيرات في المعايير الرقابية والمتطلبات القانونية المعمول بها. ومن منظور السياسات والإجراءات، يحرص البنك على تطبيق آليات فعّالة للكشف عن أنشطة غسل الأموال والإبلاغ عنها ومنع حدوثها، مدعومة بعمليات وضوابط راسخة لمكافحة تمويل الإرهاب، والحد من تمويل انتشار الأسلحة النووية، والتصدي للأنشطة المحظورة الأخرى.

ويواصل بنك التنمية البحريني مراجعة إطار عمله لمكافحة غسل الأموال وتعزيزه لمواكبة تطورات الأنشطة التجارية، واتجاهات المخاطر الناشئة، وتحديثات المعايير الرقابية والمتطلبات القانونية. ويدعم ذلك سياسات وإجراءات وتدابير رقابية واضحة مصممة لتحديد غسل الأموال والإبلاغ عنه ومنعه، مع التصدي في الوقت نفسه لتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة النووية والأنشطة المحظورة الأخرى.

العمليات

واصلت إدارة العمليات خلال عام ٢٠٢٥ أداء دور محوري في دعم الكفاءة التشغيلية وجودة تقديم الخدمات، مع ضمان الالتزام بأطر الرقابة والامتثال. وتشرف الإدارة على مجموعة واسعة من الأنشطة المصرفية الأساسية، بما في ذلك معالجة القروض، والتحويلات المالية، وعمليات الخزينة، والتمويل التجاري، بما يضمن تنفيذها بدقة وكفاءة.

شكّل التطبيق الناجح للنظام المصرفي الأساسي الجديد للبنك محطة محورية في مسيرة التحول التشغيلي للإدارة خلال عام ٢٠٢٥، حيث أسهم النظام في أتمتة مسارات المدفوعات، بما قلّل من التدخلات اليدوية، وعزّز دقة المعالجة، ورفع الكفاءة التشغيلية بصورة شاملة. كما تحققت مكاسب إضافية في الكفاءة من خلال تطبيق المعالجة الآلية المجمعه لعمليات الخصم والإيداع عبر تحميل ملفات نظام إدارة الأصول الآلية (AME)، الأمر الذي ألغى الحاجة إلى تنفيذ المعاملات بصورة فردية. وشملت مبادرات الأتمتة كذلك إصدار خطابات إرجاع الشيكات في حالات عدم كفاية الرصيد، إلى جانب تبسيط قيود شراء وبيع السلع خلال عمليات الصرف، بما ساهم في تسريع الإجراءات وتعزيز دقتها التشغيلية..

وعلى صعيد الكفاءة التشغيلية، تم تحقيق تقدم في التحول نحو بيئة عمل رقمية شبه خالية من الورق، من خلال رقمنة عدد من العمليات، بما ساهم في

شكّل تطبيق النظام المصرفي الأساسي الجديد للبنك محطة بارزة، حيث أسهم في أتمتة مسارات المدفوعات، وتعزيز دقة المعالجة، ورفع الكفاءة التشغيلية، فيما ساهمت المعالجة الآلية المجمعة للملفات في تبسيط عمليات الخصم والإيداع بشكل كبير.

تنطلق استراتيجية بنك البحرين للتنمية، بما يتوافق مع الأولويات الاقتصادية الوطنية للمملكة، من الالتزام بتعزيز وصول المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل وسهولة الوصول الى الأسواق.

الاستراتيجية والتحول

يُعدّ قسم الاستراتيجية والتحول ركيزة أساسية لاستراتيجية التحول والنمو في بنك التنمية البحرين، حيث يُساهم في رسم مسار البنك على المدى الطويل من خلال تطوير الاستراتيجيات، والتنفيذ المحكم، والتحليلات القائمة على البيانات.

شهد عام ٢٠٢٥ مرحلة حاسمة، إذ مثّل تنويعاً لاستراتيجية التحول التي وضعها البنك على مدى أربع سنوات، وحقق سلسلة من الإنجازات الاستراتيجية التي تُهيئ بنك التنمية البحرين للمرحلة التالية من النمو المستدام.

يتألف القسم من ثلاث وظائف رئيسية: الاستراتيجية، ومكتب إدارة التحول، وتحليلات البيانات. ويعمل القسم كشريك استراتيجي على مستوى البنك. تتولى الاستراتيجية قيادة تطوير استراتيجية الشركة ومراقبتها وتنفيذها لضمان توافيقها مع الأهداف ذات الأولوية. ويقود مكتب إدارة التحول تنفيذ المبادرات الرئيسية على مستوى البنك، والتي تُركز على الكفاءة التشغيلية، وترشيد التكاليف، وزيادة الإيرادات. أما تحليلات البيانات، فتُمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال التحليلات التنبؤية، ومعلومات السوق، وتتبع أداء الأعمال.

نماشياً مع الأولويات الاقتصادية الوطنية لمملكة البحرين، يواصل بنك البحرين للتنمية تعزيز فرص التمويل والتسويق للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال حلول رقمية مُوجّهة ومركزة على العملاء. وكان من أبرز إنجازات عام ٢٠٢٥ إطلاق صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٧٠ مليون دينار بحريني في بوابة الخليج، وهو عبارة عن آلية ائتمانية خاصة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مصممة لتوسيع نطاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة.

يمثل الصندوق مبادرة وطنية ضمن مبادرة #فريق_البحرين، تم تطويرها بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، وتمكين، وبنوك رئيسية. ويستند هيكل الصندوق إلى حوافز مُوجّهة، تشمل اعتراف مصرف البحرين المركزي بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المُقدّم من الصندوق، وذلك ضمن أهداف البنوك في إقراض هذه المؤسسات مع ترجيح تفضيلي للمخاطر، بالإضافة إلى برنامج تمكين المستقل الذي يُقدّم ضمانات جزئية على رأس المال ودعمًا للأرباح. تُعزز هذه الميزات تقاسم المخاطر، وتُحسن كفاءة رأس المال، وتُمكن من توفير ائتمان مُستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يضطلع بنك التنمية البحرين بدور محوري كمدير للصناديق ومشغل ومستثمر، إلى جانب مستثمرين آخرين هم: بنك البحرين الوطني، وبنك البحرين والكويت، وبنك السلام، ما يضمن انضباطاً في عمليات التمويل، وحوكمة فعّالة، وتوافقاً مع أهداف التنمية الوطنية.

وفي هذا السياق، وسّع بنك التنمية البحرين برنامج خصم الفواتير، بما في ذلك ضم شركة ألتنيوم البحرين (ألبا) كشريك رئيسي، لتعزيز دورات رأس المال العامل لموردي الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم في سلاسل القيمة الاستراتيجية. كما يواصل البنك إسهامه في منظومة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من خلال عضويته في مجلس تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورعايته المشتركة لمبادرة ”ستارت أب البحرين“، ما يعزز مكانته كمحرك رئيسي لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والتنوع الاقتصادي.

وفي عام ٢٠٢٥، قاد إدارة الاستراتيجية تطوير استراتيجية بنك التنمية البحرين للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ودمج هذه المعايير في جميع عمليات البنك، بالتعاون مع مكتب إدارة

التجارة والجهات المعنية. شملت الإنجازات الرئيسية وضع إطار عمل ومؤشرات أداء رئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتحسين ١٩ سياسة وإجراءً، وإطلاق سياسة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومدونة سلوك للموردين، ومبادئ توجيهية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لطلبات الائتمان، بالإضافة إلى أول تقرير للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبنك التنمية البحرين. كما أطلقت الاستراتيجية تطوير استراتيجية النمو الثلاثية القادمة للبنك، والمقرر إنجازها في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.

عززت تحليلات البيانات مكانة بنك التنمية البحرين التنافسية من خلال النمذجة التنبؤية، ورؤى السوق، وتوليد العملاء المحتملين، إلى جانب دعم مبادرات التمويل الاستراتيجية، بما في ذلك الحصول بنجاح على قرض لأجل بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي.

واصل مكتب الاستراتيجية والتحول لعب دور محوري في تنفيذ مبادرات التحول الرقمي وإعادة هندسة العمليات، ودعم أهداف التحول المصرفي، وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين الأداء المالي، وتعزيز تجربة العملاء، وزيادة التفاعل الرقمي بين عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما عزز مكانة بنك التنمية البحرين في السوق. وقد تم الاعتراف بهذا التقدم من خلال ١٨ جائزة في عام ٢٠٢٥ من مؤسسات محلية ودولية، بما في ذلك جائزة ”أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة“ من مجلة جلوبال فايننس اند بيزنس رينيو وجائزة ”البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة“ في البحرين من مجلة انترناشونال فايننس.

أولويات الاستراتيجية والتحول

وفي إطار توجهاتها المستقبلية، تضع إدارة الاستراتيجية والتحول الأولويات الرئيسية التالية نصب اهتمامها:

١ استكمال وتنفيذ استراتيجية النمو للسنوات الثلاث المقبلة، والتي تركز تحقيق نمو مستدام، وتبسيط العمليات الرقمية، وتعزيز التركيز على احتياجات العملاء

٢ تعزيز تكامل مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وترسيخ مكانتها عبر مختلف أنشطة البنك

٣ الاستفادة من تحليلات البيانات المتقدمة لدعم اتخاذ قرارات قائمة على الرؤى المستقبلية

٤ تعزيز الانضباط في التنفيذ وكفاءة التسليم من خلال مكتب إدارة التحول

٥ مواصلة التعاون في المبادرات الوطنية لدعم تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقرير الحوكمة

١. الهيكل التنظيمي للحوكمة

يستند إطار حوكمة البنك باعتباره شركة مساهمة مقفلة، إلى الإرشادات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة بموجب قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، واللوائح الخاصة بميثاق الحوكمة الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، والمجلد الأول لمصرف البحرين المركزي.

يلتزم البنك التزاماً كاملاً بأفضل الممارسات والمعايير الدولية للأخلاقيات الشخصية والمهنية ويقر بمسؤوليته تجاه جميع الأطراف المعنية. ويتطلب الوفاء بهذا الالتزام أن تكون جميع الأنشطة التي تقوم بها المجموعة، مجتمعةً أو منفردةً، متوافقة مع أعلى معايير الحوكمة.

قام أعضاء مجلس إدارة البنك بالتحقق من صحة مبادئ وممارسات الحوكمة الواردة في وثائق سياسة البنك.

٣. المساهمة

المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

م	اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
١	حكومة مملكة البحرين	بحرينية	٥٧,٠٠٢,٣٣٣	٨٩,٥٢٩٠
٢	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	بحرينية	٣,٣٣٣,٣٣٣	٥,٢٣٥٠
٣	هيئة صندوق التقاعد	بحرينية	١,٨٦٦,٦٦٧	٢,٩٣٢٠
٤	هيئة صندوق التقاعد (العسكري)	بحرينية	١,٤٦٦,٦٦٧	٢,٣٠٤٠
المجموع			٦٣,٦٦٩,٠٠٠	١٠٠

٤. مجلس الإدارة

يسترشد مجلس الإدارة بميثاقه الذي وُضعت أطره وفقاً للوائح والقوانين المعمول بها. ويحدد مجلس الإدارة أهداف البنك، ويقدم التوجيه، ويعتمد الاستراتيجية ويراقب تنفيذ الإدارة للاستراتيجية، ويضع الميزانية لتحقيق أهداف البنك، ويعتمد ويراجع الأنظمة وإطار الضوابط الرقابية، ويراقب الأداء العام للمجموعة والإدارة، ويحرص على الإعداد الدقيق والإفصاح عن القوائم المالية ويراقب تضارب المصالح لمنع المعاملات غير الصحيحة مع الأطراف ذوي العلاقة. كما يساعد مجلس الإدارة في تأمين الحصول على التمويل من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ويواصل التركيز على القضايا الاستراتيجية طويلة الأمد، ونمو وتنويع أنشطة البنك وتحقيق رؤيته ورسالته. علاوة على ذلك، فإن الأمور الأخرى مثل القرارات الاستراتيجية، والمخصصات، والمعاملات الائتمانية الكبيرة، وحدود الشطب أو حدود الائتمان والتعرض للمخاطر قد تتطلب موافقة مجلس الإدارة وفقاً لحدود سلطة البنك.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان مجلس إدارة البنك يتألف من ثمانية أعضاء غير تنفيذيين، تم تعيينهم بموجب المرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ القاضي بإعادة تشكيل مجلس إدارة بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة)، لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ٧ ديسمبر ٢٠٢٢ وتنتهي في ٧ ديسمبر ٢٠٢٥ ("تاريخ انتهاء المدة"). وعقب انتهاء مدة المجلس، تقدّم البنك إلى مصرف البحرين المركزي بطلب للموافقة على تمديد فترة مجلس الإدارة الحالي لمدة ستة أشهر إضافية من تاريخ انتهاء المدة، وقد أبدى مصرف البحرين المركزي عدم ممانعته على الطلب بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢٦. ويبين الجدول أدناه معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.

٢. مدونة قواعد السلوك والحوكمة

اعتمد البنك مدونة قواعد السلوك والسياسات والمبادئ التوجيهية الداخلية الأخرى التي وُضعت لتوجيه وإرشاد جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة من خلال أفضل الممارسات بما يتوافق مع جميع القوانين والقواعد واللوائح التي تحكم عمليات أعمال البنك. وتحتوي مدونة قواعد السلوك على قواعد السلوك والأخلاقيات المتعلقة بتجنب تضارب المصالح المطبقة على جميع الموظفين وأعضاء مجلس إدارة البنك. كما قام مجلس إدارة البنك بالتحقق من صحة مبادئ وممارسات الحوكمة الواردة في وثائق السياسة؛ (١) التزام مجلس إدارة وإدارة مجموعة البنك بمدونة قواعد السلوك؛ و(٢) مدونة الأخلاقيات وسلوكيات العمل التي أقر بها موظفو البنك.

وخلال عام ٢٠٢٥، قام البنك بتنفيذ مراجعة شاملة لضمان الامتثال لمتطلبات الملاءمة والكفاءة التي تم استحداثها حديثاً ضمن المجلد المشترك من دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، حيث تم تحديث عدد من السياسات والموثيق والممارسات لضمان التوافق الكامل مع متطلبات ومعايير هذا الإطار.

وبالتزامن مع إصدار وحدة متطلبات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ضمن المجلد المشترك من دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، تم تحديث ميثاق مجلس الإدارة وميثاق لجنة التدقيق والحوكمة التابعة له بما يعزز الأطر المعتمدة ويضمن التوافق التام مع المتطلبات الجديدة.

تقرير الحوكمة (تتمة)

٤. مجلس الإدارة (تتمة)

الاسم	الخبرات
غسان غالب عبد العال رئيس مجلس الإدارة * عضو مجلس إدارة مستقل منذ مارس ٢٠١٦ ويتمتع بخبرة ٢٥ عامًا.	رئيس تطوير الأعمال ودعم اختصاصيي المنتجات ضمن فريق إدارة علاقات المستثمرين في شركة انفستكورب القابضة ش.م.ب.، حيث انضم السيد/ عبد العال مرة أخرى إلى إنفستكورب في سنة ٢٠١٢ بعد أن أمضى ست سنوات مع الشركة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩. منذ عودته إلى إنفستكورب، شغل السيد عبدالعال عددًا من المناصب القيادية الرفيعة، بما في ذلك رئيس خدمات العملاء، وكبير موظفي الإدارة العالمي، والرئيس العالمي لعمليات إدارة علاقات المستثمرين (IRM). عمل السيد/ عبد العال في شركة ”كيه بي إم جي“ حيث كان مستشارًا في مجموعة تحسين أداء الأعمال، كما أن السيد/ عبد العال يشغل أيضًا عضوية مجلس الإدارة في العديد من المؤسسات، ومنها شركة إنفستكورب السعودية للاستثمارات المالية، شركة انفستكورب للخدمات المالية ش.م.ب.(م)، إنفستكورب كابيتال والعديد من المنشآت التابعة لشركة إنفستكورب.
	المؤهلات حاصل على درجة الماجستير في تحليل وتصميم وإدارة نظم المعلومات من كلية لندن للاقتصاد وحاصل على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في المحاسبة والمالية من جامعة كنت.
مروة خالد السعد عضو مجلس إدارة مستقل * عضو مجلس إدارة منذ نوفمبر ٢٠١٩ وتتمتع بخبرة ١٨ عامًا.	تشغل السيدة مروة منصب المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية في شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، الذراع السيادي الاستثماري لمملكة البحرين. كما تشغل حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة مزاد البحرين ذ.م.م. (تم تعيينها في عام ٢٠٢٤)، وتترأس لجنة الترشيحات والمكافآت في البنك، إلى جانب عضويتها في لجنة تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين التابعة للجنة الأولمبية البحرينية.
	وتتمتع السيدة السعد بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ١٨ عامًا في مجال استراتيجيات الموارد البشرية، حيث تمتلك خبرة واسعة في إدارة الأداء والتطوير المؤسسي وتعزيز الفاعلية التنظيمية. كما وسبق لها أن شغلت منصب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة أكسا الخليج، حيث أشرفت على أطر الحوكمة للعمليات الإقليمية لمجموعة التأمين.
	وامتدت مسيرتها المهنية عبر شركات متعددة الجنسيات مدرجة في قائمة فورتشن ٥٠٠ ، إلى جانب تقلدها لأدوار قيادية في كيانات حكومية، ومجموعات إقليمية رائدة، من بينها جينرال ميلز في الولايات المتحدة، وشركة كومنز باور جينيريشن، وشركة تطوير للبترول، ومجموعة يوسف بن أحمد كانو القابضة ذ.م.م.، حيث تولت قيادة أنشطة الموارد البشرية وأشرفت عليها عبر نطاقات جغرافية متعددة وقطاعات أعمال متنوعة.
	المؤهلات حاصلة على شهادة الماجستير (تخصص الموارد البشرية) من جامعة بوردو، كلية كرانرت للإدارة، وحاصلة على شهادة البكالوريوس في القيادة المؤسسية والإشراف من جامعة بوردو.
ستديب بوس عضو مجلس إدارة مستقل * عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٢ ويتمتع بخبرة ٣٥ عامًا.	يتمتع السيد بوس بخبرة مهنية واسعة كمحاسب مؤهل ومصرفي مخضرم، حيث بدأ مسيرته المهنية مع شركة إرنست ويونغ في البحرين، قبل أن ينضم إلى بنك ستاندرد تشارترد في عام ١٩٩٣، والذي أمضى فيه كامل مسيرته المصرفية. وامتدت خبرته المصرفية عبر مجالات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شغل عددًا من المناصب القيادية على المستويين الإقليمي والعالمي، من أبرزها الرئيس العالمي لودائع الأفراد وخدمات المعاملات، والرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية الشخصية في إفريقيا والشرق الأوسط، والمدير المالي للخدمات المصرفية للشركات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، إلى جانب مناصب قيادية أخرى.
	بعد مغادرة مجموعة ستانرد تشارترد بنك في عام ٢٠٢٢، قام السيد/ بوس بتأسيس شركة إكتر تكنولوجياز ذ. م. م. وهي شركة تقنية مالية مقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تأسست برؤية لجعل الوصول للخدمات المالية أكثر سهولة وإتاحة من حيث التكلفة. السيد/ بوس هو الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إكتر تكنولوجياز. إضافة إلى ذلك يتولى السيد بوس رئاسة اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة في البنك
	المؤهلات حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة دلهي في التجارة والمحاسبة القانونية من معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

/ استعراض الأعمال / **تقرير الحوكمة** / البيانات المالية / إفصاحات إدارة المخاطر

تقرير الحوكمة (تتمة)

٤. مجلس الإدارة (تتمة)

الاسم	الخبرات
هاني حسين رضا عضو مجلس إدارة مستقل * عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٢ ويتمتع بخبرة ٢٧ عامًا.	العضو المنتدب ومدير المحافظ الاستثمارية بقطاع الأصول العالمية المتعددة في شركة بينبريدج إنفيستمينتس، لندن، وقد انضم السيد/ رضا إلى الشركة في عام ٢٠١٢ حيث كان مسؤولاً عن قيادة الاستراتيجية ووظيفة البحث عن فريق الأصول العالمية المتعددة. قبل انضمامه إلى الشركة، كان السيد/ رضا مديرًا لقطاع الاستثمار في شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب.(م)، حيث قاد المحفظة الاستثمارية لفتأت الأصول العالمية المتعددة وأشرف على تخصيص الأصول الاستراتيجي والتكتيكي، بالإضافة إلى اختيار المديرين لجميع فئات الأصول. وقبل ذلك، شغل السيد/ رضا عددًا من المناصب العليا مثل نائب رئيس قطاع الدخل الثابت الدولي ونائب رئيس صناديق التحوط في الأهلي المالية. كما يتولى السيد رضا رئاسة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
	المؤهلات حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة الكيميائية من جامعة إمبريال كوليدج في لندن، ودبلوم في التقنيات الاكتوارية من معهد الاكتواريين وحاصل على شهادة محلل الاستثمارات البديلة المعتمدة.
منال شوقي البيات عضو مجلس إدارة مستقل * عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٢ وتتمتع بخبرة ٢٧ عامًا.	تشغل السيدة البيات منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب. (مقفلة)، حيث تشرف على تنفيذ وتعزيز النجاح التجاري والتشغيلي لاستراتيجية النمو ومحفظة الأصول العقارية المتنوعة للشركة. وتتمتع بخبرة دولية واسعة في مجالات متعددة تشمل تطوير الأعمال، وإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة، وبناء العلامات التجارية، وتنظيم الفعاليات الكبرى.
	وقد شغلت في السابق عدة مناصب تنفيذية رفيعة، شملت الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية والتفاعل في إكسبو سيتي دبي، والرئيس التنفيذي للتفاعل في إكسبو ٢٠٢٠ دبي، والرئيس التنفيذي للمجموعة في فالكون وشركاه. كما عملت لدى شركة كاتبوس للاستثمار، وبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، وبنك بي إن سي في الولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب ذلك، فهي عضو مجلس إدارة في جامعة ولونغونغ في دبي ومستشار أول لدى شركة إمير.
	المؤهلات تقوم السيدة / البيات حاليًا بتحضير رسالة الدكتوراه الخاصة بها في جامعة اس دي ايه بوكوني الإيطالية، وهي تحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول، كلية كيلستادت للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال مع تركيز على التسويق وإدارة التغيير، وحاصلة على شهادة البكالوريوس العلوم في الإدارة المؤسسية مع تركيز على الموارد البشرية وضمان الجودة من جامعة بوردو.
يوسف محمد النفيعي عضو مجلس إدارة مستقل * عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٢ ويتمتع بخبرة ٢٤ عامًا.	نائب الرئيس التنفيذي لشركة بنغت، حيث انضم إليها في عام ٢٠٠٦، وأسهم منذ ذلك الحين في قيادة العديد من الإنجازات النوعية مثل إطلاق نظام الشيكات الإلكترونية، ومنصة تقديم الخدمات الائتمانية، ونظام التحويلات المالية الإلكتروني، وبوابة الدفع للتجارة الإلكترونية، والمحفظة الإلكترونية الوطنية (بنغت باي) في البحرين. وقبل انضمامه لشركة بنغت، شغل السيد/ يوسف عددًا من المناصب القيادية العليا في شركة سناد ذ.م.م. وبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ويشغل السيد/ النفيعي أيضًا عضوية مجلس إدارة شركة سناد ذ. م. م.، وشركة مارشال فاينتيك بارتترز ليمتد، شركة تنمية كابيتال في المملكة العربية السعودية، شركة ريلود سيكيوتي انتاليجنس وشركة بحرين فينتك باي ذ.م.م. كما يترأس السيد النفيعي لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة في البنك.
	المؤهلات حاصل على شهادة الماجستير في نظم المعلومات من جامعة برونيل وحاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة البحرين.
عائشة محمد عبد الملك عضو مجلس إدارة مستقل * عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٢ وتتمتع بخبرة ١٨ عامًا.	تشغل حاليًا منصب رئيس الشؤون القانونية والخدمات المؤسسية في مكتب عائلي خاص. شغلت سابقاً منصب المستشار القانوني العام وسكرتير مجلس الإدارة في شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب.(م)، حيث امضت أكثر من ١٢ عاماً. وتولت خلالها الإشراف على الإدارة القانونية، إلى جانب الشؤون البرلمانية والحكومية. وقبل ذلك، عملت السيدة/ عائشة في شركة البحرين للإستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب. (مقفلة) حيث قادت أيضًا الأنشطة القانونية للمؤسسة. وإلى جانب ذلك، تمتلك خبرة واسعة في الممارسة القانونية الخاصة في مجالات تشمل القضايا التجارية، وشؤون الشركات، والاندماجات والاستحواذات، والعقارات، والتوظيف، والشؤون التنظيمية.
	تشغل السيدة عبدالملك حاليًا عضوية مجلس إدارة بورصة البحرين، كما أنها عضو في لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس. وسبق لها أيضًا أن شغلت عضوية مجلس إدارة مجموعة ماكلارين المحدودة، حيث كانت عضوًا في لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
	المؤهلات حاصلة على شهادة الماجستير في قانون الشركات والقانون التجاري من جامعة كوين ماري، لندن، وحاصلة على شهادة البكالوريوس في القانون (بمرتبة الشرف) من جامعة البحرين ودبلوم الدراسات العليا في القانون من جامعة بي بي بي.

تقرير الحوكمة (تتمة)

٤. مجلس الإدارة (تتمة)

الاسم	الخبرات
أمّنة علي العريض	تشغل حالياً منصب الوكيل المساعد للبحوث والدراسات في مكتب رئيس مجلس الوزراء. بدأت السيدة/ أمّنة مسيرتها المهنية في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في عام ٢٠١٥. تتولى حالياً إدارة البحوث والإحاطات في مكتب رئيس مجلس الوزراء، إلى جانب الإشراف على التوصيات المتعلقة بالسياسات وإعداد الدراسات، كما تشغل عضوية مجلس إدارة معهد دانات.
عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٢ وتتمتع بخبرة ١١ عامًا.	المؤهلات حاصلة على شهادة الماجستير في الاقتصاد البيئي والتغيرات المناخية من كلية لندن للاقتصاد وحاصلة على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد الإداري من جامعة بنتلي.

* معايير تأهيل ”أعضاء مجلس الإدارة المستقلين“ تكون وفقاً لإرشادات الحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

٥. تعريف أعضاء مجلس الإدارة الجدد بالعمل وتوجيههم

عند الانضمام إلى مجلس الإدارة، يُقدم إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة ملف توجيهي خاص بأعضاء مجلس الإدارة يتضمن وثائق تأسيس البنك، ومواثيق مجلس الإدارة ولجانه الفرعية، والسياسات الرئيسية، وآخر تقرير سنوي، وسياسة الحوكمة ومستندات استراتيجية البنك. كما يتم عقد جلسات تعريفية مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، تركز على تقديم نظرة عامة شاملة حول البنك، وتوجهاته، ومنتجاته وخدماته، والتحديات التي يواجهها، وبرامج الامتثال، والفرص المتاحة. كذلك يتم ترتيب اجتماعات مختارة مع الإدارة التنفيذية العليا والمدققين الخارجيين للبنك، بالإضافة إلى إجراء جولة تعريفية في مرافق البنك.

٦. لجان مجلس الإدارة

تتولى أربع لجان مهمة معاونة ومساعدة مجلس الإدارة، حيث إن مسؤوليات الإشراف الخاصة باللجان تخضع للمواثيق والاختصاصات الخاصة بكل لجنة، ويتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية بما يتوافق مع أفضل الممارسات السائدة والمتطلبات التنظيمية المعمول به.:

لجنة الأجور والترشيحات لمجلس الإدارة

تُقدم لجنة الأجور والترشيحات إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة أجور لمجلس الإدارة والبنك كما تضمن أن الأجور المقدمة تنافسية، بما يتوافق مع معايير السوق ويتوافق مع الواجبات والمسؤوليات الموكلة إلى عضو اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الأجور والترشيحات لمجلس الإدارة بمراقبة سياسات الموارد البشرية بالبنك، وبرامج إدارة المواهب، وخطط التعاقب الوظيفي. كما تتحمل اللجنة مسؤولية الموافقة على تعيين فريق الإدارة.

لجنة التدقيق والحوكمة لمجلس الإدارة

تراجع لجنة التدقيق والحوكمة لمجلس الإدارة ضوابط التدقيق المالي وإعداد التقارير، والضوابط الداخلية، وأنشطة التدقيق، والالتزام القانوني والرقابي بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاح. تقوم لجنة التدقيق وحوكمة الشركات أيضًا بمراقبة مدى كفاية سياسات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات، وتوصي مجلس الإدارة بإرشادات حوكمة الشركات. كما تتولى لجنة التدقيق والحوكمة الإشراف على استراتيجية وإطار عمل البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

لجنة المخاطر لمجلس الإدارة

تساند لجنة المخاطر لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في إشرافه على مسؤولية الإدارة بتنفيذ إطار عمل شامل وفعال لإدارة المخاطر والذي يتم إعداده بشكل معقول لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الإستراتيجية والأثمنانية والسوقية والقانونية والتشغيلية للبنك ومخاطر السمعة. توصي لجنة المخاطر كذلك مجلس الإدارة بإرشادات تتعلق بمخاطر البنك الحالية والمحتملة واستراتيجية المخاطر، بما في ذلك تحديد شهية المخاطر، والحدود، ومستويات التحمل، فضلا عن استراتيجية رأس المال والسيولة الخاصة بالبنك.

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

تُعَيِّن اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة من قبل مجلس الإدارة لمساندته في اتخاذ القرارات بشأن المسائل المحددة المنوضة إليها، وتقديم التوصيات ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، تدعم اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة البنك المتعلقة بالائتمان والاستثمار، ومراجعة استراتيجية أعمال البنك وخطته التشغيلية والتوصية بشأنهما، ومراجعة واعتماد استراتيجية توزيع الأصول المناسبة، بالإضافة إلى تقييم المحافظ الاستثمارية والائتمانية للبنك.

كما تساند لجان مجلس الإدارة المجلس في إجراء التقييمات الذاتية للمجلس ولجانه، بما يسهم في تحقيق مستوى عالٍ من المشاركة والفهم لدى أعضاء المجلس لأدوارهم ومسؤولياتهم، إلى جانب تقديم المقترحات اللازمة لتعزيز مساهمتهم ورفع مستوى فاعليتهم.

تقرير الحوكمة (تتمة)

٧. اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وكشف الحضور

يتعين على مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه أن تعقد أربع اجتماعات على الأقل في كل سنة. ويُقدم مقدماً الجدول الزمني الخاص بمجلس الإدارة ولجانه إلى أعضاء مجلس الإدارة سنوياً. ويتم إجراء تقييمات أداء مجلس الإدارة واللجان على أساس التقييم الذاتي وتقديمها إلى مجلس الإدارة لاستعراضها واتخاذ إجراء بشأنها سنوياً. ويمكن عقد اجتماعات إضافية على أساس خاص بدعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويرد أدناه بيانات الاجتماعات التي عقدت خلال العام ٢٠٢٥ وكشف حضور أعضاء مجلس الإدارة:

م	الاسم	٢٣ فبراير	٢٦ فبراير	١١ مايو	٣١ يوليو	٩ نوفمبر
١	غسان غالب عبد العال (رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓
٢	مرّوة خالد السعد	✓	✓	✓	✓	✓
٣	أمّنة علي العريض	✓	✓	✓	✓	✓
٤	سنديب بوس	✓	✓	✓	✓	✓
٥	يوسف محمد التفيّعي	✓	✓	✓	✓	✓
٦	عائشة محمد عبدالمّلك	✓	✓	✓	✓	✓
٧	هاني حسين رضا	✓	✓	✓	✓	✓
٨	منال شوقي البيات	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة التدقيق والحوكمة لمجلس الإدارة

م	الاسم	٤ فبراير	٢٩ إبريل	٢٤ يوليو	٢٦ أكتوبر
١	يوسف محمد التفيّعي	✓	✓	✓	✓
٢	هاني حسين رضا	✓	✓	✓	✓
٣	مرّوة خالد السعد	✓	✓	✓	✓

لجنة المخاطر لمجلس الإدارة

م	الاسم	٥ فبراير	٣٠ إبريل	٢٣ يوليو	٢٣ أكتوبر
١	هاني حسين رضا	✓	✓	✓	✓
٢	سنديب بوس	✓	✓	✓	✓
٣	عائشة محمد عبدالمّلك	✓	✓	✓	✓

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

م	الاسم	٢ فبراير	٢٨ إبريل	٢٠ يوليو	٢٣ أكتوبر
١	سنديب بوس	✓	✓	✓	✓
٢	يوسف محمد التفيّعي	✓	✓	✓	✓
٣	منال شوقي البيات	✓	✓	✓	✓

لجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة (٢٠٢٥)*

م	الاسم	١٣ فبراير	٤ مايو	٣٠ يونيو	١٢ أكتوبر	١٨ نوفمبر
١	مرّوة خالد السعد	✓	✓	✓	✓	✓
٢	سنديب بوس	✓	✓	✓	✓	✓
٣	أمّنة علي العريض	×	✓	✓	✓	✓

* إجمالي الأجور التي تم دفعها لأعضاء لجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠٢٥ كرسوم حضور بلغت ٨,٠٠٠ دينار بحريني.

لجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة (٢٠٢٤)**

م	الاسم	١١ فبراير	٧ مايو	٩ يوليو	٣١ أكتوبر
١	مرّوة خالد السعد	✓	✓	✓	✓
٢	سنديب بوس	✓	✓	✓	✓
٣	أمّنة علي العريض	✓	✓	✓	✓

** بلغ إجمالي الأجور التي تم دفعها لأعضاء لجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠٢٤ كرسوم حضور بلغت ٥,٩٠٠ دينار بحريني.

تقرير الحوكمة (تتمة)

٨. هيئة الرقابة الشرعية

يسترشد البنك بهيئة الرقابة الشرعية التي تتألف من ثلاثة علماء بارزين. وتقوم الهيئة بتقديم التوجيهات والمراجعة والإشراف على أنشطة التمويل الإسلامي للبنك لضمان توافقتها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتلتزم الهيئة بعقد أربع اجتماعات على الأقل سنوياً. ويتقاضى أعضاء الهيئة مكافأة سنوية ورسوم حضور مقابل كل اجتماع يتم حضوره. ويتم تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية ذاتياً ثم يرفع هذا التقييم إلى مجلس الإدارة لمراجعته.

الشيخ د. عبدالناصر عمر المحمود

مع خبرة تزيد عن ٢٤ سنة في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، الشيخ د. عبدالناصر المحمود على دراية جيدة بمجال الخدمات المصرفية والتمويلية الإسلامية حيث يشغل حالياً منصب إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي في خليجي بنك ش.م.ب..

قبل انضمامه إلى خليجي بنك، كان الشيخ د. عبد الناصر يشغل منصب مدير أول لإدارة التدقيق الشرعي في إرنست آند يونغ - البحرين. كما عمل رئيساً لإدارة الرقابة الداخلية الشرعية في بنك البحرين الإسلامي، وكان عضواً في هيئة الرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات الإسلامية، حيث شغل أيضًا مهام أمانة السر. ويتمتع الدكتور المحمود بخبرة تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي، شغل خلالها منصب أمين سر هيئة الرقابة.

حصل الشيخ د. عبدالناصر على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج، وشهادة البكالوريوس في الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة قطر، وحصل على دبلوما متقدمة في التجارة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، واستشاري شرعي معتمد حاصل على شهادة المراقب والمدقق الشرعي، ومدقق معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى دبلوم جامعي في الضوابط الشرعية من جامعة كامبريدج للتدريب المعتمد من المجلس الثقافي البريطاني، كما هو مدرب معتمد في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. يشارك الدكتور / المحمود بانتظام كمتحدث في العديد من المؤتمرات والندوات الفقهية والاقتصادية.

الدكتور عمر عبد العزيز العاني

عمل الدكتور عمر عبد العزيز العاني محاضراً للاقتصاد الإسلامي في العديد من الجامعات في العراق وروسيا واليمن والبحرين. كما شارك على الصعيد العالمي في العديد من المؤتمرات في مجال تخصصه، عمل مدرساً أكاديميًا في جامعة البحرين منذ سنة ٢٠٠٠ في عدة مجالات مثل المعاملات المالية والتأمين وقواعد الفقه الإسلامي حيث تقاعد في عام ٢٠١٨.

حصل على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٨٤، وشهادة الماجستير في عام ١٩٩٣، ودرجة الدكتوراه في عام ١٩٩٧ في مجال الاقتصاد الإسلامي من جامعة بغداد.

الدكتور محمد برهان عربونة

خبير في التمويل الإسلامي ويتمتع بخبرة تزيد على ٢٥ عامًا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية ويشغل حاليًا منصب رئيس إدارة الالتزام الشرعي في بنك السلام ش.م.ب.. قبل انضمامه إلى بنك السلام، عمل رئيسًا لإدارة شؤون الشريعة وعضواً في الهيئة الشرعية في عدد من المؤسسات الإسلامية الأخرى، كما عمل باحثاً شرعياً ومستشارًا لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي).

كما يقدم الدكتور عربونة محاضرات في مجال الخدمات المصرفية والتمويلية الإسلامية ويقدم الاستشارات في البرامج التوجيهية والمهنية للعديد من المؤسسات المهنية والتعليمية.

وهو عضو في لجنة التحرير بالمجلس المالي الإسلامي الدولي وكان عضواً في اللجنة التوجيهية لإطار إدارة السيولة الدولية تحت إشراف مصرف البحرين المركزي.

حصل الدكتور عربونة على شهادة الماجستير في القانون المقارن والدكتوراه في القانون بتخصص في مجال الخدمات المصرفية والتمويلية الإسلامية من الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. كما أنه حاصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة ودبلوم دراسات عليا في التربية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

اجتماعات الهيئة الشرعية وكشف الحضور

م	الاسم	١٨ فبراير	٢٤ إبريل	٢١ يوليو	٧ أكتوبر	٢٠ أكتوبر
١	الشيخ د. عبد الناصر عمر المحمود	✓	✓	✓	✓	✓
٢	الدكتور محمد برهان عربونة	✓	✓	✓	✓	✓
٣	الدكتور عمر عبد العزيز العاني	✓	✓	✓	X	✓

/ استعراض الأعمال / **تقرير الحوكمة** / البيانات المالية / إفصاحات إدارة المخاطر

تقرير الحوكمة (تتمة)

٩. لجان الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة سلطة الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي المسؤول عن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ضمن قابلية المخاطرة المحددة مسبقاً والاستراتيجية المعتمدة ككل. وبناءً عليه، يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسؤوليات الرئيسية
لجنة إدارة الأصول والالتزامات	تتولى اللجنة بصورة رئيسية مسؤولية وضع الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل والمبادرات التكتيكية قصيرة الأجل، بما يضمن التوجيه الرشيد لتوزيع الأصول والخصوم تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية للبنك، كما تتابع اللجنة ملف المخاطر لدى البنك في ضوء التطورات الاقتصادية وتقلبات السوق، لضمان انسجام أنشطة البنك المستمرة مع إرشادات المخاطر والعائد المعتمدة من مجلس الإدارة بموجب مصفوفة الصلاحيات المفوضة.
لجنة الاستثمار والائتمان	يقع على عاتق اللجنة مسؤولية منح واعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الصلاحيات المفوضة لها وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الاستثمارات بما يتوافق مع استراتيجية قطاع الاستثمار في البنك وإدارة مخاطر الائتمان والتركيز. أما المقترحات التي تتجاوز الصلاحيات المفوضة للجنة فيتم تصعيدها إلى اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة.
اللجنة التنفيذية للمخاطر	تتحمل اللجنة المسؤولية الأساسية للإشراف على أنشطة البنك في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية والمخاطر الأخرى. ويتعين على اللجنة التأكد من أن وجود إطار عمل وسياسات وإجراءات وعمليات مناسبة لإدارة المخاطر لدى البنك من أجل تحديد المخاطر وقياس خطورتها ومراقبتها والتخفيف من حدتها والعمل على إدارتها في جميع عملياته.
لجنة الأمن السيبراني	تتولى اللجنة المسؤولية الرئيسية لاقتراح السياسات والأنظمة المناسبة لتطبيق استراتيجية البنك للأمن السيبراني، ويتم اعتبارها كلجنة حوكمة لدائرة الأمن السيبراني بالبنك.
اللجنة التوجيهية لممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة	تتولى اللجنة مسؤولية الإشراف على التزام البنك بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وقيادة استراتيجية البنك في هذا المجال، حيث تعمل بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين عبر مختلف إدارات البنك لضمان دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمتعلقة بالمناخ ضمن أطر إدارة المخاطر القائمة. كما تشرف اللجنة على ممارسات إعداد التقارير والإفصاح المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

١٠. الإدارة التنفيذية

الاسم	تاريخ الانضمام	سنوات الخبرة	المؤهلات
دلال أحمد القيص الرئيس التنفيذي للمجموعة	ديسمبر ٢٠٢١	٢٣ سنة	حاصلة على شهادة البكالوريوس في الإدارة والتسويق، شهادة الماجستير في المالية من جامعة البحرين. كما أكملت برنامج أكسفورد للتكنولوجيا المالية من جامعة سالفورد، وتتابع حاليًا دراسة الدكتوراه في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال السويسرية.
علي يوسف العرادي الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية	أكتوبر ٢٠٢٢	٢٢ سنة	حاصل على دبلوم مهني متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وشهادة المستوى الخامس من معهد الإدارة المعتمد وشهادة في التأمين العام، و يتابع حاليًا دراسة ماجستير إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال السويسرية.
ياسر إسماعيل مظفر الرئيس التنفيذي للشؤون المالية	أكتوبر ٢٠٢٢	٣٦ سنة	حاصل على شهادة محاسب عام معتمد، وشهادة محاسب إداري دولي معتمد، وشهادة المحاسب الإسلامي المعتمد ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
سيدهارث كومار الرئيس التنفيذي للمخاطر	أغسطس ٢٠٢٣	٢٣ سنة	حاصل على شهادة الدراسات العليا من جامعة مومباي. كما هو حاصل على ميثاق المحلل المالي المعتمد، إلى جانب شهادات مدير المخاطر الاحترافي، وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIBAFI).
هند محمد محمود* الرئيس التنفيذي للموارد البشرية	فبراير ٢٠٢٢	٢٨ سنة	حاصلة على شهادة الماجستير في علم النفس للشركات والعمل، جامعة نوتنغهام و شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين؛ وشهادة مدرب مهني مساعد من الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة في ممارسة شؤون الموظفين.
ندى مدحت عزمي الرئيس التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي والتحول	مارس ٢٠٢٢	٢٣ سنة	حاصلة على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر والدراسات الإدارية، الحرم الجامعي الدولي لجامعة ميريلاند. حصلت على شهادات في ”الاستراتيجية المبتكرة“، و”تغيير قواعد اللعبة“، و”شهادة الجاهزية“ من كلية هارفارد للأعمال
سعيد عبد الحميد عبد العاطي الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا	سبتمبر ٢٠٢٥	٢١ سنة	حاصل على شهادة البكالوريوس في نظم المعلومات، كلية الحاسبات وعلوم المعلومات من جامعة عين شمس، وشهادة الماجستير في نظم المعلومات، كلية الحاسبات وعلوم المعلومات، من جامعة حلوان.
نارين أحمد آغا رئيس الشؤون القانونية وسكرتير مجلس الإدارة	مايو ٢٠٢٢	١٣ سنة	حاصلة على شهادة البكالوريوس في القانون (مع مرتبة الشرف) من جامعة برونيل؛ ودبلوم مهني متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ومحامية بحرينية معتمدة.

تقرير الحوكمة (تتمة)

١٠. الإدارة التنفيذية (تتمة)

الاسم	تاريخ الانضمام	سنوات الخبرة	المؤهلات
سيدارث تشودري رئيس إدارة التدقيق الداخلي	يوليو ٢٠١٨	٢٢ سنة	حاصل على شهادة الماجستير في التجارة من الهند، ومحاسب قانوني معتمد، ومدقق داخلي معتمد وعضو في معهد المدققين الداخليين. يحمل شهادة الاستدامة ومخاطر المناخ من جمعية إدارة المخاطر (GARP) في الولايات المتحدة الأمريكية.
مبارك محمد البوفلاسة القائم بأعمال رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال	مايو ٢٠٢٣	١٤ سنة	حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة بانفور. كما يحمل الدبلوما الدولية في الحوكمة، المخاطر والالتزام من المؤسسة الدولية للالتزام (ICA) ودبلوما احترافية متقدمة في الصيرفة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية.
خالد عبدالله محمود رئيس إدارة العمليات	سبتمبر ٢٠١٢	١٩ سنة	حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
أحمد خالد الشوملي رئيس قسم الموارد البشرية	يوليو ٢٠٢٤	١٤ سنة	حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين، ودبلوم من المعهد المعتمد للأفراد والتنمية (DPIC).

* استقالت من منصبها اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٥.

١١. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإبلاغ عن أي تضارب في المصالح سواء كان فعلي أو محتمل، أو أي تضارب يصبح أعضاء مجلس الإدارة على علم به، إلى سكرتير مجلس الإدارة بمجرد علمهم بذلك. في حال وجد لدى أي عضو شكوك فيما يتعلق بتضارب المصالح الفعلي أو المحتمل، فيُلزم عليه استشارة رئيس مجلس الإدارة، أو في حال كانت الشكوك لدى رئيس مجلس الإدارة، فيُلزم عليه استشارة رئيس لجنة التدقيق والحوكمة لمجلس الإدارة، وفي جميع الأحوال يتعين إبلاغ سكرتير مجلس الإدارة قبل اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضر بمصلحة البنك. وقد أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا بجميع مصالحهم في المنشآت أو الأنشطة الأخرى التي تم تقديمها ومراجعتها على النحو اللازم من قبل رئيس مجلس الإدارة.

ينص الإيضاح رقم ٣٦ من القوائم المالية الموحدة المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، على الإفصاحات ذات الصلة بالمعاملات. ووافق مجلس الإدارة على جميع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتم الإفصاح عنها إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

١٢. أجور أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدققي الحسابات الخارجيين

تم الإفصاح عن إجمالي الأجور المُسددة على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية بالتفصيل في تقرير مجلس الإدارة الذي يتضمن جميع الإفصاحات التنظيمية المطلوبة في هذا الصدد. وخلال اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد في تاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥، وافق المساهمون على إعادة تعيين إرنست آند يونغ بصفتهم مدققي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. وخلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تقاضت شركة إرنست آند يونغ مبلغ وقدره -/٣٠,٠٥٠ دينار بحريني مقابل خدمات تدقيق الحسابات التي قدمتها وتقاضت إرنست آند يونغ مبلغ وقدره -/١٨,٥٠٠ دينار بحريني مقابل الخدمات الأخرى بخلاف تدقيق الحسابات التي تم تقديمها بخصوص اشتراطات المراجعة الإلزامية لمصرف البحرين المركزي بموجب الإجراءات المتفق عليها.

يؤمن البنك بأن الموظفين هم أصول أساسية للبنك، وبالتالي فهو يتبع نهج المكافآت الإجمالية لسداد مقابل مادي ومكافأة على الأداء، ويشمل نهج المكافآت كلاً من المزايا الملموسة والعينة. ويسعى البنك لتقديم عروض تنافسية لجذب المواهب وإشراكهم والاحتفاظ بهم. كما أن عناصر المكافآت للمقابل المادي الثابت تدعم تحقيق الأهداف من خلال الموازنة بين النتائج قصيرة المدة والأداء المستدام على المدى البعيد. وتم تصميم الإستراتيجية لمشاركة نجاح البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار عمل المخاطر ونتائج المخاطر. حيث تعد الجودة والالتزام على المدى البعيد لجميع الموظفين أمراً أساسياً لنجاح البنك.

يضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع مسائل المكافآت والامتثال العام للمتطلبات التنظيمية من قبل لجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة، وتتولى اللجنة التأكد من أن جميع الأفراد يتقاضون مكافآت عادلة ومسؤولة، وأن نتائج المكافآت تتماشى مع شهية البنك للمخاطر، وسلامته المالية، ومصالحه طويلة الأجل.

تأخذ سياسة المكافآت في البنك بعين الاعتبار دور كل موظف، وتحدد المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان الموظف يُصنّف ضمن فئة متخذي المخاطر الجوهرية و/أو ضمن الإدارة العليا عبر وظائف الأعمال، والرقابة، والدعم. تتم مراجعة سياسة المكافآت سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت (BNRC) وتُرفع توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. وفي عام ٢٠٢٣، خضعت سياسة المكافآت لمراجعة خارجية شاملة من قبل شركة كي بي إم جي فخرو، مما أسفر عن عدد من التعديلات التي شملت سلم الرواتب، وهيكل الدرجات الوظيفية، والبدلات، والمزايا، والإفصاحات، ومتطلبات التقارير. وقد تم إدخال هذه التعديلات بهدف مواءمة السياسة مع الإجراءات الداخلية للبنك وأفضل الممارسات والقوانين والأنظمة المعمول بها. وقد تمت مراجعة هذه التعديلات لاحقاً واعتمادها من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ومجلس الإدارة، ثم عُرضت واعتمدت من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في عام ٢٠٢٤. وبعد ذلك، استمرت سياسة المكافآت في الخضوع للمراجعة السنوية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ومجلس الإدارة دون وجود أي تغييرات جوهرية.

/ استعراض الأعمال / **تقرير الحوكمة** / البيانات المالية / إفصاحات إدارة المخاطر

تقرير الحوكمة (تتمة)

١٢. أجور أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدققي الحسابات الخارجيين (تتمة)

تُعرّف الإدارة العليا بأنها الفئة التي تتمتع بصلاحيات مؤثرة على أعمال البنك أو على جزء جوهرى منها، والتي قد تترتب على قراراتها آثار مادية على سلامة البنك واستقراره أو على مصالح عملائه. ويشمل ذلك المسؤولين عن تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، إلى جانب رؤساء الوظائف الرئيسية في مجالات الأعمال أو الرقابة الذين يرفعون تقاريرهم إلى المجلس، مثل الرئيس التنفيذي، والرئيس المالي، ورئيس المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي، ورئيس الالتزام. يُعتبر الموظف مُتحملاً للمخاطر الجوهرية إذا كان رئيساً لوحدة أعمال رئيسية أو أي فرد تحت إشرافه له تأثير جوهرى على ملف مخاطر البنك. ولضمان التوافق بين رواتب موظفي البنك واستراتيجيته، يُقيّم البنك أداء كل موظف وفقاً لأهداف مالية وغير مالية سنوية، مُلخّصة في خططه السنوية. علاوة على ذلك، يُحدّد أي أجر متغير بناءً على أهداف مُعدّلة حسب المخاطر، مُحدّدة على مستوى كل وحدة، ومُجمّعة على مستوى البنك، حيث صُمّمت عملية حساب الأجر المتغير بطريقة تضمن عدم تأثيره على نسب رأس مال البنك وسيولته، وتوافقه مع ميزانيته واستراتيجيته.

تشرف لجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة على جميع سياسات المكافآت لموظفي البنك. وتعتبر اللجنة الهيئة الإشرافية والحاكمة لسياسة التعويض، الممارسات والخطط. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واعتماد سياسة المكافآت الثابتة والمتغيرة. وهي مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات المكافآت. تتم مراجعة سياسة المكافآت سنوياً لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل وملف المخاطر الخاص بالبنك.

لا توجد سياسة منفصلة للإدارة العليا للبنك. وبالتالي، لا ينطبق شرط تأجيل المكافآت المتغيرة على المؤسسة. ونتيجة لذلك، لا توجد شروط استرداد أو عقوبات. وقد وافق البنك المركزي على الاستثناءات. ووفقاً لسياسة المكافآت التي أقرها المساهمون، يتكون هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة وجميع الموظفين من مكافآت ثابتة ومتغيرة تُدفع نقدًا فقط. وترتبط الحوافز قصيرة الأجل، بما في ذلك تلك الممنوحة لأعضاء الإدارة العليا، بأداء البنك وأداء الإدارات والأفراد، ولكن في جميع الأحوال، يكون منحها وفقاً لتقدير البنك وحده.

١٣. تضارب المصالح

يملك البنك إجراءات موثقة للتعامل مع الحالات التي تنطوي على تضارب المصالح لدى أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين. وقد اعتمد البنك نموذج الإفصاح السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين، بحيث يتعين على كل فرد الإفصاح عن أي تضارب (فعلي أو محتمل) في المصالح في أنشطته أو التزاماته مع أي جهات أو منظمات أخرى، بما في ذلك المعاملات والاتفاقيات. في الوقت الحالي، لا يوجد لدى البنك أي أفراد يشغلون مناصب في الإدارة العليا أو عضوية مجلس الإدارة ممن تربطهم صلة قرابة بأي من أعضاء الإدارة العليا أو مجلس الإدارة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة إدارة تعارض المصالح، والتي توضح الإجراءات الواجب اتباعها لمنع أو تحديد أي حالات تعارض في المصالح، وآليات إدارتها والإفصاح عنها بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال. كما توفر هذه السياسة دليلاً إرشادياً لتعريف حالات تعارض المصالح، والعمليات والإجراءات الواجب اتباعها لضمان الامتثال، وتحديد العواقب المترتبة على عدم الامتثال. في العام ٢٠٢٥، تم الإفصاح عن المصالح التالية:

عضو مجلس الإدارة	العميل/ مقدم الخدمة	قيمة العملية والتفاصيل	العلاقة
مروة السعد	شركة ”مراد“ ش.م.ب (مقملة)	تعتمد قيمة الصفقة على عائدات البيع، حيث تحصل الشركة على نسبة مئوية من عائدات البيع تعادل ١٠٪ لبيع الأصول المنقولة و ٥٪ لبيع المركبات.	السيدة مروة هي رئيسة مجلس إدارة الشركة. وقد أبرم البنك اتفاقية خدمات مع الشركة في مارس ٢٠٢٥ لبيع الخردة والأصول. وحصل البنك على موافقة الجمعية العمومية السنوية على إبرام هذه الاتفاقية خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عُقد في ٢٥ مارس ٢٠٢٥.
غسان عبدالعال	شركة المدفوعات الدولية ذ.م.م.	٢٥٠,٠٠٠ دينار بحريني - تسهيلات السحب على المكشوف. و ٥,٠٠٠ دينار بحريني - وديعة	تمتلك زوجة السيد غسان حصة ٤,٩٪ في شركة محمد إبراهيم الصنار (ش.م.م.)، التي تمتلك بدورها ٤٣٪ من الشركة المقترضة، وقدمت ضمانًا مؤسسيًا لتأمين التمويل. وقد أفصح المدير عن تضارب المصالح مسبقًا، وامتنع عن المشاركة في أي مناقشات أو تصويت يتعلق بهذه الصفقة.
غسان عبدالعال	شركة فلوس ش.م.ب مقملة	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني - تسهيل على المكشوف	تملك زوجة السيد غسان حصة أقلية تبلغ نحو ٤,٩٪ من أسهم شركة محمد إبراهيم الصنار ش.م.ب. (مقملة)، والتي قدمت ضمانًا مؤسسيًا لتأمين التزامات الشركة. وقد أفصح عضو مجلس الإدارة مسبقًا عن تعارض المصالح القائم، وامتنع عن المشاركة في أي مناقشات أو تصويت يتعلق بهذه المعاملة.

تقرير الحوكمة (تتمة)

١٣. تضارب المصالح (تتمة)

عضو مجلس الإدارة	العميل/ مقدم الخدمة	قيمة العملية والتفاصيل	العلاقة
يوسف النفيعي	شركة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية ذ.م.م.	٦٦,٠٠٠ دينار بحريني من أصل ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني - تسهيل ائتماني	السيد يوسف عضو مجلس إدارة الشركة ونائب الرئيس التنفيذي لشركة بنفت ش.م.ب.م.، المالكة للشركة بالكامل. حصلت الشركة على التمويل في سبتمبر ٢٠٢٤، وتلتزم بسداد أقساطه بانتظام وفقاً لجدول السداد المتفق عليه. إلا أنه نظرًا لانخفاض قيمة التمويل، فقد تم اعتماد الصفقة من قبل الإدارة المختصة، ولم تُناقش على مستوى مجلس الإدارة.
يوسف النفيعي	شركة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية ذ.م.م.	عقد الإيجار السابق (نوفمبر ٢٠٢٣): إيجار شهري قدره ١,٢٢٣,٤٤٢ دينار بحريني شامل ضريبة القيمة المضافة.	السيد يوسف عضو مجلس إدارة الشركة ونائب الرئيس التنفيذي لشركة بنفت (ش.م.ب.م.)، المالكة للشركة بالكامل. وقد أبرمت الشركة اتفاقية إيجار مع مركز حاضنات سيدات الأعمال البحريني (ريادات) ذ.م.م، التابع للبنك، وتلتزم بسداد دفعات الإيجار بانتظام وفقاً لجدول الدفع المتفق عليه.
	عقد الإيجار الجديد (نوفمبر ٢٠٢٥): إيجار شهري قدره ١,٢٢٣,٤٤٢ دينار بحريني شامل ضريبة القيمة المضافة.	كانت اتفاقيات الإيجار ذات قيمة منخفضة، وذات طبيعة تشغيلية، وتندرج ضمن صلاحيات الموافقة المفوضة للإدارة. وبناءً على ذلك، لم تتم مناقشتها على مستوى مجلس الإدارة.	

١٤. الرقابة الداخلية

قام البنك بوضع وتطبيق ضوابط داخلية صارمة لحماية عملائه وأصوله وعملياته. وتم إعداد الضوابط الداخلية المعمول بها لضمان الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، وتخفيف المخاطر المالية للمؤسسة، وضمان وجود نظام مناسب من الضوابط وضمان إعداد تقارير مالية دقيقة. يمتلك البنك قنوات اتصال قائمة بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمستفيدين الخارجيين فيما يتعلق بأي مسائل أو تغييرات محددة. حيث يضمن ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية الأنسب في الوقت المناسب من خلال تسوية أي مشكلات محتملة قد تنشأ بشكل استباقي. علاوة على ذلك، عزز البنك ثقافة تحديد الأولويات لإدارة المخاطر بين جميع الموظفين، حيث يتم تطبيق تدابير الرقابة الداخلية المناسبة على جميع الموظفين في سياق عمل كل منهم، ويعتمد مجلس الإدارة كإجراء داعم للحوكمة على المراجعات المستمرة التي يقوم بها المدققون الداخليون والخارجيون على مهام الرقابة الداخلية في البنك.

١٥. الإفصاح بشأن وحدة الضوابط العليا

نماشياً مع مبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، يلتزم البنك بتطبيق وحدة الضوابط العليا (HC) ضمن مجلد القواعد الصادر عن المصرف. تتضمن الوحدة قواعد ملزمة وأخرى إرشادية، حيث يجب الالتزام بالقواعد، في حين أن الإرشادات يمكن اتباعها أو عدم اتباعها، على أن يتم توضيح ذلك من خلال التقرير السنوي الموجه للمساهمين ومصرف البحرين المركزي.

وعلى خلاف الفقرة HC-2.2.1 من مجلد القواعد الجزء الأول، فإن تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك يتم بموجب المرسوم الملكي رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩، والمعدل بالأمر الملكي رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة بنك البحرين للتنمية ش.م.ب (م).

كما تنص الفقرة HC-3.6.2 على أن أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت يجب أن يكونوا مستقلين عن أي وظائف أو لجان تتعلق بتحمل المخاطر. فلذلك يجدر التنويه إلى أن السيد سنديب بوس، عضو لجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة، هو أيضًا عضو في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة.

١٦. الإفصاح العام

لدى البنك سياسة إفصاح معتمدة تُحدّد أطر التواصل والإفصاح الداخلي والخارجي، بما يضمن الشفافية والامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية.

١٧. الغرامات والمخالفات

/ استعراض الأعمال / **تقرير الحوكمة** / البيانات المالية / إفصاحات إدارة المخاطر

تقرير الحوكمة (تتمة)

لم تُسجل أي غرامات أو جزاءات على البنك من قبل مصرف البحرين المركزي خلال السنة المالية ٢٠٢٥.

١٨. تقرير المكافآت

يؤمن البنك بأن موظفيه يمثلون أحد أهم أصوله، ولذلك يعتمد نهجًا متكاملًا للمكافآت يهدف إلى تعويض الأداء وتحفيزه. ويشمل هذا النهج مزيجًا من الحوافز المادية والمعنوية. ويسعى البنك إلى تقديم حزم تنافسية تهدف إلى استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها وتعزيز مستوى مشاركتها. كما تدعم عناصر المكافآت الثابتة تحقيق الأهداف من خلال تحقيق التوازن بين النتائج قصيرة الأجل والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد صُممت هذه الاستراتيجية بما يضمن مشاركة الموظفين في نجاح البنك ومواءمة حوافزهم مع إطار إدارة المخاطر ونتائجها. ويُعد التزام الموظفين وجودتهم على المدى الطويل عنصرًا أساسيًا في نجاح البنك.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى البنك إلى استقطاب الكفاءات القادرة على تحقيق مستويات أداء مرتفعة، والاحتفاظ بها وتحفيزها، لاسيما من يلتزمون ببناء مسيرة مهنية طويلة الأجل مع البنك ويؤدون أدوارهم بما ينسجم مع المصالح طويلة الأجل للمساهمين. وقد اعتمد البنك اللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن الممارسات السليمة للمكافآت، كما حظي إطار السياسة المعدّل ومكونات الحوافز بموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية. ونظرًا إلى طبيعة البنك كمؤسسة مصرفية تنموية غير هادفة للربح، بخلاف البنوك التجارية، فإن هدفه الأساسي يتمثل في دعم التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين بما يتماشى مع رؤية البحرين ٢٠٣٠. وتُصرف مكافآت الأداء وفقًا لتقدير مجلس الإدارة. ولا يطبق البنك سياسة مستقلة خاصة بالإدارة العليا، الأمر الذي يجعل متطلبات تأجيل المكافآت المتغيرة غير منطبقة عليه. وبناءً على ذلك، لا تسري كذلك أحكام استرداد المكافآت أو تخفيضها، وقد تمت الموافقة على هذه الاستثناءات من قبل مصرف البحرين المركزي.

تشمل السياسة المعتمدة للمكافآت كافة الموظفين (بمن فيهم أعضاء الإدارة التنفيذية العليا) وتتضمن مكافآت ثابتة ومتغيرة تُدفع نقدًا فقط. وتمت مراجعتها وتطويرها في عام ٢٠٢٣ بهدف مواءمة التعويضات مع حجم الوظيفة باستخدام أسلوب التقييم الوظيفي. وتدعم السياسة تحقيق النمو في الأعمال وتعزيز الأداء الفردي من خلال المكافآت المتغيرة وبرنامج الحوافز قصيرة الأجل و برنامج الحوافز لموظفي الخط الأمامي، حيث ترتبط الاستحقاقات بأداء البنك والإدارات والأفراد، وتُمنح وفقًا لتقدير البنك المطلق.

تم تصميم سياسة المكافآت على أساس مزيج بين الأداء المالي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى يتم قياسه باستخدام بطاقة الأداء، حيث يتم توزيع المخصصات المالية المقررة لكل من برنامج الحوافز القصيرة الأجل وبرنامج الحوافز الطويلة الأجل وفقًا للنتيجة الإجمالية لبطاقة الأداء. وفي حال كانت النتائج أقل من الهدف المعتمد لبطاقة الأداء، فلن يتم دفع أي حوافز بموجب أي من برنامجي الحوافز القصيرة الأجل أو الحوافز الطويلة الأجل. تشمل المقاييس الرئيسية للأداء التي يتم قياسها عبر بطاقة الأداء مزيجًا من المؤشرات قصيرة وطويلة الأجل، بما في ذلك النتائج المالية، والملاءة، وتنفيذ الاستراتيجية، ومؤشرات النمو. وينطبق ذلك على جميع الأفراد المشمولين في نطاق سياسة المكافآت.

يخضع إطار تقييم المخاطر لمراجعة دورية بهدف مواءمته مع أحدث التوجهات والممارسات في مجال تقييم المخاطر، مع التركيز بصورة أكبر على استراتيجية المخاطر في البنك. وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر جوهرية في أدائه المالي، يتضمن إطار تعديل المخاطر عددًا من التعديلات المناسبة. كما تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة نتائج اختبارات الضغط بعناية، وتتخذ ما يلزم من تعديلات على مخصصات مكافآت برنامجي الحوافز القصيرة الأجل والحوافز الطويلة الأجل.

يأخذ البنك في الاعتبار عند تحديد حجم مخصص المكافآت المتغيرة وتوزيعه مختلف المخاطر الحالية والمحتملة، بما يشمل: (i) تكلفة وحجم رأس المال الداعم للمخاطر؛ (ii) تكلفة وحجم مخاطر السيولة المرتبطة بالأنشطة التشغيلية؛ و(iii) مدى التوافق مع توقيت واحتمالية الإيرادات المستقبلية المدرجة ضمن الأرباح الحالية.

كما يعتمد البنك إطارًا لتقييم المخاطر بأثر لاحق، وهو تقييم نوعي يُستخدم لمقارنة الأداء الفعلي بالافتراضات السابقة المتعلقة بالمخاطر.

تقرير الحوكمة (تتمة)

١٨. تقرير المكافآت (تتمة)

تفاصيل المكافآت المدفوعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥

الفئات	العدد	المكافآت الثابتة (دينار بحريني)			مكافآت متغيرة (دينار بحريني)	المجموع (دينار بحريني)
		الرواتب والأجور	مميزات أخرى/ علاوات	المجموع		
١. أعضاء مجلس الإدارة	٨	٣٩,٢٠٠	٣,٤٧٤	٤٢,٦٧٤	٨٢,٠٠٠	١٢٤,٦٧٤
٢. الأشخاص المعتمدون في خطوط الأعمال	٨	٥٣٦,٥٤٦	١١٨,٤٨٠	٦٤٥,٠٢٦	١٩٤,٣٧٦	٨٣٩,٣٠٢
٣. الأشخاص المعتمدون في إدارات المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية، مكافحة غسل الأموال والامتثال	٦	٢٢٢,٠٣٤	٥٦,٣٦٣	٢٧٨,٣٩٧	٤٥,٠٢٠	٣٢٣,٤١٧
٤. موظفون منخرطون في أنشطة تنطوي على مخاطر (مناطق الأعمال - متحملو المخاطر الجوهرية الآخرون)	٤٧	٧٢٩,١٠٣	١٣٦,٧٩٧	٨٦٥,٩٠٠	١٤٠,١٠١	١,٠٠٦,٠٠١
٥. الموظفون الآخرون (غير الأشخاص المعتمدين) المنخرطون في الأنشطة المشار إليها في البند (٣)	٥٤	٧١٦,٩٣٢	١٤٣,٥٥١	٨٦٠,٤٨٣	١٣١,٥٠٧	٩٩١,٩٩٠
٦. موظفون آخرون	٣٥	٥٠٣,١١٣	٩٧,٦٧٤	٦٠٠,٧٨٧	٦٩,٥٧٢	٦٧٠,٣٥٩
٧. موظفون ومزودو خدمات من خارج البنك (تتطلب مهامهم التعرض للمخاطر)	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٥٨	٢,٧٣٦,٩٢٨	٥٥٦,٣٣٩	٣,٢٩٣,٢٦٧	٦٦٢,٤٧٥	٣,٩٥٥,٧٤٣

* تم إدراج الفئات وفقاً لمتطلبات البند PD-1.3.8C من وحدة الإفصاحات العامة ضمن المجلد الأول من دليل قواعد مصرف البحرين المركزي.

تفاصيل المكافآت المدفوعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥

١. مبلغ ٣٩,٢٠٠ دينار بحريني تحت رواتب وأجور أعضاء مجلس الإدارة يعكس رسوم حضور الجلسات المدفوعة.
٢. مكافأة مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥ بقيمة ٨٢,٠٠٠ دينار بحريني والتي تخضع لموافقة المساهمين. تم الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٦.
٣. المبلغ المدفوع للجنة الترشيحات والأجور لمجلس الإدارة خلال العام ٢٠٢٥ كرسوم حضور كان بإجمالي ٨,٠٠٠ دينار بحريني.

تفاصيل المكافآت المدفوعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤

الفئات	العدد	المكافآت الثابتة (دينار بحريني)			مكافآت متغيرة (دينار بحريني)	المجموع (دينار بحريني)
		الرواتب والأجور	مميزات أخرى/ علاوات	المجموع		
١. أعضاء مجلس الإدارة	٨	٢٥,١٠٠	٦,١٠٩	٣١,٢٠٩	٧٢,٢٢٠	١٠٣,٤٢٩
٢. الأشخاص المعتمدون في خطوط الأعمال	٨	٥٢٨,٥٣٨	١٢١,٥٥٤	٦٥٠,٠٩٢	١٩٤,٣٧٦	٨٤٤,٣٦٨
٣. الأشخاص المعتمدون في إدارات المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية، مكافحة غسل الأموال والامتثال	٦	٢٧١,٤٧٥	٧٠,٧٨٣	٣٤٢,٢٥٨	٤٠,٣٤٦	٣٨٢,٦٠٤
٤. موظفون منخرطون في أنشطة تنطوي على مخاطر (مناطق الأعمال - متحملو المخاطر الجوهرية الآخرون)	٤٦	٧١٥,٧٠٠	١٣٤,٨٠٤	٨٥٠,٥٠٤	١٤٣,٩٩١	٩٩٤,٤٩٥
٥. الموظفون الآخرون (غير الأشخاص المعتمدين) المنخرطون في الأنشطة المشار إليها في البند (٣)	٥٤	٧١٣,٩٣٤	١٤٠,٩٢٩	٨٥٤,٨٦٣	١٣٧,١٨٩	٩٩٢,٠٥٢
٦. موظفون آخرون	٣٧	٤٩١,٠٧٦	٩٦,١٨٩	٥٨٧,٢٦٥	٦٩,٥٧٢	٦٥٦,٨٣٧
٧. موظفون ومزودو خدمات من خارج البنك (تتطلب مهامهم التعرض للمخاطر)	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٥٩	٢,٧٤٥,٨٢٣	٥٦٤,٢٥٩	٣,٣١٠,٠٨٢	٦٥٧,٥٩٥	٣,٩٧٣,٧٨٥

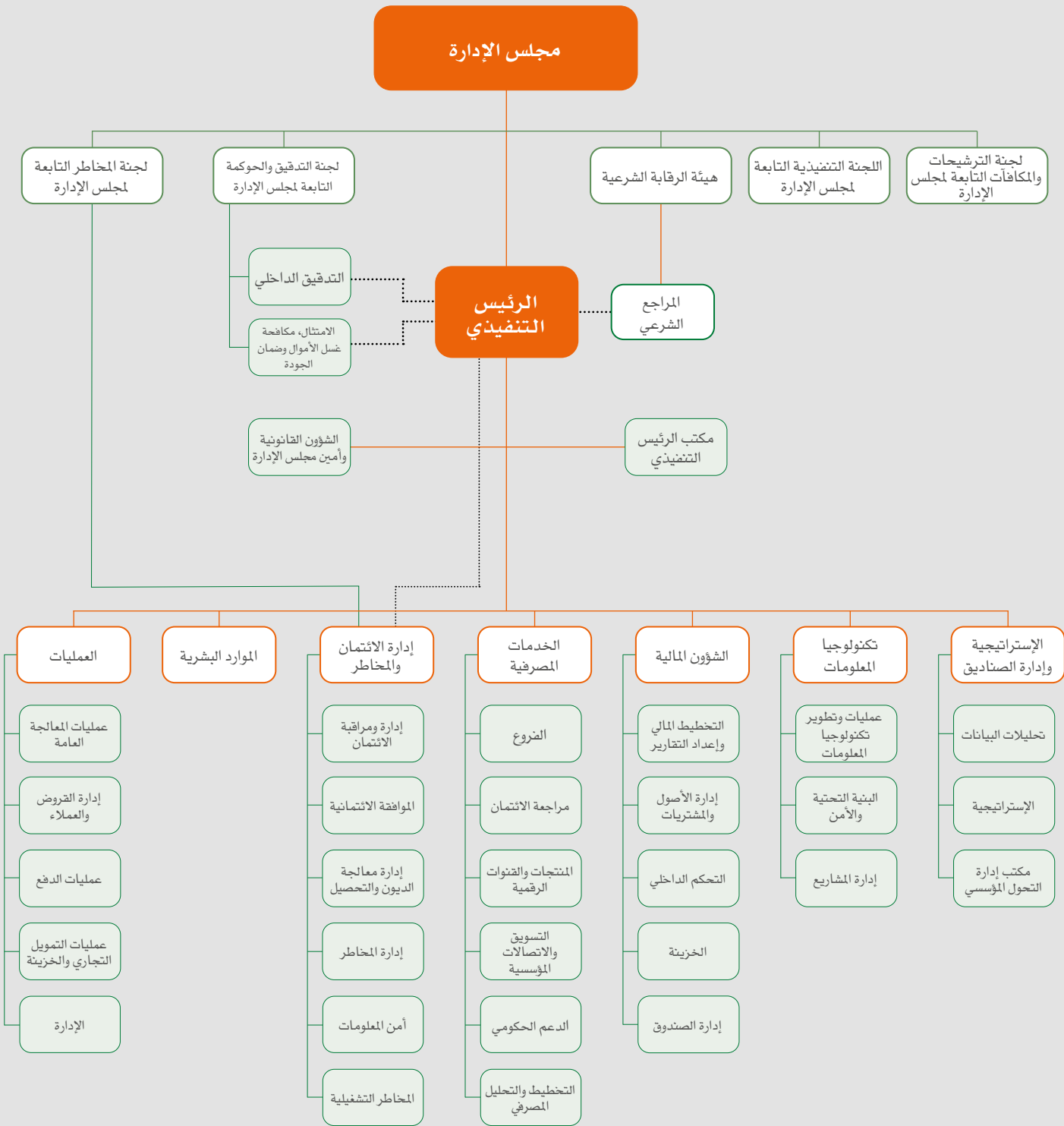
تفاصيل المكافآت المدفوعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤

١. مبلغ ٢٥,١٠٠ دينار بحريني تحت رواتب وأجور أعضاء مجلس الإدارة يعكس رسوم حضور الجلسات المدفوعة.
٢. بلغت مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤ مبلغ ٧٢,٢٢٠ ديناراً بحرينياً، وقد تمت الموافقة عليها من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقد في ٢٥ مارس ٢٠٢٥، ومن قبل وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٥.
٣. بلغ إجمالي ما تم دفعه للجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤ كبدلات حضور مبلغ ٥,٩٠٠ دينار بحريني.

تقرير الحوكمة (تتمة)

١٩. الهيكل التنظيمي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥



معلومات عن الشركة

٢٦٢٢٦ تم الحصول عليه بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٢	رقم السجل التجاري
السيد غسان غالب عبدالعال - رئيس مجلس الإدارة السيدة مروه السعد - عضو مجلس الإدارة السيدة آمنة العريض- عضو مجلس الإدارة السيد سندیب بوس - عضو مجلس الإدارة السيد يوسف النضيعي - عضو مجلس الإدارة السيد هاني رضا - عضو مجلس الإدارة السيدة عائشة عبدالملك - عضو مجلس الإدارة السيدة منال البيات - عضو مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة
مبنى ١٧٠ طريق ١٧٠٣ المنطقة الدبلوماسية ص.ب. ٢٠٥٠١ المنامة مملكة البحرين	المكتب المسجل
إرنست ويونغ - الشرق الأوسط ص.ب: ١٤٠ المنامة مملكة البحرين	مدققو الحسابات

القوائم المالية الموحدة ٢٠٢٥

المحتويات

٥٣	معلومات عن الشركة
٥٤	تقرير مجلس الإدارة
٥٦	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٥٨	القائمة الموحدة للمركز المالي
٥٩	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٦٠	القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
٦١	القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
٦٢	القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٦٣	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره والقوائم المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الأنشطة الرئيسية ومراجعة تطورات الأعمال

يعمل بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة) ("البنك" أو "بي دي بي") كبنك تجزئة مع بعض الإعفاءات الخاصة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. يشتمل النشاط التنموي الأساسي للبنك على منح القروض لتمويل المشاريع ورأس المال العامل والممتلكات والمعدات بهدف تطوير الصناعات وقطاعات الخدمات مثل السياحة والصحة والتعليم في مملكة البحرين وكما يستثمر في رأس المال العامل لتلك المؤسسات.

لقد زاد الدخل التشغيلي الموحد للسنة بنسبة ١٥٪ من ٩,٦٥٤ ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ١١,٠٩٣ ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. بلغ صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك ٨٣٧ ألف دينار بحريني مقارنة بصافي ربح قدره ٧١٩ ألف دينار بحريني في السنة السابقة، مما يمثل نمواً بنسبة ١٦٪.

الأرباح المبقة / (الخسائر المتراكمة)

فيما يلي التغيرات في الأرباح المبقة / (الخسائر المتراكمة) خلال السنة:

	ألف دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥	(٦٨٥)
صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك	٨٣٧
محول إلى الاحتياطي القانوني	(٨٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٦٨

مدققوا الحسابات

أبدى السادة إرنست ويونغ - الشرق الأوسط رغبتهم في الاستمرار بالقيام بمهام التدقيق على حسابات البنك، وعليه سيقدم اقتراح في اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم لإعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدققين للبنك للسنة التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

تقرير مجلس الإدارة

(تتمة)

نماذج الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تقرير مجلس الإدارة

أولاً: تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت المتغيرة				المكافآت الثابتة						مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات	
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافأة رئيس وأعضاء جلسات المجلس واللجان	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى*	المجموع	مجلس (٢٠٢٥) ****	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس (٢٠٢٤) *****	علاوات	خطط تخميرية	أخرى **				المجموع
أولاً: الأعضاء المستقلين:														
١- غسان غالب عبد العال	-	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١٣,١٢٠	١٣,٠٢٠	-	-	-	-	١٣,١٢٠	-	١٤,٦٢٠	-
٢- مروة خالد السعد	-	٦,٥٠٠	-	٦,٥٠٠	٩,٨٤٠	٨,٦٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٦,٣٤٠	-
٣- هاني حسين رضا	-	٥,٩٠٠	-	٥,٩٠٠	٩,٨٤٠	٨,٦٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٥,٧٤٠	١,٩٤٢
٤- سنديب بوس	-	٨,٤٠٠	-	٨,٤٠٠	٩,٨٤٠	٨,٦٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٨,٢٤٠	١,٣٨٢
٥- يوسف محمد النفيعي	-	٥,٩٠٠	-	٥,٩٠٠	٩,٨٤٠	٨,٦٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٥,٧٤٠	-
٦- منال شوقي البيات	-	٣,٥٠٠	-	٣,٥٠٠	٩,٨٤٠	٨,٦٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٣,٣٤٠	١٥٠
٧- عائشة محمد عبدالملك	-	٣,٥٠٠	-	٣,٥٠٠	٩,٨٤٠	٨,٦٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٣,٣٤٠	-
٨- أمنة علي العريض	-	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	٩,٨٤٠	٨,٦٠٠	-	-	-	-	٩,٨٤٠	-	١٣,٨٤٠	-
المجموع	-	٣٩,٢٠٠	-	٣٩,٢٠٠	٨٢,٠٠٠	٧٢,٢٢٠	-	-	-	-	٨٢,٠٠٠	-	١٢١,٢٠٠	٣,٤٧٤

ملاحظة: يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الأخرى:

* تتضمن المزايا العينية - مبلغ محدد - المكافأة عن الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدت).

** تتضمن حصة عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (أدخل القيمة) (إن وجدت).

*** مستحقة في سنة ٢٠٢٥ ولم تدفع بعد.

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية لسنة ٢٠٢٥	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي * والمسؤول المالي الأعلى **	٦٧١,٢٢٥	١٩٦,٠٦٣	-	٨٦٧,٢٨٨

ملاحظة: يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الإدارة التنفيذية للشركة قد يختلف الاسم: (الرئيس التنفيذي، رئيس مجلس الإدارة، المدير العام، العضو المنتدب ... إلخ).

** أعلى مسؤول مالي للشركة (مسؤول مالي، مدير مالي، ... إلخ)

تم توقيعها نيابةً عن المجلس من قبل:

يوسف النفيعي

عضو مجلس الإدارة

غسان غالب عبدالعال

رئيس مجلس الإدارة

يوسف النفيعي

عضو مجلس الإدارة

غسان غالب عبدالعال

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي

بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقضلة)

(تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقضلة) ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "المجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

أساس الرأي

نمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير منفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الوارد في الصنحات من ٤ إلى ٦، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، نكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي

بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقضلة)

(تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكल القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الوحدات التجارية ضمن نطاق المجموعة باعتبارها الأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي تم تنفيذها في سياق عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من مجلس الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

سجل قيد الشريك رقم ١١٥

١٥ فبراير ٢٠٢٦

النامنة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات		
٧	٢,٩٦٨	٧ نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي
٧	١٤,٧٦٣	٧ إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٨	٨٨,٣٨٣	٨ تمويلات إسلامية وقروض للعملاء
٩	٨٦,٤٢٠	٩ أوراق مالية استثمارية
١٠	٧٥٩	١٠ استثمارات في شركات زميلة
١١	٩,٥٤٦	١١ استثمارات عقارية
١٢	٢,٥٧٩	١٢ عقارات ومعدات
١٣	٢,٧١٧	١٣ موجودات أخرى
مجموع الموجودات		
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
١٤	٢٢,١٩٨	١٤ قروض لأجل
١٥	١١١,١٢٧	١٥ ودائع
١٦	٧,٤٠٧	١٦ مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات		
حقوق الملكية		
١٧	٦٣,٦٦٩	١٧ رأس المال
١٨	١,٢٧٠	١٨ احتياطي قانوني
	٢,٣٢٩	احتياطيات القيمة العادلة
	٦٨	أرباح مبقاة / (خسائر متراكمة)
٦٣,٩٢٨	٦٧,٣٣٦	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك
١٨٧	٦٧	حقوق غير مسيطرة
٦٤,١١٥	٦٧,٤٠٣	مجموع حقوق الملكية
٢١٧,١٩٣	٢٠٨,١٣٥	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

غسان غالب عبدالعال
رئيس مجلس الإدارة

يوسف النفيعي
عضو مجلس الإدارة

دلال الغيص
الرئيس التنفيذي

غسان غالب عبدالعال
رئيس مجلس الإدارة

يوسف النفيعي
عضو مجلس الإدارة

دلال الغيص
الرئيس التنفيذي

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الدخل		
١٩	٩,٩٢٢	١٩ تمويلات إسلامية ودخل الفوائد
٢٠	(٢,٠١٣)	٢٠ تمويلات إسلامية ومصروفات الفوائد
صافي دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد		
٢١	٤٨٣	٢١ دخل الرسوم والعمولات
	٨١٥	دخل الإيجار
	١,٨٨٦	دخل آخر
مجموع الدخل التشغيلي		
المصروفات		
	(٤,٦٦٤)	تكاليف الموظفين
	(٤,٤٧٢)	مصروفات تشغيلية أخرى
مجموع المصروفات التشغيلية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		
٢٢	(٦٥٧)	٢٢ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٢	(٣٤٣)	١٢ اضمحلال عقارات ومعدات
صافي الدخل التشغيلي		
١٠	٧	١٠ حصة البنك من ربح شركات زميلة
٢٣	(٢٤٧)	٢٣ خسارة الاستثمار
صافي الربح للسنة		
صافي الربح للسنة العائد إلى:		
	٨٣٧	ملاك البنك
	(١٢٠)	حقوق غير مسيطرة
	٧١٧	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صافي الربح للسنة	٧١٧	٦٥٠
الدخل الشامل الآخر:		
البند التي سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:		
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى من أدوات الدين	٢,٧٤٣	(٤١٩)
صافي الخسارة غير المحققة في تحوطات التدفقات النقدية	(٢٩)	(٣٧)
صافي مبلغ محول إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر من بيع أدوات الدين	(١٤٣)	(٦٠)
مجموع الدخل الشامل للسنة	٣,٢٨٨	١٣٤
مجموع الدخل الشامل العائد إلى:		
ملاك البنك	٣,٤٠٨	٢٠٣
حقوق غير مسيطرة	(١٢٠)	(٦٩)
	٣,٢٨٨	١٣٤

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك						
رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	أرباح مبقاة	المجموع	حقوق غير مسيطرة	مجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
٦٣,٦٦٩	١,١٨٦	(٢٤٢)	(٦٨٥)	٦٣,٩٢٨	١٨٧	٦٤,١١٥
-	-	-	٨٣٧	٨٣٧	(١٢٠)	٧١٧
-	-	٢,٥٧١	-	٢,٥٧١	-	٢,٥٧١
-	٨٤	-	(٨٤)	-	-	-
-	٨٤	٢,٥٧١	٧٥٣	٣,٤٠٨	(١٢٠)	٣,٢٨٨
٦٣,٦٦٩	١,٢٧٠	٢,٣٢٩	٦٨	٦٧,٣٣٦	٦٧	٦٧,٤٠٣

كما في ١ يناير ٢٠٢٥

صافي الربح / (الخسارة) للسنة

الدخل الشامل الآخر للسنة

محول إلى الاحتياطي القانوني

مجموع الدخل / (الخسارة)

الشاملة للسنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك						
رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	خسائر متراكمة	المجموع	حقوق غير مسيطرة	مجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
٦٣,٦٦٩	١,١٨٦	٢٧٤	(١,٤٠٤)	٦٣,٧٢٥	٢٥٦	٦٣,٩٨١
-	-	-	٧١٩	٧١٩	(٦٩)	٦٥٠
-	-	(٥١٦)	-	(٥١٦)	-	(٥١٦)
-	-	(٥١٦)	٧١٩	٢٠٣	(٦٩)	١٣٤
٦٣,٦٦٩	١,١٨٦	(٢٤٢)	(٦٨٥)	٦٣,٩٢٨	١٨٧	٦٤,١١٥

كما في ١ يناير ٢٠٢٤

صافي الربح / (الخسارة) للسنة

الخسارة الشاملة الأخرى للسنة

مجموع (الخسارة) / الدخل

الشامل للسنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥	٢٠٢٤	
إيضاحات	دينار بحريني	ألف	دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح للسنة	٧١٧	٦٥٠	
تعديلات للبندود التالية:			
استهلاك	١,٢٨٦	١,١٦٩	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٦٥٧	٧٤٩	٢٢
اضمحلال عقارات ومعدات	٣٤٣	-	
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٤٤٧	١٨٠	٢٣
مصروفات الإيجار	١٤	٣٤	
مكسب من استبعاد أوراق مالية مباعة	(٢٠٠)	(١٠٤)	
علاوة / خصم على شراء سندات	(٣٤٦)	(١١٠)	
التغيرات في إعادة تقييم قرض ووديعة بدون معدل فائدة - صافي	١	(٤٣٢)	
دخل أرباح الأسهم	-	-	
حصة البنك من ربح شركات زميلة	(٧)	(٢٠)	١٠
استرجاع مخصص اضمحلال لاستثمارات في شركات زميلة	-	(٣٩٢)	
مكسب من تحويل العملات الأجنبية	(٤٥)	(١١٩)	
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	٢,٨٦٧	١,٦٠٦	
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع الاحتياطي الإجباري لدى البنوك المركزية	٢٧٤	٧٥٠	
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	١٢,٩٠٨	١٥,٨٢٣	
موجودات أخرى	٧٢٤	١,٨٣٨	
ودائع	(١٢,٠٧٦)	(٢٤,٥٦٩)	
مطلوبات أخرى	(١,٣٣٩)	٧٠٣	
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	٣,٣٥٨	(٣,٨٤٩)	
الأنشطة الاستثمارية			
صافي إضافات إلى عقارات ومعدات	١٢	(٣٥٧)	(٩٥٠)
شراء أوراق مالية استثمارية	(٢٠,٤٠٥)	(٣٧,٩٨٨)	
متحصلات من بيع واستحقاق أوراق مالية استثمارية	٩,٣١٧	٢٢,١٩٥	
إضافة إلى استثمارات عقارية	(٣١٣)	(١,٨٧٤)	
دخل أرباح أسهم مستلمة	٥٧	-	
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(١١,٧٠١)	(١٨,٦١٧)	
الأنشطة التمويلية			
سداد قروض لأجل	١٤	(٦,٧٢٤)	(٦,٢٣٩)
إضافة إلى قروض لأجل	١٤	٥,٢٧٨	٤,٥٢٤
مدفوعات الإيجار	(٩٨)	(١٤٣)	
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	(١,٥٤٤)	(١,٨٥٨)	
صافي التغير في النقد وما في حكمه	(٩,٨٨٧)	(٢٤,٣٢٤)	
النقد وما في حكمه في ١ يناير	٢٥,١٥٦	٤٩,٤٨٠	
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	١٥,٢٦٩	٢٥,١٥٦	٧
معلومات إضافية:			
تمويلات إسلامية وفوائد مستلمة	٩,٩٩٣	٩,٤١٤	
تمويلات إسلامية وفوائد مدفوعة	(١,٩٢٦)	(٢,٦٦٨)	
خصم متعلق بتمويلات إسلامية وقرض مدرج بدون معدل فائدة	(٦,٠٢٣)	(٨,٠٢٨)	
خصم متعلق بوديعة مدرجة بدون معدل فائدة	٧,٩٦١	١٠,٢٠٢	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقتلة) ("البنك" أو "بي. دي. بي") كشركة مساهمة بحرينية مقفلة بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٩ الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩١ وبدأ البنك مزاولة أعماله بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٢. إن البنك مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم ٢٦٢٢٦. يقع المكتب المسجل للبنك في المنطقة الدبلوماسية، صندوق بريد ٢٠٥٠١، المنامة، مملكة البحرين. يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي بالتجزئة مع بعض الإعفاءات الخاصة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن أغلبية حصة ملكية البنك مملوكة لحكومة مملكة البحرين ("الشركة الأم") وهيئة صندوق التقاعد وهيئة صندوق التقاعد (العسكري) والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

يشتمل النشاط التنموي الأساسي للبنك على منح القروض لتمويل المشاريع ورأس المال العامل والممتلكات والمعدات بهدف تطوير الصناعات وقطاعات الخدمات مثل السياحة والصحة والتعليم في مملكة البحرين وكما يستثمر في رأس المال العامل لتلك المؤسسات. وكجزء من هذه الأنشطة، يقوم البنك بتقديم خدمات استشارية إدارية والاكتتاب في الأسهم العادية والممتازة في الشركات المؤسسة محلياً. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتقديم القروض للمزارعين والصيادين ولأغراض الدراسات العليا. تشتمل الأنشطة الأخرى للبنك على تقديم مساهمات مباشرة نحو التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة ("المشار إليهم معاً بالمجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بناءً على قرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٦.

٢. أسس الإعداد

١-٢ بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

٢-٢ العرف المحاسبي

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني والذي يعد عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك. وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف، ما لم ينص بخلاف ذلك.

٢-٣ أساس التوحيد

تشتمل هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها تتخذ من ٣١ ديسمبر نهاية لسنتها المالية وتم تأسيسها في مملكة البحرين. تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة البيئية بين أعضاء المجموعة بما في ذلك الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات فيما بين شركات المجموعة عند التوحيد.

لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	حصة الملكية	٢٠٢٥	٢٠٢٤	النشاط الرئيسي
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ش.ش.و.	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	يقوم بتطوير ومساعدة أصحاب الأعمال البحرنيين الناشئين
شركة الواحة لصندوق المشاريع المشتركة	٩٩٪	٩٩٪	٩٩٪	صناديق إدارة الأمانات والصناديق والمنشآت المالية المماثلة - شركة الصندوق
شركة نيوتيك ذ.م.م.	٧٨٪	٧٨٪	٧٨٪	أنشطة الاستشارات الإدارية
شركة الصندوق الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ش.م.ب مقفلة	٩٩٪	لا ينطبق	لا ينطبق	توفير التسهيلات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢. أسس الإعداد (تتمة)

٣-٢ أساس التوحيد (تتمة)

نجح البنك بحلول نهاية سنة ٢٠٢٥ في إنشاء شركة الصندوق الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ش.م.ب (مفضلة) (“شركة الصندوق”) والصندوق الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (“الصندوق”), وهو صندوق مغلق معفي ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقره البحرين، تم تأسيسه كصناديق الاستثمار الجماعية في مملكة البحرين وفقاً لقواعد مصرف البحرين المركزي، وهو منظم وفقاً لوحدة صناديق الاستثمار الجماعية ، كترتيب تعاقدى بين شركة الصندوق والمستثمرين. تم إنشاء الصندوق بهدف رئيسي يتمثل في توفير ترتيبات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في البحرين في القطاعات ذات إمكانات النمو المرتفعة، وصرف تمويلات تصل قيمتها إلى ٢٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (مائتي ألف دينار بحريني)، وذلك من أجل توفير تمويل ميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق عوائد للمستثمرين، مع المساهمة في أولويات الاقتصاد الوطني لمملكة البحرين من خلال تحفيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. يعمل البنك بصفته مدير للصندوق، وهو المسئول عن الإشراف التشغيلي والتنفيذ والمتابعة لجميع الأنشطة التمويلية ضمن إطار هذه المبادرة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم تكن هناك أي مساهمات رأسمالية من المستثمرين، وكانت الإدارة تتوقع بدء المساهمات من سنة ٢٠٢٦.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كانت المجموعة تملك ما يلي:

أ) السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛

ب) تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و

ج) القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما تملك المجموعة حقوق أقل في أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت تملك السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

أ) الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛

ب) الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و

ج) حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى وإن كانت هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

أ) استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛

ب) استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛

ج) استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛

د) إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛

هـ) إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛

و) إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و

ز) إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بشكل مباشر باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. الاجتهادات والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، مارست الإدارة اجتهادات وتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. تتمثل أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات فيما يلي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة التي تشمل استخدام النماذج الحسابية. يتم اشتقاق مدخلات لهذه النماذج من بيانات يمكن ملاحظتها في السوق حيثما أمكن ذلك، ولكن في حالة عدم توفر بيانات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتم استخدام الاجتهاد المهني لتحديد القيم العادلة. تتضمن هذه الاجتهادات على اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج مثل تقلبات المشتقات طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات السداد المسبق وافترضات معدلات التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

نموذج الأعمال في تصنيف الأدوات المالية

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار المستوى الذي ينبغي عنده إجراء هذا التقييم ضمن أنشطتها. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

وعند تحديد ما إذا كان نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

أ) السياسات والأهداف المعلنة للإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتطبيق تلك السياسات من الممارسة العملية؛

ب) تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و

ج) استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

اضمحلال الأدوات المالية

يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهرى منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. راجع الإيضاح رقم ٦ للحصول على تفاصيل إضافية.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية الماسة بالكلمة المطفاة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمالية تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك) وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من الخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما أن هناك عدد من القرارات الهامة المطلوبة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

أ) تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاث سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛

ب) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛

ج) اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

د) تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

هـ) الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

و) إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و

ز) تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقرير المالي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهرى منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والتنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهرى منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة وضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة، ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤. معايير وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار للقوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

٤-١ التحسينات السنوية التي أدخلت على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية - المجلد رقم ١١

في شهر يوليو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تسعة تعديلات محدودة النطاق كجزء من عملية الصيانة الدورية لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. تتضمن هذه التعديلات على توضيحات وتبسيطات وتصحيحات أو تغييرات تهدف إلى تحسين التوافق في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ بشأن التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ بشأن الأدوات المالية: الإفصاح والتوجيهات المصاحبة له بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ بشأن القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٧ بشأن قائمة التدفقات النقدية. تقوم الإدارة حالياً بتقييم تأثيرات هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٤-٢ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩: بشأن الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات

في شهر مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المحفظة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الإثبات والقياس والعرض وفقاً لمعايير لمحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المنشأة في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة، ويجب أن يكون لديها شركة أم (أساسية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية، متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٤-٣ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨: بشأن العرض والإفصاح في القوائم المالية

في شهر أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١ بشأن عرض القوائم المالية. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. وعلاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن إحدى الفئات الخمس التالية: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى جديدة.

كما يلزم المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة حديثاً، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع المعلومات المالية وتصنيفها استناداً إلى ”الأدوار” المحددة للقوائم المالية الأولية والإيضاحات المرفقة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ بشأن قائمة التدفقات النقدية والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة، من ”الأرباح أو الخسائر” إلى ”الأرباح أو الخسائر التشغيلية” والإلغاء الاختياري المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من أرباح الأسهم والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

سيصبح للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات التي أدخلت على المعايير الأخرى إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ بأثر رجعي.

تقوم الإدارة حالياً بتقييم تأثيرات هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٤-٤ التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ٧ في شهر مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات): تشتمل هذه التعديلات علي ما يلي:

- توضح أنه يتم استبعاد إثبات المطلوب المالي في ”تاريخ التسوية” وإدخال خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط معينة). لاستبعاد المطلوبات المالية التي يتم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وسمات مشابهة.
- توضحات حول ما يشكل ”سمات غير القابلة للرجوع” وما هي خصائص الأدوات المرتبطة بها تعاقدياً.
- إدخال إفصاحات بشأن الأدوات المالية ذات السمات المحتملة ومتطلبات الإفصاح الإضافية لأدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ستصبح هذه التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر لتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. ولا تتوقع المجموعة أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على قوائمها المالية الموحدة.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المطبقة على المجموعة والتي أصبحت إلزامية اعتباراً من الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد.

٥-١ عدم قابلية التحويل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

بالنسبة لفترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، عدم قابلية التحويل - تحدد التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون العملة غير قابلة للتحويل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية تحويل العملة إلى العملة الأخرى، أو من المتوقع أن تؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن لهذا التعديل أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

٦-١ استثمارات في شركات زميلة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمارات في الشركة الزميلة مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة منذ تاريخ الاستحواذ. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطمئة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتضخ عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على السياسات المحاسبية لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركاتها الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمار في الشركة الزميلة. إذا وجد مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة، تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة عند فقدان النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

٦-٢ عقارات ومعدات

تدرج جميع بنود العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع العقارات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

٦-٢-١ الإثبات والقياس

يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

إذا كانت الأجزاء الجوهرية من بند العقارات والمعدات ذات أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للعقارات والمعدات.

يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد بند العقارات والمعدات (المحتسبة كمنقذ بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للبند) ضمن بند الدخل الآخر في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-٢-٢ القياس اللاحق

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية لهذه النفقات إلى المجموعة. يتم احتساب تكاليف الإصلاح والصيانة المستمرة عند تكبدها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٢-٦ عقارات ومعدات (تتمة)

٢-٦-٣ الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود العقارات والمعدات بعد خصم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم إثباتها بصفة عامة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة على مدى مدة عقد الإيجار أو أعمارها الإنتاجية المقدرة، أيهما أقصر، إلا إذا كان من المرجح بشكل معقول بأن تحصل المجموعة على ملكية الموجود في نهاية مدة الإيجار. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للبنود الجوهرية للعقارات والمعدات:

مباني على ممتلكات مملوكة ملكاً حراً	١٥ - ٤٠ سنة
أثاث وتركيبات ومركبات وحواسيب ومعدات مكتبية	٣ - ٥ سنوات
أنظمة وبرمجيات	٥ سنوات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر.

٢-٦ عقود الإيجار - المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يصبح فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بسعر التكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقد الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار مخصوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر، كما يخضع الحق في استخدام الموجودات للاضمحلال. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن بند العقارات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين سدادها على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية ويتم تخفيضه مقابل مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار أو تغيير في تقييم خيار شراء الوجود الأساسي. وتثبت ضمن بند المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

٢-٤ استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي تلك العقارات المحتفظ بها من قبل المجموعة لغرض تحقيق دخل الإيجارات أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها أو كليهما. يتم إدراج الاستثمارات العقارية بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر اضمحلال في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك بالتكلفة على أساس القسط الثابت بمعدلات سنوية والتي تهدف إلى شطب الاستثمارات العقارية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة والتي تتراوح ما بين ٥ إلى ٣٠ سنة. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد الاستثمارات العقارية (المحتسبة كمنقذ بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للبند) في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٢-٤-١ إعادة تصنيف الاستثمارات العقارية

عند تغير استخدام العقار من عقار يشغله المالك إلى استثمار عقاري، يتم تصنيف العقار إلى استثمار عقاري ويتم إدراجه بالتكلفة بما يتماشى مع السياسة المحاسبية الموضحة أعلاه.

٢-٥ الذمم التجارية المدينة

تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصوماً منه الخصومات والمخصصات لأي مبالغ غير قابلة للتحويل. يتم إجراء تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. تشطب الديون المدومة عندما لا يكون هناك إمكانية لاستردادها.

٢-٦ قروض لأجل

يتم قياس القروض لأجل مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطمأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-٧ الودائع

يتم قياس الودائع مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطمأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٦-٨ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو متوقع على المجموعة ناتج عن حدث سابق، والتي يمكن قياسها بواقعية ومن المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام وجود تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية.

٦-٩ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تتم تغطية حقوق التقاعد (والمكافآت الاجتماعية الأخرى) للموظفين البحرينيين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي التي يساهم فيها الموظفون وأصحاب العمل على أساس شهري بنسبة ثابتة من الرواتب. يتم إثبات حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام، وهي خطة مساهمة محددة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ بشأن مزايا الموظفين كمصروفات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يحق للموظفين الأجانب مكافآت نهاية الخدمة التي تدفع بموجب قانون العمل البحريني. اعتبارا من ١ مارس ٢٠٢٤، ويموجب المرسوم رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢٣ الصادر عن صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، تم تحويل جزء معين من التزامات مكافأة نهاية الخدمة إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والتي تمثل المبالغ التي يدفعها البنك إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي على أساس شهري اعتبارا من شهر مارس ٢٠٢٤. وسيتم تسوية هذا الجزء من الالتزامات مباشرة من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عند مغادرة الموظفين المعنيين للبنك.

٦-١٠ دخل الإثبات

يتم إثبات دخل ومصروفات الفوائد ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم بالضبط المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة بدقة من خلال العمر المتوقع للموجود المالي أو المطلوب المالي (أو، حسب مقتضى الحال، لفترة أقصر إلى القيمة المدرجة للموجود أو المطلوب المالي). عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بالأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن ليست الخسائر الائتمانية المستقبلية.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي علي تكاليف المعاملة والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة على التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الموجود أو المطلوب المالي.

٦-١١ دخل أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يوجد لدى المجموعة الحق في استلام الدخل.

٦-١٢ دخل الرسوم والعمولات

يتم تضمين دخل الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للموجود أو المطلوب المالي في قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات الأخرى بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمارات وعمولات البيع ورسوم طرح الاستثمار ورسوم القروض المشتركة عند تقديم الخدمات ذات الصلة. وإذا لم يكن من المتوقع أن يؤدي ارتباط القرض إلى سحب القرض، فإنه يتم إثبات رسوم ارتباط القرض ذات الصلة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الارتباط.

تتعلق مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل أساسي برسوم المعاملات والخدمات، والتي يتم احتسابها كمصروفات عند استلام الخدمة.

٦-١٣ دخل الإيجار

يتم إثبات دخل الإيجار من العقارات الاستثمارية كإيرادات على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. يتم إثبات حوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من مجموع دخل الإيجار على مدى مدة عقد الإيجار.

٦-١٤ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية باستخدام أسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ إعداد التقرير المالي إلى العملة الرئيسية باستخدام أسعار الصرف الفورية السائدة بذلك التاريخ. يمثل مكسب أو خسارة العملات الأجنبية على البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطمأة في العملة الرئيسية في بداية السنة، معدلة بمعدل الفائدة والمدفوعات خلال السنة، وبين التكلفة المطمأة للعملات الأجنبية التي تم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية إلى العملة الرئيسية باستخدام أسعار الصرف الفورية السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بناءً على التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم بصفة عامة إثبات الفروق الناتجة عن صرف العملات الأجنبية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-١٥ النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه على أوراق نقدية وعمليات معدنية في الصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصرف البحرين المركزي وأصول مالية عالية السيولة ذات تواريخ استحقاق أصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء، والتي تكون عرضة لمخاطر غير جوهرية للتغير في قيمتها العادلة، ويتم استخدامها من قبل المجموعة لإدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل. يدرج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطمأة في القائمة الموحدة للمركز المالي.

بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (م)
التقرير السنوي ٢٠٢٥
٦٩

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٦ المشتقات

ضمن سياق الأعمال الاعتيادية، يدخل البنك في معاملات تتضمن على الأداة المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات فيه على تحركات الأسعار في أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو السعر المرجعي أو المؤشر. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة على عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

العقود الآجلة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة.

٦-١٧ الموجودات والمطلوبات المالية

فيما يلي أدناه ملخص لأهم السياسات المحاسبية للبنك المتوافقة مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

٦-١٧-١ الإثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات ”العادية“ للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، في حالة البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرةً إلى اقتناؤها أو إصدارها.

٦-١٧-٢ التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطيّن التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدينّ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدينّ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تضي بالمطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك لأن هذه الموجودات تدار وتقيّم وترفع عنها تقارير داخلية على أساس القيمة العادلة.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٧ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

٦-١٧-٢ التصنيف (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وكيفية تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المعلنة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة،

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و

- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدينّ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد ”المبلغ الأصلي“ عند الإثبات المبدئي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد ”الفائدة“ على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية محددة، وكذلك لمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كات التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذه الشروط. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛

- خصائص الرفع المالي؛

- شروط السداد المسبق وشروط التمديد؛

- الشروط التي تحد من حق المجموعة في مطالبة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و

- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود - (مثال: إعادة تحديد أسعار الفائدة بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد إثباتها المبدئي، إلا في الفترة التي تقوم فيها المجموعة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

٦-١٧-٣ الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. فني هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة للجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه مخصوماً منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(٢) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الأخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو

- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ”ترتيب سداد“؛ سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهيرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهيرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٧ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

٦-١٧-٤ الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

(أ) استثمارات الدّيّن؛

(ب) إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى؛

(ج) تمويلات إسلامية وقروض للعملاء؛

(د) اعتمادات مستندية وضمانات مصرفية؛ و

(هـ) ارتباطات غير مسحوبة غير قابلة للنقض.

يقيس البنك مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الموجودات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي، والتي تم قياس خسائرها الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في السداد على الموجودات المالية المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير المالي.

٦-١٧-٥ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

(أ) يتم قياس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛ و

(ب) حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، (كما في حالة السحوبات على المكشوف من البنك والاعتمادات المستندية / حدود الضمانات المصرفية وما إلى ذلك)، يقوم البنك بعرض مخصص الخسارة للحد المعتمد للتسهيل ضمن بند ”المطلوبات الأخرى“.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم ٢٨.

٦-١٧-٦ شطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما يستنفذ البنك بصورة وافية معظم سبل الاسترداد ويقر لاحقاً أن المبلغ القائم من الدّيّن غير قابل للاسترداد بوضوح. ومع ذلك، في جميع حالات الشطب، تستمر البنك في جهوده لاسترداد المبلغ المستحق ويتم تقديم تحديثات دورية إلى مجلس الإدارة. إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، فإن الفرق يعامل أولاً كإضافة إلى المخصص ثم يطبق على إجمالي القيمة المدرجة. ويتم إدراج أي مبالغ مستردة لاحقاً ضمن بند ”دخل آخر“ في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-١٨ حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة الجزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغير في حصة ملكية المجموعة في شركة تابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

٧. النقد وما في حكمه

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢,٩٦٨	٣,١٢٣
١٤,٧٦٣	٢٤,٧٦٩
١٧,٧٣١	٢٧,٨٩٢
(٢,٤٦٢)	(٢,٧٣٦)
١٥,٢٦٩	٢٥,١٥٦
٥٠٦	٣٨٧
١٤,٧٦٣	٢٤,٧٦٩
١٥,٢٦٩	٢٥,١٥٦

* لم تكن هناك أي إيداعات إسلامية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لمدة ٩٠ يوماً أو أقل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٧٧,٧٩٥	٨٨,٧٧٨
١٢,٤٤٧	١٥,٣٤٣
٦,٢٠٥	٦,٣٥٤
٢,٦٢٣	٢,٣٣٧
٩٩,٠٧٠	١١٢,٨١٢
(١٠,٦٨٧)	(١٣,٥٨٩)
٨٨,٣٨٣	٩٩,٢٢٣

* تتضمن هذه على خسائر ائتمانية قدرها ٦,٧١٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧,٦١٨ ألف دينار بحريني) مقابل التمويلات الإسلامية للعملاء.

تتضمن التمويلات الإسلامية على بعض التسهيلات ذات معدل فائدة صفرية والتي يتم إدراجها بخصم قدره ٦,٠٢٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٨,٠٢٨ ألف دينار بحريني)، وذلك مقابل مبلغ غير مخصوم قدره ٣٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٢,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

تتضمن التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء على بعض التسهيلات المضمونة، بموجب المرحلة ١ بمبلغ وقدره ٤٨,٤٢٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٥٣,٥٦٨ ألف دينار بحريني)، والمرحلة ٢ بمبلغ وقدره ٧٦٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٠٢٧ ألف دينار بحريني)، والمرحلة ٣ بمبلغ وقدره ١٤,٠٣١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٦,٦٥٤ ألف دينار بحريني).

فيما يلي أدناه هو التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء:

٢٠٢٥			
المرحلة ٢	المرحلة ٣		
الخسائر الائتمانية	الخسائر الائتمانية		
المرحلة ١ الخسائر	المتوقعة على مدى	المرحلة ٢ المتوقعة على مدى	المرحلة ٣ المتوقعة على مدى
الائتمانية المتوقعة	العمر غير المضمحلة	العمر غير المضمحلة	العمر المضمحلة
على مدى ١٢ شهراً	ائتمانياً	ائتمانياً	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
١,٨٩١	٤٠٣	١١,٢٩٥	١٣,٥٨٩
١٧٢	(١٦٠)	(١٢)	-
(٩)	١,٠٧٧	(١٠,٦٨)	-
(٢٤)	(٨٢)	١٠٦	-
(٣٣٦)	(٦٧٢)	١,٥٠١	٤٩٣
-	-	(٣,٣٩٥)	(٣,٣٩٥)
١,٦٩٤	٥٦٦	٨,٤٢٧	١٠,٦٨٧

٢٠٢٤			
المرحلة ٢	المرحلة ٣		
الخسائر الائتمانية	الخسائر الائتمانية		
المرحلة ١ الخسائر	المتوقعة على مدى	المرحلة ٢ المتوقعة على مدى	المرحلة ٣ المتوقعة على مدى
الائتمانية المتوقعة	العمر غير المضمحلة	العمر غير المضمحلة	العمر المضمحلة
على مدى ١٢ شهراً	ائتمانياً	ائتمانياً	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢,٠٥٢	٢٢٤	١١,٣١٤	١٣,٥٩٠
-	-	-	-
(١١)	١١	-	-
(٢٢)	(٤٨)	٧٠	-
(١٢٨)	٢١٦	٦٩٥	٧٨٣
-	-	(٧٨٤)	(٧٨٤)
١,٨٩١	٤٠٣	١١,٢٩٥	١٣,٥٨٩

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد استحقاقها والمضمحلة ائتمانياً ٧٦٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,١٠٠ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء (تتمة)

يوضح الجدول التالي معلومات حول الجودة الائتمانية للتمويلات الإسلامية وقروض للعملاء موزعة حسب القطاع:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
المرحلة ٢	المرحلة ٣		
الخسائر	الخسائر		
المرحلة ١ الخسائر	الائتمانية	الائتمانية	المرحلة ١ الخسائر
الائتمانية	المتوقعة على	المتوقعة على مدى	الائتمانية
المتوقعة على مدى	مدى العمر غير	العمر المضمحلة	المتوقعة على مدى
١٢ شهراً	المضمحلة ائتمانياً	ائتمانياً	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٣٢,١٩٤	-	-	٣٢,١٩٤
١٢,٣٣٦	٢,٦٣٨	٧,٠٤٩	٢٢,٠٢٣
٢٢,٠٧٦	١,١٢٣	١٥,٠٢٤	٣٨,٢٢٣
١١	-	٨٣	٩٤
٢,٧٤٦	٢٤١	٣,٢١٨	٦,٢٠٥
٢٤	-	٣٠٧	٣٣١
٦٩,٣٨٧	٤,٠٠٢	٢٥,٦٨١	٩٩,٠٧٠
(١,٦٩٤)	(٥٦٦)	(٨,٤٢٧)	(١٠,٦٨٧)
٦٧,٦٩٣	٣,٤٣٦	١٧,٢٥٤	٨٨,٣٨٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
المرحلة ٢	المرحلة ٣		
الخسائر	الخسائر		
المرحلة ١ الخسائر	الائتمانية	الائتمانية	المرحلة ١ الخسائر
الائتمانية	المتوقعة على	المتوقعة على مدى	الائتمانية
المتوقعة	العمر غير المضمحلة	العمر المضمحلة	المتوقعة
على مدى ١٢ شهراً	ائتمانياً	ائتمانياً	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٣٦,٤٠٤	-	-	٣٦,٤٠٤
١٣,٢٨٧	١,٠٦٣	٩,٤٣٩	٢٣,٨٨٩
٢٥,٤٦٥	١,٩٢٣	١٨,٣٠١	٤٥,٦٨٩
٣	-	١١٧	١٢٠
٢,٨٠٤	٢٨٢	٣,٢٦٨	٦,٣٥٤
٥٥	-	٣٠١	٣٥٦
٧٨,١١٨	٣,٢٦٨	٣١,٤٢٦	١١٢,٨١٢
(١,٨٩١)	(٤٠٣)	(١١,٢٩٥)	(١٣,٥٨٩)
٧٦,٢٢٧	٢,٨٦٥	٢٠,١٣١	٩٩,٢٢٣

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ١٥,٣٧٨ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٥,٧١٧ ألف دينار بحريني).

بلغت قيمة الضمانات المستحقة على الموجودات المالية المشطوبة من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والتي لا تزال خاضعة لإجراءات التحصيل ١١,٦٩٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٣,٥٢٠ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء (تتمة)

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٧٨,١١٨	٣,٢٦٨	٣١,٤٢٦	١١٢,٨١٢
٢,٠٠٥	-	-	٢,٠٠٥
١٤,١٣٠	١,٤٠١	٥,٧٤٣	٢١,٢٧٤
(٢٣,٤٨٥)	(٩٨٠)	(٨,٩١٩)	(٣٣,٣٨٤)
٩٤٧	(٩١٨)	(٢٩)	-
(٧١٦)	١,٨٠٩	(١,٠٩٣)	-
(١,٦١٢)	(٥٧٨)	٢,١٩٠	-
-	-	(٣,٦٣٧)	(٣,٦٣٧)
٦٩,٣٨٧	٤,٠٠٢	٢٥,٦٨١	٩٩,٠٧٠

المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٨٩,٩٢٠	٤,٣٥٠	٣٢,٢٠٥	١٢٦,٤٧٥
٢,٢٢٩	-	-	٢,٢٢٩
١٨,٨٤٠	١,١٥٧	٧,٣٥٣	٢٧,٣٥٠
(٢٩,٥٣١)	(١,٩١٩)	(١٠,٨٣٥)	(٤٢,٢٨٥)
-	-	-	-
(١,٣٦٦)	١,٣٦٦	-	-
(١,٩٧٤)	(١,٦٨٦)	٣,٦٦٠	-
-	-	(٩٥٧)	(٩٥٧)
٧٨,١١٨	٣,٢٦٨	٣١,٤٢٦	١١٢,٨١٢

٩. أوراق مالية استثمارية

٢٠٢٥	٢٠٢٤	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:		
٣,٣٥٤	٣,٥٧١	استثمار في الصندوق
٣,٥٥٨	٣,٧٥٥	أسهم حقوق الملكية
٦,٩١٢	٧,٣٢٦	
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
٧٩,٤٨٨	٦٥,٥٠٠	سندات الدين التقليدية
٢٠	٢٢	أدوات أسهم حقوق الملكية
٧٩,٥٠٨	٦٥,٥٢٢	
٨٦,٤٢٠	٧٢,٨٤٨	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠. استثمارات في شركات زميلة

	حصة الملكية	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الشركة العربية لسيارات الأجرة*	٢٠,٠٠٪	٢٠,٠٠٪
بنك الإبداع	٢١,١٣٪	٢١,١٣٪
* تحتفظ المجموعة بحصتها في الشركة العربية لسيارات الأجرة بالتكلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: نفسه).		
تأسست الشركات الزميلة في مملكة البحرين ويتم احتسابها باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه القوائم المالية الموحدة.		
	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
القيمة المدرجة للاستثمار في الشركات الزميلة		
في ١ يناير	٨٠٩	٣٩٧
حصة البنك من ربح شركات زميلة	٧	٢٠
استرجاع مخصص الاضمحلال	-	٣٩٢
أرباح أسهم مستلمة	(٥٧)	-
في ٣١ ديسمبر	٧٥٩	٨٠٩

١١. استثمارات عقارية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
في ١ يناير	٩,٦١١	٨,٠١٢
إضافة إلى استثمارات عقارية	٣١٣	١,٨٧٤
مخصص الاستهلاك للسنة	(٣٧٨)	(٢٧٥)
في ٣١ ديسمبر	٩,٥٤٦	٩,٦١١

كما في ٣١ ديسمبر، فيما يلي القيم العادلة والقيم المدرجة للمباني الثلاثة:

	٢٠٢٥		٢٠٢٤	
	القيمة المدرجة	القيمة العادلة	القيمة المدرجة	القيمة العادلة
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة	١,٩٠٢	١,٩٣٤	١,٩٥٤	١,٩٥٤
سوق المزارعين	١١٧	٢١٥	١٤٨	٢١٨
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة (مجمع سترة)	٧,٥٢٧	٩,٠٠٠	٧,٥٠٩	٩,١٥٢
	٩,٥٤٦	١١,١٤٩	٩,٦١١	١١,٣٢٤

تم تصنيف قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ضمن المستوى ٣ للقيمة العادلة استناداً إلى مدخلات تقنيات التقييم المستخدمة من قبل الإدارة. يأخذ نموذج التدفقات النقدية المخصومة في الاعتبار القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من العقار، مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو الإيجار المتوقع وفترات الشغور ومعدل الإشغال وتكاليف حوافز الإيجار مثل فترات الإيجار المجانية والتكاليف الأخرى غير المدفوعة من قبل المستأجرين. ويتم خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات الخصم معدلة حسب المخاطر. ومن بين عوامل أخرى، يأخذ تقدير معدل الخصم في الاعتبار جودة المبنى وموقعه والجدارة الائتمانية للمستأجر وشروط عقد الإيجار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٢. عقارات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً	الحق في استخدام الموجودات	برمجيات	أثاث وتركيبات ومركبات ومعدات	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢٠٢٥						
التكلفة:						
في ١ يناير ٢٠٢٥	٢٩٣	٣٠٩	٤,٣٨٧	١,٧٤٥	٣٦٨	٧,١٠٢
إضافات	-	٣٠	-	٣	٣٢٤	٣٥٧
تعديلات	-	١٣٥	-	-	-	١٣٥
تحويلات	-	-	٣٥١	٧٣	(٤٢٤)	-
اضمحلال القيمة	-	-	(٧٩٩)	-	-	(٧٩٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٩٣	٤٧٤	٣,٩٣٩	١,٨٢١	٢٦٨	٦,٧٩٥
الاستهلاك:						
في ١ يناير ٢٠٢٥	-	١٢٠	١,٩٤٧	١,٦٩٧	-	٣,٧٦٤
المخصص للسنة	-	٨١	٧٤١	٨٦	-	٩٠٨
اضمحلال القيمة	-	-	(٤٥٦)	-	-	(٤٥٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	-	٢٠١	٢,٢٣٢	١,٧٨٣	-	٤,٢١٦
صافي القيم الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٩٣	٢٧٣	١,٧٠٧	٣٨	٢٦٨	٢,٥٧٩

	أراضي مملوكة ملكاً حراً	الحق في استخدام الموجودات	برمجيات	أثاث وتركيبات ومركبات ومعدات	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢٠٢٤						
التكلفة:						
في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٩٣	-	٤,٠٤٠	١,٦٧١	١٤٨	٦,١٥٢
إضافات	-	٣٠٩	١٩٩	٧٤	٣٦٨	٩٥٠
تحويلات	-	-	١٤٨	-	(١٤٨)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٩٣	٣٠٩	٤,٣٨٧	١,٧٤٥	٣٦٨	٧,١٠٢
الاستهلاك:						
في ١ يناير ٢٠٢٤	-	-	١,٤٤١	١,٤٢٩	-	٢,٨٧٠
المخصص للسنة	-	١٢٠	٥٠٦	٣٦٨	-	٨٩٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	١٢٠	١,٩٤٧	١,٦٩٧	-	٣,٧٦٤
صافي القيم الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٩٣	١٨٩	٢,٤٤٠	٤٨	٣٦٨	٣,٣٣٨

كما ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قامت المجموعة باستهلاك كامل للموجودات البالغ قيمتها ١,٦٥٩ ألف دينار بحريني والتي لا تزال قيد الاستخدام.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣. موجودات أخرى

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
١,٣٢٧	٢,١٥١
٢,٤٥٢	٢,٥٢٢
١,٣٣٧	١,١٧١
٤٩٠	٤٥٩
٥,٦٠٦	٦,٣٠٣
(٢,٨٨٩)	(٢,٨٣١)
٢,٧١٧	٣,٤٧٢

فيما يلي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢,٨٣١	٢,٨٣٦
٥٨	٥
٢,٨٨٩	٢,٨٣١

١٤. قروض لأجل

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٥,٠٠٨	٥,٥١٠
١٧,١٩٠	١٨,١٣٤
٢٢,١٩٨	٢٢,٦٤٤

فيما يلي التغيرات في القروض لأجل خلال السنة:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢٣,٦٤٤	٢٥,٣٥٩
٥,٢٧٨	٤,٥٢٤
(٦,٧٢٤)	(٦,٢٣٩)
٢٢,١٩٨	٢٢,٦٤٤

الصندوق السعودي للتنمية

خلال سنة ٢٠١٢، حصل البنك على قرض من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ١٠٠ مليون ريال سعودي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل ويسدد القرض على أساس أقساط نصف سنوية لمدة ٢٥ سنة (مع فترة سماح لمدة ٥ سنوات على المبلغ الأصلي) وبمعدل فائدة بنسبة ٢,٠٪. وزارة المالية هو الضامن لهذا القرض.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

خلال سنة ٢٠١٤، حصل البنك على قرض ثاني من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل ويسدد القرض على أساس أقساط نصف سنوية لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) وبمعدل فائدة بنسبة ٣,٠٪. وخلال سنة ٢٠١٦، حصل البنك على قرض ثالث من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل ويسدد القرض على أساس أقساط نصف سنوية لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) وبمعدل فائدة بنسبة ٢,٠٪. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، منح الصندوق العربي فترة سماح مؤقتة لمدة سنة واحدة كإجراء تساهلي في مواجهة جائحة كوفيد - ١٩. وخلال سنة ٢٠٢٣، حصل البنك على قرض رابع بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويسدد القرض على أساس أقساط نصف سنوية لمدة ٧ سنوات (مع فترة سماح لمدة سنتين على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٣,٥٪. خلال سنة ٢٠٢٥، حصل البنك على قرض خامس من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي، ويسدد القرض على أساس أقساط نصف سنوية لمدة ٧ سنوات (مع فترة سماح لمدة سنتين على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٤,٠٪. تم استخدام ٨ مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٢ مليون دولار أمريكي).

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٥. ودائع

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٧,٥٤٠	٧,٥٤٠
٤,٥٢٤	٨,٣٧٨
٩٦,٠٦٣	١٠٥,٠٤٤
٣,٠٠٠	-
١١١,١٢٧	١٢٠,٩٦٢

تتضمن ودائع من غير بنوك على مبلغ وقدره ١,٤٢٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٢٩٦ ألف دينار بحريني) محتفظ بها كوديعة هامشية مقابل التمويلات المقدمة.

تشتمل الودائع على وديعة بمعدل فائدة صفري مقدمة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومدرجة بخصم قدره ٧,٩٦١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٠,٢٠٢ ألف دينار بحريني) بينما يبلغ المبلغ غير المخصوم ٥٤,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

١٦. مطلوبات أخرى

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢,٩٠٥	٣,٣٧٩
٧٤٨	٦٦٢
٢٨١	٢٠٠
٣,٤٧٣	٤,٢٣١
٧,٤٠٧	٨,٤٧٢

* فيما يلي التغيرات في التزامات عقد الإيجار خلال السنة:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢٠٠	-
٣٠	٣٠٩
١٣٥	-
١٤	٣٤
(٩٨)	(١٤٣)
٢٨١	٢٠٠

١٧. رأس المال

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المصرح به:	
١٠٠ مليون (٢٠٢٤: ١٠٠ مليون) سهم بقيمة اسمية قدرها دينار بحريني للسهم	١٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:	
٦٢,٧ مليون (٢٠٢٤: ٦٢,٧ مليون) سهم بقيمة اسمية قدرها دينار بحريني للسهم	٦٣,٦٦٩

١٨. الاحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك يتم تحويل مبلغ يعادل ١٠٪ من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للبنك أن يقرر إيقاف مثل هذه التحويلات السنوية عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. تم تحويل مبلغ وقدره ٨٤ ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لم يتم إجراء أي تحويلات، نظراً لوجود خسائر متراكمة لدى البنك) التي تم تحويلها من الأرباح المبقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٩. التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
ربح على التمويلات الإسلامية	٣,٥٢٢	٣,٧١٦
فائدة على القروض التقليدية	٨٧٧	٨٧٦
ربح وفائدة على الأوراق المالية	٤,٩٠١	٤,٠٣٤
ربح وفائدة على الإيداعات	٦٢٢	١,٢٨٢
	٩,٩٢٢	٩,٩٠٨

٢٠. التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
فائدة على قروض لأجل	٦٠٥	٧٨٠
فائدة على ودائع من غير البنوك	٦٧٦	٥١٣
ربح على ودائع من بنوك إسلامية	٤٢٧	٥١٠
فائدة على ودائع من بنوك تقليدية	٣٠٥	٣٩٣
	٢,٠١٣	٢,١٩٦

٢١. دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
على التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء	٤٣٣	٣٤٩
على الالتزامات المحتملة	٥٠	٤٣
	٤٨٣	٣٩٢

٢٢. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء (الإيضاح رقم ٨)	٤٩٣	٧٨٣
موجودات أخرى (الإيضاح رقم ١٣)	٥٨	٥
التزامات محتملة وارتباطات (الإيضاح رقم ٢٤)	١٠٦	(٣٩)
	٦٥٧	٧٤٩

٢٣. (خسارة) / مكسب الاستثمار

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
تغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٤٤٧)	(١٨٠)
مكسب من بيع استثمارات مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٠٠	١٠٤
	(٢٤٧)	(٧٦)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٤. التزامات محتملة وارتباطات

يقوم البنك بإصدار اعتمادات مستندية وخطابات ضمان لعملائه الحاليين. تلزم هذه الأدوات البنك بالدفع نيابةً عن العملاء في حالة حدوث فعل محدد، يتعلق عادةً باستيراد البضائع.

إن الارتباطات غير القابلة للنقض لتقديم تسهيلات ائتمانية هي التمويلات الإسلامية والقروض التي تم الموافقة عليها من قبل البنك ولم يتم صرفها كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي.

فيما يلي أدناه تفاصيل الالتزامات المحتملة والارتباطات:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
التزامات محتملة:		
خطابات الضمان *	٦٩٦	٨٦١
اعتمادات مستندية *	٢٢٧	٤٥٤
	٩٢٣	١,٣١٥
ارتباطات:		
ارتباطات غير قابلة للنقض لتقديم تسهيلات ائتمانية *	٦,٩١١	٩٨٩
ارتباطات للاستثمار في أسهم حقوق الملكية **	٨١٧	٨٤٨
	٧,٧٢٨	١,٨٣٧

* يدرج البنك مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة ١٧١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦٥ ألف دينار بحريني) مقابل تلك البنود غير المدرجة في الميزانية والتي تم تصنيفها ضمن بند المطلوبات الأخرى.

** تمثل هذه ارتباطات البنك بالاستثمار في حصة ملكية بنسبة ١٠٪ في صندوق الواحة فنشر كابيتال الذي تم تأسيسه بقيمة إجمالية تبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٣٧,٧ مليون دينار بحريني). خلال السنة، قام البنك بدفع مبلغ وقدره ٣١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٣٥ ألف دينار بحريني) مقابل تلك الارتباطات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لا يزال لدى البنك ارتباطات متبقية بقيمة ٨١٧ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٨٤٨ ألف دينار بحريني).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم يكن لدى البنك أي تعرض قرض مستحق ويتم مقاصته بالكامل مقابل الودائع لدى نفس الطرف الآخر (٢٠٢٤: ٩,١٣٧ ألف دينار بحريني)، والذي يتم إدارته بصفة ائتمانية نيابة عن مؤسسة أخرى، ولم يتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة.

٢٥. القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو

- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

تستند القيمة العادلة على افتراض استمرار المنشأة في أعمالها دون وجود نية أو حاجة لتصفيتها أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية أو إجراء معاملة بشروط غير ملائمة.

تقيس المجموعة القيم العادلة للأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة، والذي يعكس المدخلات ذات التأثير الجوهري المستخدمة في إجراء هذه القياسات.

المستوى ١: الأسعار المسعرة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛

المستوي ٢: تقنيات التقييم التي تستند على مدخلات يمكن ملاحظتها إما بصورة مباشره (أي كالأسعار) أو بصورة غير مباشره (أي مشتقة من الأسعار). تتضمن هذه الفئة على الأدوات التي تم تقييمها باستخدام أسعار السوق المسعرة في الأسواق النشطة للأدوات المالية المماثلة؛ الأسعار المسعرة للأدوات المالية المماثلة أو المشابهة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو تقنيات التقييم الأخرى التي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوي ٣: تقنيات التقييم التي تستخدم المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة على الأدوات المالية التي تشمل تقنية تقييم المدخلات التي لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

تم الحصول على القروض لأجل من قبل البنك من صناديق التنمية في الكويت والمملكة العربية السعودية. لا توجد سوق ثانوية لهذه القروض التي هي بأسعار أقل من أسعار السوق نتيجة لطبيعة تلك القروض. وقد قدر البنك أن معدلات وشروط التمويل قابلة للمقارنة مع أهداف بنوك التنمية الأخرى المماثلة في المنطقة، وبالتالي يعتقد البنك أن القيمة المدرجة للقروض لأجل التي تم الحصول عليها تقارب قيمها العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٥. القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

لم تطرأ أي تغيرات في تقنيات التقييم المستخدمة في تقييم الاستثمارات خلال السنة مقارنةً بالسنة المنتهية قي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يتم التوصل إلى تقنيات التقييم الخاصة بالموجودات المالية ضمن المستوى ٢ على أساس نهج مضاعفات السوق والتدفقات النقدية المخصومة. تتضمن المدخلات الرئيسية المستخدمة على مجموعة من متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال المستخدم لخصم التدفقات النقدية والخصم لعدم قابلية التسويق ومراقبة الأقساط وما إلى ذلك.

القيمة العادلة للودائع تقارب قيمها المدرجة كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

يستخدم البنك تقنيات تقييم متنوعة مثل التدفقات النقدية المخصومة ومضاعفات السوق وصافي قيمة الموجودات المعدلة للوصول إلى القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى ٣. إن المدخلات الرئيسية المستخدمة هي معدل الخصم ومعدل النمو ومضاعفات السعر إلى الربحية وصافي قيمة الموجودات. سوف لن يكون لأي تغير محتمل ومعقول في أي من المدخلات المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يحلل الجدول الوارد أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما في تاريخي إعداد التقارير المالية، ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمها المدرجة كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	مجموع القيمة العادلة	مجموع القيمة المدرجة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	-	-	٦,٩٣٢	٦,٩٣٢	٦,٩٣٢
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	-	-	-	٧٩,٤٨٨	٧٩,٤٨٨
أوراق مالية استثمارية - دين	-	-	-	-	-
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	-	٧,٣٤٨	٧,٣٤٨	٧,٣٤٨
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	-	-	-	٦٥,٥٠٠	٦٥,٥٠٠
أوراق مالية استثمارية - دين	-	-	-	-	-

لدى البنك عقود صرف أجنبي آجلة لشراء الدولار الأمريكي والدينار البحريني الريال السعودي من مصرف البحرين المركزي وبنوك محلية أخرى بقيمة عادلة قدرها ٨,٧٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٥,٢٧٥ ألف دينار بحريني) لمدة استحقاق تصل إلى سنة واحدة أو أقل.

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

فيما يلي أدناه هي تسوية للموجودات المالية للمستوى ٣ المدرجة بالقيمة العادلة:

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
في بداية السنة	٧,٣٤٨	٧,٢٩١
تغيرات في القيمة العادلة المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر	(٤٤٧)	(١٨٠)
إضافات خلال السنة	١٢٣	٢٦٥
مبالغ مستردة خلال السنة	(٩٢)	(٢٨)
في نهاية السنة	٦,٩٣٢	٧,٣٤٨

تحليل الحساسية

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على استثمارات في مؤسسات وصناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة. تتضمن المبادئ والتقديرات والافتراضات الرئيسية المعتمدة للوصول إلى القيمة العادلة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تم تقديمها من قبل إدارة الشركات المستثمر فيها إلا أنه تم مراجعتها للتأكد من مدى معقوليتها من قبل المجموعة والمثلن الخارجي. وقد تم توقع التدفقات النقدية لفترة أولية مدتها خمس سنوات أو على مدى عمر المشروع في بعض الحالات، ومن ثم يتم تقدير القيمة النهائية بمعدل نمو يتراوح بين ٢٪ إلى ٤٪ (٢٠٢٤: ٢٪ إلى ٤٪).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٥. القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تحليل الحساسية (تتمة)

فيما يلي أدناه ملخص التأثير المحتمل لاستخدام الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة للتقييم العادل للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

المدخلات الرئيسية التي لا يمكن ملاحظتها	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	التحول المحتمل المعقول +/- (في أي من المدخلات)	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني
تقنيات التقييم المستخدمة			
معدل الخصم	١,٦٢٨	+/- ٠,٥ %	(٥١) / ٥١
التدفقات النقدية المخصومة			
معدل النمو		+/- ٠,٥ %	(١٣٧) / ١٣٧
صافي قيمة الموجودات المعدلة	٥,٣٠٣	+/- ٥ %	(٢٦٥) / ٢٦٥

المدخلات الرئيسية التي لا يمكن ملاحظتها	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني	التحول المحتمل المعقول +/- (في أي من المدخلات)	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني
تقنيات التقييم المستخدمة			
التدفقات النقدية المخصومة	١,٧٣٦	+/- ٠,٥ %	(٤٣) / ٤٣
معدل النمو		+/- ٠,٥ %	(١٦٢) / ١٦٢
صافي قيمة الموجودات المعدلة	٥,٨٧٦	+/- ٥ %	(٢٩٤) / ٢٩٤

٢٦. معاملات الطرف ذي العلاقة

تدخل المجموعة ضمن سياق أعمالها الاعتيادية في معاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تشتمل على المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وشركات خاضعة للسيطرة والسيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف ذات العلاقة بأسعار متفق عليها. إن المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة هي غير مضمونة.

فيما يلي أرصدة نهاية السنة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي:

الشركات الزميلة ألف دينار بحريني	المساهمين أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٣٣,٣٥٢	٣٥,٢٨٨
استثمارات في شركات زميلة	-	٧٥٩
موجودات أخرى	٢٤٢	٢٤٢
ودائع	٧١,٤١٣	٧١,٨٢٤

الشركات الزميلة ألف دينار بحريني	المساهمين أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٣٧,٢٥٧	٣٨,٣١٦
استثمارات في شركات زميلة	-	٨٠٩
موجودات أخرى	٢٥٣	٢٥٣
ودائع	٩٦,٠٠٤	٩٦,٥٢٩

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٦. معاملات الطرف ذي العلاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات التي نمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	الشركات الزميلة ألف دينار بحريني	المساهمين أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	١	-	١
حصة البنك من ربح شركات زميلة	٧	-	٧
دخل الإيجار	-	١٥	١٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	٣٥	٥٣	٨٨
حصة البنك من ربح شركات زميلة	٢٠	-	٢٠
مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد	١	-	١
دخل الإيجار	-	١٥	١٥

عضو مجلس الإدارة	العميل	قيمة المعاملة والتفاصيل	العلاقة
مروة السعد	شركة مزاد ش.م.ب. (مقفلة)	تعتمد قيمة المعاملة على متحصلات البيع، بحيث تحصل الشركة على نسبة من متحصلات البيع تعادل ١٠٪ عند بيع الموجودات المنقولة و٥٪ عند بيع المركبات	السيدة مروة هي رئيس مجلس إدارة الشركة، وقد أبرم البنك اتفاقية خدمات مع الشركة في شهر مارس ٢٠٢٥ لبيع المواد الخردة والموجودات. وتم الحصول على موافقة الجمعية العمومية السنوية على دخول البنك في هذه الاتفاقية خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥.
غسان عبد العال	مؤسسة المدفوعات الدولية ش.م.ب. (م)	٢٥٠ ألف دينار بحريني - تسهيل السحب على المكشوف من البنك ٥ ألف دينار بحريني - حسابات جارية	تمتلك زوجة غسان حصة ملكية بنسبة ٤,٩٪ في شركة محمد إبراهيم الصفار ش.م.ب. (مقفلة) والتي بدورها تمتلك ٣٤٪ من الشركة المقترضة وقد قدمت ضماناً مؤسسياً لتأمين التسهيل. وقد أعلن عضو مجلس الإدارة عن تضارب المصالح مسبقاً وامتنع عن المشاركة في أي مناقشات أو تصويت يتعلق بهذه المعاملة.
غسان عبد العال	فلووس البحرين ش.م.ب. (مقفلة)	١,٠٠٠ ألف دينار بحريني - تسهيل السحب على المكشوف من البنك	زوجة غسان هي مساهم أقلية، حيث تمتلك حصة ملكية بنسبة ٤,٩٪ في شركة محمد إبراهيم الصفار ش.م.ب. (مقفلة)، والتي قدمت ضماناً مؤسسياً لتأمين التزامات الشركة. وقد أعلن عضو مجلس الإدارة عن تضارب المصالح مسبقاً وامتنع عن المشاركة في أي مناقشات أو تصويت يتعلق بهذه المعاملة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٦. معاملات الطرف ذي العلاقة (تتمة)

عضو مجلس الإدارة	العميل	قيمة المعاملة والتفاصيل	العلاقة
يوسف النفيعي	خليج البحرين للفتنك ذ.م.م	٦٦ ألف دينار بحريني - تسهيل	السيد يوسف هو عضو مجلس إدارة الشركة ونائب الرئيس التنفيذي لشركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، التي تمتلك الشركة بالكامل. وقد حصلت الشركة على التمويل في شهر سبتمبر ٢٠٢٤ وتقوم بخدمته بانتظام وفقاً لجدول السداد المتفق عليه، إلا أنه نظراً لانخفاض قيمة المعاملة، فقد تقع المعاملة ضمن حدود الصلاحيات المفوضة للإدارة ولم تتم مناقشتها على مستوى مجلس الإدارة.
يوسف النفيعي	خليج البحرين للفتنك ذ.م.م	اتفاقية الإيجار السابقة (شهر نوفمبر ٢٠٢٣): ١,٢٢٣ دينار بحريني إيجار شهر شامل ضريبة القيمة المضافة	السيد يوسف هو عضو مجلس إدارة الشركة ونائب الرئيس التنفيذي لشركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، التي تمتلك الشركة بالكامل. وقد أبرمت الشركة اتفاقية إيجار مع مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية (ريادات) ذ.م.م، وهي شركة تابعة مملوكة للبنك، تقوم بسداد دفعات الإيجار بانتظام وفقاً لجدول السداد المتفق عليه، وتعد اتفاقيات الإيجار منخفضة القيمة وذات طبيعة تشغيلية، وتقع ضمن حدود الصلاحيات المفوضة للإدارة، وبناءً عليه لم تتم مناقشتها على مستوى مجلس الإدارة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم تسجل المجموعة أي خسائر ائتمانية متوقعة مقابل المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة، (٢٠٢٤: لا شيء).

فيما يلي تمويضات موظفي الإدارة العليا:

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
رواتب ومكافآت الموظفين قصيرة الأجل	١,٢٣١	١,٢١٥
مكافآت نهاية الخدمة	٢٠٩	١٤٦
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماعات	١٢١	١١٢
	١,٥٦١	١,٤٧٣

٢٧. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في أنشطة البنك إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. يتعرض البنك ضمن أعماله الاعتيادية لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر أخرى مثل مخاطر الالتزام والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. تتضمن الحوكمة الراسخة للمخاطر وهيكله الملكية لضمان الإشراف على الإدارة الفعالة للمخاطر في البنك. قامت حوكمة مخاطر البنك بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط التي تستخدم الهيكل التنظيمي الحالي للوفاء بالأهداف الاستراتيجية. تدور فلسفة البنك حول الإلمام والقبول بالمخاطر المتنوعة واستعداد البنك لقبولها بما يتناسب مع الخطة الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة.

أ) الهيكل التنظيمي

تم تأسيس هيكل تنظيمي متكامل داخل البنك بهدف تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر والتخفيف منها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسئولية التوجيه العام بشكل والإشراف والرقابة على البنك. ويتم الإشراف على الإدارة اليومية للبنك من قبل لجان مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. ويتحمل مجلس الإدارة المسئولية العامة عن البنك، بما في ذلك اعتماد ومتابعة تنفيذ أهدافه الاستراتيجية واستراتيجية المخاطر وحوكمة الشركات والقيم المؤسسية ضمن الإطار المتفق عليه بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة. يتكون مجلس الإدارة حالياً من ثمانية أعضاء.

(ج) لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس

تقوم لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس بمراجعة الضوابط المتعلقة بالتدقيق المالي وإعداد التقارير المالية، والضوابط الداخلية، وأنشطة التدقيق، والامتثال القانوني والتنظيمي بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، كما تُشرف على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاح. كما تقوم لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس بمتابعة مدى كفاية سياسات البنك وممارساته في مجال حوكمة الشركات، وتوصي بإرشادات حوكمة الشركات لمجلس الإدارة.

(د) لجنه الترشيح والمكافآت التابعة للمجلس

توفر لجنة الترشيح والمكافآت التابعة للمجلس إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة المكافآت لمجلس الإدارة والبنك، وتضمن أن تكون المكافآت المقدمة تنافسية ومتوافقة مع المعايير السائدة في السوق ومع الواجبات والمسئوليات المسندة إلى أعضاء اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، تراقب لجنة الترشيح والمكافآت التابعة للمجلس سياسات الموارد البشرية بالبنك، وبرامج إدارة المواهب، وتخطيط التعاقب الوظيفي. كما تتولى لجنة الترشيح و المكافآت التابعة للمجلس مسؤولية اعتماد تعيين فريق الإدارة.

(هـ) لجنه المخاطر التابعة للمجلس

تضم لجنة المخاطر ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة. تقع على عاتق اللجنة المسئولية العامة عن الإشراف على إطار إدارة المخاطر المؤسسية لدى البنك ومنهجيته وسياساته ذات الصلة. توصي اللجنة المجلس بإرشادات تتعلق بالتعرضات الحالية والمحتملة للمخاطر في المستقبل واستراتيجية إدارة المخاطر بالبنك وتحديد مدى قبولها للمخاطر بما في ذلك حدود المخاطر ومستويات تحملها للمخاطر بالإضافة إلى استراتيجية رأس المال والسيولة لدى البنك.

(و) اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس

تم تعيين لجنة الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة من قبل مجلس الإدارة لمساعدته في اتخاذ القرارات بشأن مسائل محددة مفوضة إليها وتقديم التوصيات بشأنها. وبالأخص، تساعد اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة البنك المتعلقة بالائتمان والاستثمار، وتراجع استراتيجية أعمال البنك وخطته التشغيلية وتقديم توصيات بشأنها، وتقوم بمراجعة واعتماد استراتيجية تخصيص الموجودات المناسبة وتقييم محفظة الاستثمارية والائتمانية الخاصة بالبنك.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجان مجلس الإدارة بمساعد مجلس الإدارة في إجراء التقييمات الذاتية لمجلس الإدارة ولجانه، وتحقيق مستوى عالٍ من المشاركة بين أعضاء المجلس وفهمهم لمهامهم ومسؤولياتهم إضافة إلى تقديم مقترحات لإجراء التحسينات الأخرى فيما يتعلق بمساهمتهم وفعاليتهم.

(ز) الإدارة التنفيذية

تتحمل الإدارة التنفيذية مسئولية إدارة العمليات اليومية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن حدود تحمل المخاطر المحددة مسبقاً والاستراتيجية المعتمدة ككل.

(ح) لجنة الإدارة التنفيذية

تضم لجنة الإدارة التنفيذية عشر أعضاء من الإدارة وهي لجنة على مستوى الإدارة العليا، وقد أوكلت إليها مهمة دعم الرئيس التنفيذي في تحديد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تتضمن مسئوليات لجنة الإدارة التنفيذية على اعتماد ومراقبة مختلف الأنشطة التجارية للبنك وفقاً للخطة الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

من أجل الوفاء بمسئولياتها، قامت اللجنة بتشكيل لجان فرعية أخرى وفوضت إليها مهام محددة ومنحتها الصلاحيات والسلطات الكافية لتنفيذ المسئوليات الموكلة إليها بكفاءة وفعالية. ويتم تناول تشكيل اللجنة ومبادئها التوجيهية وأدوارها ومسئولياتها التفصيلية في ميثاق لجنة الإدارة التنفيذية.

(ط) اللجنة التنفيذية للمخاطر

تضم اللجنة التنفيذية للمخاطر خمسة أعضاء من الإدارة، وتحمل اللجنة الأساسية للإشراف على أنشطة البنك في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والمخاطر الأخرى. ويتعين على اللجنة التأكد من جود إطار عمل وسياسات وإجراءات وعمليات مناسبة لإدارة المخاطر لدى البنك، من أجل تحديد المخاطر وقياس خطورتها ومراقبتها والتخفيف منها وإدارتها في جميع عملياته.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

(ي) لجنة الموجودات والمطلوبات

تضم لجنة الموجودات والمطلوبات أربع أعضاء من الإدارة وهي مسئولة بشكل رئيسي عن وضع الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل والمبادرات التكتيكية قصيرة الأجل لتوجيه تخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمتابعة مخاطر سيولة البنك ومخاطر السوق وبيان مخاطر البنك في ضوء التطورات الاقتصادية وتقلبات السوق وذلك لضمان توافق الأنشطة المستمرة للبنك مع إرشادات المخاطر/المكافآت المعتمدة من جهة الصلاحيات المفوضة / مجلس الإدارة.

(ك) لجنة الاستثمار والائتمان

يقع على عاتق اللجنة مسئولية منح واعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الصلاحيات المفوضة لها وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الاستثمارات بما يتوافق مع استراتيجية قطاع الاستثمار في البنك وإدارة مخاطر الائتمان والتركيز. أما المقترحات التي تتجاوز الصلاحيات المفوضة للجنة، فتتم تصعيدها إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليها.

(ل) لجنة الأمن السيبراني

تتولى اللجنة المسؤولة الرئيسية بشأن اقتراح السياسات والأنظمة المناسبة لتطبيق استراتيجية البنك للأمن السيبراني ويتم اعتبارها كلجنة حوكمة لدائرة الأمن السيبراني بالبنك.

(م) إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر هي وظيفة مستقلة مسئولة عن إعداد وتنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات ضمن إطار استراتيجية البنك وبما يتوافق مع إرشادات مصرف البحرين المركزي. كما أنها مسئولة عن تحديد وتقييم جميع المخاطر الجوهرية بصورة مستمرة وتصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية المناسبة للتخفيف من المخاطر وبالإضافة إلى إدارة العمليات المتعلقة بوظيفة المعالجات التصحيحية. ويشرف الرئيس التنفيذي للمخاطر على قسم إدارة المخاطر.

(ن) قسم الشئون القانونية

قام البنك بتكليف فريق من المستشارين القانونيين الخارجيين للتعامل مع جميع القضايا القانونية المتعلقة باسترداد القروض المتعثرة. يتم متابعة تقدم هذه القضايا ونتائجها من قبل رئيس الشئون القانونية.

(س) قسم التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بضخص مدى كفاية الضوابط المعمول بها بالإضافة إلى الامتثال للسياسات الموضوعة من قبل الأقسام المعنية. ويتم مناقشة نتائج التدقيق الداخلي مع لجنة الإدارة التنفيذية، ويتم عرض النتائج بالإضافة إلى التوصيات للتخفيف من تأثير هذه النتائج إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس.

(ع) قسم الخزانة

يتولى قسم الخزانة مسئولية العمليات اليومية اللازمة لتمويل الأنشطة المصرفية وتنفيذ إستراتيجيات لجنة الموجودات والمطلوبات في إدارة / تحسين مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة.

(ف) أنظمة قياس المخاطر وإعداد التقارير المالية

تتم عملية المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية أستانداً إلى الحدود المعتمدة وهياكل الرقابة الداخلية القوية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. وتعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق التي يعمل فيها البنك وكذلك مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها.

تؤخذ عمليات التقييم الصارمة في الاعتبار أثناء إجراءات المراجعة والموافقة. كما يقوم البنك بمتابعة وقياس القدرة الإجمالية على تحمل المخاطر مقارنةً بإجمالي التعرض لجميع أنواع المخاطر والأنشطة. ويتم إعداد تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لتوزيعها لضمان حصول جميع القطاعات على معلومات شاملة وضرورية وحديثة.

يتم تقديم تحديثات ربع سنوية إلى مجلس الإدارة وتحديثات شهرية إلى جميع الأعضاء الآخرين من الإدارة بشأن استخدام حدود السوق والاستثمارات الخاصة بالبنك والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات أخرى.

(ص) تخفيف المخاطر

تتركز أنشطة تخفيف المخاطر بشكل جوهري على مجال الائتمان. وتشتمل عملية تخفيف المخاطر على هيكل تنظيمي مناسب وكافٍ للتسهيلات الائتمانية في المرحلة الأولية وتليها عملية مراقبة مستمرة ومنظمة ووثائق قابلة للتنفيذ وضمانات مناسبة.

يتم تناول أنواع المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة لها في الإيضاحات الواردة أدناه.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي قد تتعرض لها المجموعة في حال إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بالأساس من قروض المجموعة والتمويلات الإسلامية للعملاء والإيداعات وسندات الدين.

تتعرض أنشطة المجموعة لأنواع مختلفة من المخاطر المالية وتتضمن هذه الأنشطة على تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مزيج من المخاطر. ويعد تحمل المخاطر أمر جوهري بالنسبة للخدمات المصرفية وكما أن تلك المخاطر تعد نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال. ولذلك، يتمثل هدف المجموعة في تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في المجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع ضوابط وأدوات للتخفيف من المخاطر بشكل مناسب. يقوم البنك بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة مستمرة لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات المستجدة.

تتم تنفيذ إدارة المخاطر من قبل وحدة إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم وحدة إدارة مخاطر الائتمان بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في البنك. ومن أهم أنواع المخاطر التي تم تحديدها من قبل البنك هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار.

٢٨-١ مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها البنك. يتعرض البنك لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر في عملية مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من التمويلات (أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء) والودائع المودعة لدى البنوك الأخرى والاستثمارات التي نمت في أدوات الدين. كما توجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية والاعتمادات المستندية وخطابات القبول والارتباطات لتقديم الائتمان. وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل وحدة إدارة مخاطر الائتمان التي تقوم بوضع المعايير والحدود للأنشطة التمويلية للبنك.

٢٨-٢ الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد بتاريخ التقييم مع مخاطر التعثر في السداد عند الإثبات المبدئي. يتم إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

يستخدم رأي الخبير الائتماني الخاص به، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة، كما يمكن للبنك أن يحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. يراقب البنك مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة وتحقيق منتظمة.

يصنف البنك أدواته المالية في المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي هي غير مضمحلة ائتمانياً منذ منحها، يقوم البنك بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يتم تصنيف جميع الحسابات عند منحها على أنها مرحلة ١.

المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يقوم البنك بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع التمويلات والقروض المصنفة في هذه المرحلة استناداً إلى بيان الاستحقاق الفعلي / المتوقع بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً، يقوم البنك بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. يتم تصنيف العميل ضمن المرحلة ٣ استناداً إلى عملية تحديد التعثر في السداد أي عدد أيام التأخر في السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

٢٨-٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية، ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

نوع الأداة المالية	أسس القياس
أ) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي	باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها).
ب) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي	كالفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
ج) ارتباطات القروض غير المسحوبة غير القابلة للتقض	باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها.
د) الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية	كالمدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة مخصوماً منها أي مبالغ يتوقع البنك استردادها.

يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وعامل تحويل الائتمان ومعدل الخصم.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وهي الهيكل الزمني للمتغيرات التالية:

أ) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛

ب) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و

ج) قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

لقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لوضع نماذج الاقتصاد الكلي الخاصة بمحافظ البنك. لقد كان المتغير التابع هو معدل التعثر في السداد الخاص بالمحافظ والمتغيرات المستقلة التي تم أخذها في الاعتبار هي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

اعتمد البنك منهجية نماذج تتضمن نهجاً منتظماً مع تحليلات إحصائية دقيقة للوصول إلى النموذج النهائي لكل محفظة من المحافظ الاستثمارية. تضمنت عملية التطوير الأساسية خطوات تحويل البيانات والحد من المتغيرات وأداء النموذج والتحقق من وجود العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات، وما إلى ذلك.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. يقوم البنك بتقدير معلمات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراته السابقة لسجل معدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد التعرضات المتوقعة عند حدوث التعثر في السداد. ويستمد البنك قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطضاء. تعد قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة للارتباطات غير المسحوبة والاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية، تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبالغ المستقبلية المحتملة التي قد يتم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها استناداً إلى الخبرات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

فترة التعرض تحدد الفترة التي يتم أخذها في الاعتبار في حالات التعثر في السداد المحتملة، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص لحسابات المرحلة ٢ ذات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر).

مع الالتزام باستخدام حد أقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للموجودات المالية التي لم ترد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري على مدى ١٢ شهراً، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة بالأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد على مدى أقصى فترة تعاقدية (بما في ذلك أي خيارات تمديد للمقترض) التي يتعرض من خلالها البنك لمخاطر الائتمان، حتى لو أخذ البنك في الاعتبار فترة أطول. تمتد الفترة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للبنك طلب سداد سلطة مقدمة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي تشمل كلاً من مكون ارتباط القرض المسحوب وغير المسحوب، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة أطول من الفترة التعاقدية القصوى إذا كانت قدرة البنك التعاقدية على المطالبة بالسداد وإلغاء الارتباط غير المسحوب لا يحد من تعرض البنك للخسائر الائتمانية ضمن فترة الإشعار التعاقدية. ولا توجد لهذه التسهيلات تواريخ استحقاق ثابتة أو هيكل سداد محددة ويتم إدارتها على أساس جماعي. ويمكن للبنك إلغاؤها بأثر فوري، ولكن لا يمكن تطبيق هذا الحق التعاقدي ضمن عمليات الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يدرك البنك حدوث زيادة في المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيل الائتماني. تم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية التي يتوقع البنك اتخاذها والتي تسهم في التخفيف من الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل هذه الإجراءات تخفيض الحدود وإلغاء التسهيل الائتماني و/ أو تحويل الرصيد القائم إلى قرض بشروط سداد ثابتة.

٢٨-٤ إعداد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

يقوم البنك بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضاته لمخاطر الائتمان والتي تم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض وكذلك حسب تصنيف المخاطر الائتمانية.

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، ويقوم بإعداد تقديرات لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي لهذه التعرضات وكيف يتوقع أن تتغير هذه الاحتمالات مع مرو الوقت.

يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وكذلك إجراء تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة منح الوقت) على مخاطر التعثر في السداد. بالنسبة لمعظم التعرضات، تتضمن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي على معدل التضخم ومؤشرات أسعار المستهلك في نهاية الفترة (نسبة التغير) والناتج المحلي الإجمالي والأسعار الحالية (بالدولار الأمريكي) وتكوين إجمالي رأس المال (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

بالنظر إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يضع البنك تصوراً للسياريو ”الحالة الأساسية“ حول الاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وبالإضافة إلى نطاق تمثيلي مع سيناريوهات التوقعات الأخرى الممكنة (أي من خلال دمج معلومات النظرة المستقبلية). ومن ثم يستخدم البنك هذه التوقعات لتعديل تقديراته حول احتمالية حدوث التعثر في السداد.

بالنسبة لمحفظة التمويلات، ومن خلال إجراء مراجعة سنوية لمحفظة المؤسسة، يراقب البنك الأداء السنوي لحساب احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى سنة واحدة خلال السنوات الخمس السابقة.

يتم قياس احتماليه التعثر في السداد لكل قطاع باستخدام تقديرات التعثر في السداد الفعلية المرصودة ويتم احتساب احتمالية التعثر في السداد استناداً على مستوى عدد أيام التأخر في السداد لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تعقب حالة التأخر في السداد للحسابات على فترات مدتها سنة واحدة مع دورة شهرية متحركة. ويتم الأخذ في الاعتبار التأخر في السداد لمدة لا تقل عن ٥ سنوات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٥ إعادة هيكلة الموجودات المالية

كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض عوضاً عن امتلاك الضمانات. وقد يترتب على ذلك تحديد ترتيبات السداد والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، يتم قياس أي اضمحلال باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط، ولا يعتبر القرض بعد ذلك متأخراً عن السداد. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها بشكل مستمر للتأكد من أن جميع المعايير تم استيفاؤها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

في مجال تمويل المشاريع، قد يحدث تأخير في تنفيذ المشروع، وفي بعض الحالات، قد تستغرق المشاريع وقتاً أطول لتحقيق الفائض. وفي مثل هذه الحالات، وعند وجود حاجة حقيقية والتزام من العميل، يقوم البنك بالموافقة على إعادة الهيكلة.

ولا تتجاوز المدة القصوى للتسهيل الائتماني بعد عملية إعادة الهيكلة ١٥ سنة من صرف أول دفعة للتسهيل. كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، يتم تحويل الحسابات المعاد هيكلتها إلى المرحلة ٢ مباشرةً لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً.

٢٨-٦ الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي ”مضمحل ائتمانياً“ عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

٢٨-٧ تعريف التعثر في ”السداد“ و”التعافي“

يتوافق تعريف البنك للتعثر في السداد مع التوجيهات التنظيمية والممارسات الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان. ستصنف الموجودات المتعثرة في السداد ضمن المرحلة ٣. بصفة عامة، يتم اعتبار الطرف الآخر في حالة التعثر في السداد، وبالتالي، يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية ذات الصلة مضمحلة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر من الأحداث بعد الإثبات المبدئي للموجود (“حدث الخسارة”) وبأن حدث الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل الذي تسبب في الاضمحلال؛ بل قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث هو ما أدى إلى حدوث الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك نتيجة للأحداث المستقبلية، مهما كانت احتمالية حدوثها، فلا يتم إثباتها. يتضمن الدليل الموضوعي على اضمحلال الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية على بيانات يمكن ملاحظتها التي تصل إلى علم حامل الموجود. فيما يلي بعض المؤشرات لتحديد اضمحلال الموجودات (لا ينبغي بالضرورة ملاحظة المؤشرات بشكل فردي):

أ) الصعوبات المالية الجوهرية التي تواجه الجهة المصدرة أو الملتزم؛

ب) خرق جوهرى لشروط وبنود العقد الخاصة بالتسهيل (خاصةً لتقدير الإدارة)؛

ج) منح المقرض امتيازات التي لا يمكن للمقرض أن يوافق عليها في الطرف الاعتيادية، باستثناء لأسباب اقتصادية أو قانونية المتعلقة بالصعوبات المالية التي يواجهها المقرض؛

د) اقتراب الإفلاس أو إعادة التنظيم المالي الآخر للمقرض؛

هـ) خفض جوهرى في التصنيف الائتماني من قبل وكالة التصنيف الائتماني الخارجية؛

و) اختفاء السوق النشطة نتيجة لوجود صعوبات مالية؛

ز) وجود مدفوعات تعاقدية متأخرة في السداد سواءً على المبلغ الأصلي للدين أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ و

ح) تدهور في قيمة الأوراق المالية وانخفاض احتمالية تحقيق ذلك بنجاح.

بصفة عامة، تعتبر الأطراف الأخرى التي لديها تسهيلات متأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بأنها متعثرة في السداد.

تعتبر الأداة المالية على أنها ”متعافية“ وبالتالي، يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا يكون هناك أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ٦ أشهر متتالية. يعتمد قرار تصنيف الوجود ضمن المرحلة ٢ أو المرحلة ١ بعد التعافي على إجراء مراجعة ائتمانية محدثة في تاريخ التعافي، وما إذا كان ذلك يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية

يدرج البنك افتراضات النظرة المستقبلية في كلاً من تقييماته لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل جوهرى منذ الإثبات المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك سنوياً بالحصول على بيانات التوقعات الاقتصادية الكلية لتغيرات مختلفة من العديد من قواعد البيانات بما في ذلك قاعده بيانات صندوق النقد الدولي بالنسبة للبحرين وبلومبرغ ورويترز والبنك الدولي.

يتم التحقق من المتغيرات الاقتصادية الكلية وارتباطها باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى السنوات الخمس السابقة ويتم استخدام فقط تلك المتغيرات التي يمكن توضيح التغيرات الخاصة بها. تمارس الإدارة اجتهاداتها عند تقييم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية (تتمة)

١) الحدود والتركزات

يتم تعيين حدود للتعامل مع الأفراد ومجموعات الأطراف الأخرى ولكل قطاع من القطاعات الصناعية. كما يراقب البنك التعرض لمخاطر الائتمان و يقيّم باستمرار الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بالنسبة للمعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بالحصول على الضمانات الكافية حيثما كان ذلك مناسباً والدخول في اتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات مع الأطراف الأخرى، وتحديد فترة التعرض للمخاطر.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطى التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو إقليم جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز على الاحتفاظ بمحافظ استثمارية متنوعة. يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة ويتم إدارتها وفقاً لذلك.

٢) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي:

٢٠٢٥	٢٠٢٤	
ألف دينار بحريني		ألف دينار بحريني
٢,٨٧٠	٢,٩٢١	أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي
١٤,٧٦٣	٢٤,٧٦٩	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٨٨,٣٨٣	٩٩,٢٢٣	تمويلات اسلامية وقروض للعملاء
٧٩,٤٨٨	٦٥,٥٠٠	أوراق مالية استثمارية
٢,٤٠٩	٣,٠٠٠	موجودات أخرى
١٨٧,٩١٣	١٩٥,٤١٣	
٧٥٢	١,٣٥٠	التزامات محتملة
٦,٩١١	٩٨٩	ارتباطات
٧,٦٦٣	٢,٢٣٩	
١٩٥,٥٧٦	١٩٧,٦٥٢	الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

٣) تقييم الائتمان الخارجي

لا يستخدم البنك أي من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية وتستند تعرضات تصنيف المخاطر على إطار عمل الائتمان الداخلي والسياسات التوجيهية للبنك.

٤) تركز مخاطر الائتمان

بما أن عمليات المجموعة محصورة فقط في مملكة البحرين، وبالتالي فهي تتأثر أساساً بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والتغيرات الأخرى السائدة في مملكة البحرين.

٢٠٢٥	٢٠٢٤	
ألف دينار بحريني		ألف دينار بحريني
		القطاع الصناعي
٩٧,١٢١	٩٣,١٩٠	بنوك ومؤسسات مالية
٣٢,١٩٤	٣٦,٤٠٤	حكومي
١٨,٣٧٩	٢٠,٤٧٦	تجاري وصناعي
١٠,٧٢٦	٩,٥٢٨	ضيافة ووسائل أعلام ومواصلات
٦,٢٧٢	٨,٢٣٦	تجهيز الأغذية
٥,٢٩٥	٦,٠١٥	صيد الأسماك والزراعة ومنتجات الألبان
٢,٩٩٤	٣,٣١٨	تعليم وصحة
٢٢,٥٩٥	٢٠,٤٨٥	أخرى
١٩٥,٥٧٦	١٩٧,٦٥٢	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢.٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية (تتمة)

٥) ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم هيكل التسهيلات والمخاطر الائتمانية للطرف الآخر. ويتم تطبيق إرشادات تتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. تشتمل الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها على الهامش النقدي والضمانات المصرفية وسندات ملكية العقار.

يقوم البنك بمراقبة القيمة السوقية للضمانات عن كثب، ويطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية ويقوم بتقييم مدى كفاية مخصص الاضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتمثل سياسة البنك في بيع الضمانات المستحوذ عليها بشكل منظم بعد تقديم إشعار للملاء المتعثرين. ويتم استخدام متحصلات البيع لخفض أو سداد المطالبات المعلقة. ولا يشغل البنك العقارات المستحوذ عليها لاستخدامه التجاري كما في تاريخ إعداد التقارير المالية.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. تراقب المجموعة عن كثب الضمانات المحتفظ بها للموجودات المالية التي تعتبر مضمحلة ائتمانياً، إذ يصبح من المحتمل أن تستحوذ المجموعة على هذه الضمانات للحد من الخسائر الائتمانية المحتملة. فيما يلي أدناه الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً والضمانات ذات الصلة المحتفظ بها للحد من الخسائر المحتملة:

٢٠٢٥					
القيمة العادلة					
إجمالي التعرضات		الخسائر الائتمانية	القيمة	الدرجة	بها
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	المتوقعة	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
١٥,٩٦٤	٦,١٣٤	٩,٨٣٠	١٢,٠٣٣	١,٦٦١	٢,٨٧٠
٥,٨٧٤	١,٦٩٠	٤,١٨٤	-	٢,٩٢٥	١٤,٧٦٣
٣,٢١٨	-	٣,٢١٨	٣,٢١٨	٣,٢١٨	٧٩,٤٨٨
٦٢٥	٦٠٣	٢٢	١٢٧	-	٩٧,١٢١
٢٥,٦٨١	٨,٤٢٧	١٧,٢٥٤	١٥,٣٧٨	٧,٨٠٤	
٦	٦	-	-	-	
٢٥,٦٨٧	٨,٤٣٣	١٧,٢٥٤	١٥,٣٧٨	٧,٨٠٤	

٢٠٢٤					
القيمة العادلة					
إجمالي التعرضات		الخسائر الائتمانية	القيمة	الدرجة	بها
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	المتوقعة	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢٢,٢٠٨	٦,٧٨٧	١٥,٤٢١	١٤,٧٤٤	٢,٣٨٨	٢,٩٢٦
٧,٨٤١	٣,٩٣٣	٣,٩٠٨	٩	٧٤٨	٢٤,٧٦٩
٧٤٨	-	٧٤٨	٧٤٨	٧٤٨	٦٥,٥٠٠
٦٢٩	٥٧٦	٥٣	٢١٦	-	٩٣,١٩٠
٣١,٤٢٦	١١,٢٩٦	٢٠,١٣٠	١٥,٧١٧	٦,٠٦٢	
١١	١١	-	-	٨٥٠	
٣١,٤٣٧	١١,٣٠٧	٢٠,١٣٠	١٥,٧١٧	٦,٩١٢	

٦) القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من الاستحواذ على الضمانات أو اتخاذ إجراءات تنفيذية لتحصيلها. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض ولم تكن المجموعة لتوافق عليها لو كان المقترض يتمتع بوضع مالي جيد. يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأنها خلال السنة:

٢٠٢٥		٢٠٢٤	
ألف دينار بحريني		ألف دينار بحريني	
٨,٣٣٧	٥,٩٣٨		

تمويلات إسلامية وقروض للعملاء

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / **البيانات المالية** / إفصاحات إدارة المخاطر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢.٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية (تتمة)

٧) جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
المرحلة ٢ الخسائر					
المرحلة ١ الخسائر		على مدى العمر	الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣ الخسائر	المرحلة ٢ الخسائر
الائتمانية المتوقعة		غير المضمحلة	على مدى العمر	الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣ الخسائر
على مدى ١٢ شهراً		ائتمانياً	المضمحلة ائتمانياً	المجموع	على مدى ١٢ شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢,٨٧٠	-	-	-	٢,٨٧٠	٢,٨٧٠
١٤,٧٦٣	-	-	-	١٤,٧٦٣	١٤,٧٦٣
٧٩,٤٨٨	-	-	-	٧٩,٤٨٨	٧٩,٤٨٨
٩٧,١٢١	-	-	-	٩٧,١٢١	٩٧,١٢١
الالتزامات المحتملة والارتباطات					
٩١٢	-	١١	٩٢٣		الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية
٦,٩١١	-	-	٦,٩١١		الارتباطات غير المسحوبة
(١٦٥)	-	(٦)	(١٧١)		مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٧,٦٥٨	-	٥	٧,٦٦٣		
٢,٣١٤	١٣	٢,٩٧١	٥,٢٩٨		الموجودات الأخرى
-	(٣)	(٢,٨٨٦)	(٢,٨٨٩)		مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٣١٤	١٠	٨٥	٢,٤٠٩		

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
المرحلة ٢ الخسائر					
المرحلة ١ الخسائر		على مدى العمر	الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣ الخسائر	المرحلة ٢ الخسائر
الائتمانية المتوقعة		غير المضمحلة	على مدى العمر	الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣ الخسائر
على مدى ١٢ شهراً		ائتمانياً	المضمحلة ائتمانياً	المجموع	على مدى ١٢ شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٢,٩٢١	-	-	-	٢,٩٢١	٢,٩٢١
٢٤,٧٦٩	-	-	-	٢٤,٧٦٩	٢٤,٧٦٩
٦٥,٥٠٠	-	-	-	٦٥,٥٠٠	٦٥,٥٠٠
٩٣,١٩٠	-	-	-	٩٣,١٩٠	٩٣,١٩٠
الالتزامات المحتملة والارتباطات					
١,٣٠٤	-	١١	١,٣١٥		الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية
٩٨٩	-	-	٩٨٩		الارتباطات غير المسحوبة
(٥٤)	-	(١١)	(٦٥)		مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٢٣٩	-	-	٢,٢٣٩		
٢,٩١٤	٧	٢,٩١٠	٥,٨٣١		الموجودات الأخرى
-	(٢)	(٢,٨٢٩)	(٢,٨٣١)		مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٩١٤	٥	٨١	٣,٠٠٠		

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٩. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة التي تنتسب إلى التغيرات السلبية في القيم العادلة للأدوات المالية، سواءً للبنود المدرجة وغير المدرجة في الميزانية، وذلك نتيجة لتغيرات في معدلات السوق (مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية) أو الأسعار.

١) مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال وجود تغيرات في أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة لعدم تطابق معدل فائدة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. يتم مراقبة المراكز بصورة دورية للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة.

يتعامل البنك بصورة أساسية بأربع عملات، وهي الدينار البحريني والدينار الكويتي والريال السعودي والدولار الأمريكي، التي يتم فيها عرض الأدوات المالية للبنك ذات حساسيه أسعار فائدة في الغالب. يوضح الجدول أدناه حساسية البنك للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	التغير بالنقاط الأساس		تأثير التغيرات على صافي دخل الفائدة
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
دينار بحريني	+/-١٠٠	(٣٢٨) / ٣٢٨	(٤٢٧) / ٤٢٧
ريال سعودي	+/-١٠٠	(٥٠) / ٥٠	(٥٦) / ٥٦
دولار أمريكي	+/-١٠٠	(٣٨٤) / ٣٨٤	(٢٦٩) / ٢٦٩

٢) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم مراقبة صافي المراكز المفتوحة بشكل يومي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة.

يعتبر البنك الدينار البحريني العملة الأساسية المستخدمة. في رأي إدارة البنك، إن مخاطر العملة لأي مراكز محتفظ بها بالدولار الأمريكي تعد غير جوهرية بما أن الدينار البحريني مثبت بالدولار الأمريكي. لدى البنك صافي التعرضات الجوهرية التالية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤:

	فائض / (عجز) معادل	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
دينار كويتي	١٦	٣٠
دولار أمريكي	٢٨,٣٢٨	٢٠,١٤٢
يورو	٢٤	٣
جنيه إسترليني	(٥)	٤
ريال سعودي	(١٤)	(٢٩٨)
درهم إمارتي	٣٦	١٥

٣) المشتقات المالية

إن الأداة المالية المشتقة هو عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن سياق أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية. دخلت المجموعة في عقود صرف عملات أجنبية آجلة مع مصرف البحرين المركزي وبنوك محلية أخرى بقيمة اسمية قدرها ٨,٧٢٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٥,٢٧٥ ألف دينار بحريني). بلغت القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود المشتقات المالية لا شيء دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء دينار بحريني) و٤٢ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٢ ألف دينار بحريني)، على التوالي.

٣٠. مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنوع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ التأثير على الأرباح أو الخسائر (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة (أي +/-٥٪) في قيمة استثمارات أسهم حقوق الملكية، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة ٣٤٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣٦٦ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ على أساس تواريخ استحقاقاتها المتوقعة:

لغاية شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	سنة واحدة	٦ أشهر إلى ١	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع	القيمة المدرجة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-	-	٢,٩٦٨	٢,٩٦٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	-	-	-	١٤,٧٦٣	١٤,٧٦٣
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٤,١٤٣	٥,٥٣٩	١٤,٧٩٥	٣٣,٩٧٣	٣٥,٢٨٤	٩٦,٠١٥	٨٨,٣٨٣	٨٨,٣٨٣
أوراق مالية استثمارية	١,٤٦٢	٨١٠	-	٩,٤٥٢	٧٢,٩٤٢	٨٦,٤٢٠	٧٥٩	٧٥٩
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	-	٩,٥٤٦	٩,٥٤٦
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	٢,٥٧٩	٢,٥٧٩
عقارات ومعدات	٣٦	٢٧	١,٥٧٧	-	١١٩	٩٥٨	٢,٧١٧	٢,٧١٧
موجودات أخرى	٢٠,٨٠٢	٥,٦٣٢	٧,٩٢٦	١٤,٧٩٥	٤٣,٥٤٤	١٢٣,٠٦٨	٢١٥,٧٦٧	٢٠٨,١٣٥
مجموع الموجودات	-	١,٣٠٧	١,٢٤٤	٢,٥٥١	٧,٢٩٢	٩,٨٠٤	٢٢,١٩٨	٢٢,١٩٨
المطلوبات								
قروض لأجل	٢٨,٤٤٧	٣,٣٨٣	٤,٤٦٣	٨,٣٨٨	١٣,٩٩٠	٥٢,٤٥٦	١١١,١٢٧	١١١,١٢٧
ودائع	١١	٤٠٨	٦,٥٦٧	١٢٦	٢٩٥	-	٧,٤٠٧	٧,٤٠٧
مطلوبات أخرى	٢٨,٤٥٨	٥,٠٩٨	١٢,٢٧٤	١١,٠٦٥	٢١,٥٧٧	٦٢,٢٦٠	١٤٠,٧٣٢	١٤٠,٧٣٢
مجموع المطلوبات	(٧,٦٥٦)	٥٢٤	(٤,٣٤٨)	٣,٧٣٠	٢١,٩٦٧	٦٠,٨٠٨	٧٥,٠٣٥	٧٥,٠٣٥
صافي فجوة السيولة	(٧,٦٥٦)	(٧,١٢٢)	(١١,٤٧٠)	(٧,٧٣٩)	١٤,٢٢٧	٧٥,٠٣٥		
فجوة السيولة المتراكمة								

لغاية شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	سنة واحدة	٦ أشهر إلى ١	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع	القيمة المدرجة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-	-	٣,١٢٣	٣,١٢٣
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	-	-	-	٢٤,٧٦٩	٢٤,٧٦٩
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٤,٧٧٦	٦,١٢٦	١٥,٦١٧	٣٦,٨١٠	٤١,٥٣٠	١٠٧,٥٣٩	٩٩,٢٢٣	٩٩,٢٢٣
أوراق مالية استثمارية	١,٩٥٥	٣,٥٠٠	-	١٠,٣٨٦	٥٧,٠٠٧	٧٢,٨٤٨	٨٠٩	٨٠٩
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	-	٩,٦١١	٩,٦١١
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	٣,٣٣٨	٣,٣٣٨
عقارات وآلات ومعدات	٣٨	٢٤	٢,٥١٩	-	١٤٩	٧٤٢	٣,٤٧٢	٣,٤٧٢
موجودات أخرى	٣٠,٦١٠	٦,٧٥٥	١٢,١٤٥	١٥,٦١٧	٤٧,٣٤٥	١١٣,٠٣٧	٢٢٥,٥٠٩	٢١٧,١٩٣
مجموع الموجودات	-	٢٥١	٢,٤٨٨	٣,٩٨٣	٩,١٤٧	٧,٧٧٥	٢٣,٦٤٤	٢٣,٦٤٤
المطلوبات								
قروض لأجل	٣٠,٧٢٢	٢,٩٣١	١,٢٠٢	٥٩١	٢٨,٦٥٥	٥٦,٧٦١	١٢٠,٩٦٢	١٢٠,٩٦٢
ودائع	١٣	١٤٩	٨,١٠٢	٦	٢٠٢	-	٨,٤٧٢	٨,٤٧٢
مطلوبات أخرى	٣٠,٧٣٥	٣,٣٣١	١١,٨٩٢	٤,٥٨٠	٣٨,٠٠٤	٦٤,٥٣٦	١٥٣,٠٧٨	١٥٣,٠٧٨
مجموع المطلوبات	(١٢٥)	٣,٤٢٤	٢٥٣	١١,٠٣٧	٩,٣٤١	٤٨,٥٠١	٧٢,٤٣١	٧٢,٤٣١
صافي فجوة السيولة	(١٢٥)	٣,٢٩٩	٣,٥٥٣	١٤,٥٩٠	٢٣,٩٣١	٧٢,٤٣١		
فجوة السيولة المتراكمة								

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبة بمطلوباتها المالية والتي يتم تسويتها من خلال تسليم مبالغ نقدية أو باستخدام موجود مالي آخر.

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. راجع الإيضاح رقم ٣١ بشأن الاستحقاقات المتوقعة لهذه المطلوبات.

عند الطلب	لغاية شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٦ أشهر إلى ١ إلى ٣ أشهر	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	-	-	١,٥٣٢	١,٣٧٤	٢,٨٨٦	٨,٠٨٣
قروض لأجل	١٥,٧٣٣	١٣,٤١١	٣,٥٦١	٤,٦٩٧	٨,٨٩٧	١٣,٩٩٠
ودائع	-	-	-	٥,٦٣٨	-	-
مطلوبات أخرى	١٥,٧٣٣	١٣,٤١١	٥,٠٩٣	١١,٧٠٩	١١,٧٨٣	٢٢,٠٧٣
مجموع المطلوبات	١٥,٧٣٣	١٣,٤١١	٥,٠٩٣	١١,٧٠٩	١١,٧٨٣	٢٢,٠٧٣

عند الطلب	لغاية شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٦ أشهر إلى ١ إلى ٣ أشهر	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	-	٣٠٦	٢,٧٠٤	٤,٣٩٤	١٠,٠٧١
قروض لأجل	١٤,٥٣٨	١٦,١٩٦	٣,٠١١	١,٣٧٦	٦١٤	٢٨,٦٥٥
ودائع	-	-	-	٧,٣٦٩	-	-
مطلوبات أخرى	١٤,٥٣٨	١٦,١٩٦	٣,٣١٧	١١,٣٤٩	٥,٠٠٨	٣٨,٧٢٦
مجموع المطلوبات	١٤,٥٣٨	١٦,١٩٦	٣,٣١٧	١١,٣٤٩	٥,٠٠٨	٣٨,٧٢٦

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق للالتزامات المحتملة والارتباطات الخاصة بالبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ بناءً على الالتزامات التعاقدية غير المخصومة للسداد.

عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ أشهر إلى ١٢ شهراً	سنة إلى ٥ سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٥١	١٨٥	٦٢٢	٩٢٣
التزامات محتملة	٧,٧٢٨	-	-	٧,٧٢٨
ارتباطات	٧,٧٧٩	١٨٥	٦٢٢	٨,٦٥١
المجموع	٧,٧٧٩	١٨٥	٦٢٢	٨,٦٥١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٨	٤٥٦	٩٦	٧٠٥	١,٣١٥
التزامات محتملة	١,٨٣٧	-	-	-	١,٨٣٧
ارتباطات	١,٨٩٥	٤٥٦	٩٦	٧٠٥	٣,١٥٢
المجموع	١,٨٩٥	٤٥٦	٩٦	٧٠٥	٣,١٥٢

٢٠٢٤	٢٠٢٥
نسبة تغطية السيولة (%)	٦٥٣%
٢٠٢٤	٥٢٨%

لا يتوقع البنك أن يتم سحب جميع بنود الارتباطات قبل تاريخ انتهاء الارتباطات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٣. المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لكل من منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنه من تشغيل عملياته بسرعة ودقة. يعمل قسم المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى للبنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، ويقوم هذا القسم بإجراء مراجعات دورية ومنظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور. كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية. ولهذا الغرض يتم عمل نسخ احتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حالة أي عطل في أنظمة الحاسوب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة احتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

المخاطر القانونية هي المخاطر الناتجة عن العقود غير القابلة للتنفيذ أو الدعاوى القضائية أو الأحكام السلبية التي قد تعطل أو تؤثر سلباً على العمليات التشغيلية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع الضوابط والإجراءات لتحديد المخاطر القانونية ويعتقد أن الخسائر، إن وجدت، لن تكون جوهرية.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، وللمحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها. يقوم البنك بإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات بازل ٣ / التوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

٣٤. كفاية رأس المال

إن نسبة مخاطر موجودات البنك، والمحسبة وفقاً لتوجيهات كفاية رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي، هي كما يلي:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
قاعدة رأس المال	
رأس المال فئة ١	٦٢,١٥٢
رأس المال فئة ٢	٨٩٦
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	٦٣,٠٤٨
التعرضات المرجحة للمخاطر (ب)	٨٩,٧٠١
نسبة كفاية رأس المال (أ / ب * ١٠٠)	٧٠,٢٩%
الحد الأدنى المطلوب	١٢,٥%

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبه متطلبات رأسمال البنك ككل. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يتطلب مصرف البحرين المركزي من البنك الحفاظ على نسبة محددة من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. تستند أنظمة كفاية رأس المال الخاصة بمصرف البحرين المركزي إلى مبادئ اتفاقية بازل ٣ والتوجيهات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

يتم تحليل رأس المال التنظيمي للبنك إلى فئتين:

- يتضمن رأس المال فئة ١ على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ ورأس المال الإضافي فئة ١.

يشتمل رأسمال الأسهم العادية فئة ١ على رأسمال الأسهم العادية الذي يستوفي متطلبات التصنيف كأسهم عادية لأغراض تنظيمية، والاحتياطيات الموضح عنها بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات العامة والاحتياطي القانوني / إلزامي والأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة المصرفية الخاصة بالبنك والمحفوظ بها من قبل أطراف أخرى والأرباح المبقاة بعد إجراء تعديلات تنظيمية تتعلق بالشهرة والبنود المدرجة في حقوق الملكية والتي يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٤. كفاية رأس المال (تتمة)

يشتمل رأس المال الإضافي فئة ١ على الأدوات التي تستوفي معايير الإدراج ضمن رأس المال الإضافي فئة ١ والأدوات التي تم إصدارها من قبل الشركات التابعة الموحدة المصرفية الخاصة بالبنك والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى والتي تستوفي المعايير ليتم تصنيفها كرأسمال إضافي فئة ١ والتعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال الإضافي فئة ١.

يتضمن رأس المال فئة ٢ على الأدوات الصادرة عن البنك التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ وفائض الأسهم الناتجة عن إصدار رأس المال فئة ٢ والأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الموحدة المصرفية الخاصة بالبنك المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير المحددة على التمويل والمؤهلة ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ واحتياطي إعادة تقييم الموجودات من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال فئة ٢.

تخضع التعديلات التنظيمية للحدود المنصوص عليها من قبل وحدة كفاية رأس المال، ستكون هذه الاستقطاعات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٨. تفرض الأنظمة أوزان مخاطر أعلى بالنسبة لبعض التعرضات التي تتجاوز الحدود النسبية. إن هذه التعديلات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهن العقاري والموجودات الضريبية المؤجلة واحتياطي تحوط التدفقات النقدية وريخ من بيع معاملات التورق ذات الصلة وموجودات ومطلوبات صندوق مزايا التقاعد المحدد والاستثمار في أسهم البنك الخاصة وإجمالي الحيازات المتبادلة في المنشآت المصرفية والمالية والاستثمار في أسهم رأسمال المنشآت المصرفية والمالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من الأسهم العادية الصادرة للمنشأة والاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

يتم تصنيف العمليات المصرفية إما على أساس محفظة المتاجرة أو المحفظة المصرفية ويتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً للمتطلبات المحددة التي تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات والتعرضات غير المدرجة في الميزانية.

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال البنك في (١) ضمان امتثال البنك لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، (٢) الحفاظ على نسب رأسمالية عالية من أجل دعم أعماله و(٣) زيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكل رأسماله وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على ظروف أعماله وخصائص المخاطر المرتبطة بأنشطته. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

٣٥. تصنيف الموجودات والمطلوبات

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الموجودات والمطلوبات المالية:

مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة	مدرجة بالتكلفة	المجموع	ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٢,٩٦٨	٢,٩٦٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	١٤,٧٦٣	١٤,٧٦٣
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	-	-	-	٨٨,٣٨٣	٨٨,٣٨٣
أوراق مالية استثمارية	٦,٩١٢	٧٩,٤٨٨	٢٠	-	٨٦,٤٢٠
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٧٥٩	٧٥٩
استثمارات عقارية	-	-	-	٩,٥٤٦	٩,٥٤٦
عقارات ومعدات	-	-	-	٢,٥٧٩	٢,٥٧٩
موجودات أخرى	-	-	-	٢,٧١٧	٢,٧١٧
مجموع الموجودات	٦,٩١٢	٧٩,٤٨٨	٢٠	١٢١,٧١٥	٢٠٨,١٣٥
المطلوبات					
قروض لأجل	-	-	-	٢٢,١٩٨	٢٢,١٩٨
ودائع	-	-	-	١١١,١٢٧	١١١,١٢٧
مطلوبات أخرى	-	-	-	٧,٤٠٧	٧,٤٠٧
مجموع المطلوبات	-	-	-	١٤٠,٧٣٢	١٤٠,٧٣٢

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. تصنيف الموجودات والمطلوبات (تتمة)

مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة	مدرجة بالتكلفة	المجموع	ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٣,١٢٣	٣,١٢٣
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٤,٧٦٩	٢٤,٧٦٩
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	-	-	-	٩٩,٢٢٣	٩٩,٢٢٣
أوراق مالية استثمارية	٧,٣٢٦	٦٥,٥٠٠	٢٢	-	٧٢,٨٤٨
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٨٠٩	٨٠٩
استثمارات عقارية	-	-	-	٩,٦١١	٩,٦١١
عقارات ومعدات	-	-	-	٣,٣٣٨	٣,٣٣٨
موجودات أخرى	-	-	-	٣,٤٧٢	٣,٤٧٢
مجموع الموجودات	٧,٣٢٦	٦٥,٥٠٠	٢٢	١٤٤,٣٤٥	٢١٧,١٩٣
المطلوبات					
قروض لأجل	-	-	-	٢٣,٦٤٤	٢٣,٦٤٤
ودائع	-	-	-	١٢٠,٩٦٢	١٢٠,٩٦٢
مطلوبات أخرى	-	-	-	٨,٤٧٢	٨,٤٧٢
مجموع المطلوبات	-	-	-	١٥٣,٠٧٨	١٥٣,٠٧٨

٣٦. نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام ”الأشخاص الاعتباريين“ (الأفراد) بحد أقصى قدره ٢٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية تحت هذا النظام حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

٣٧. نسبة صافي التمويل المستقر

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لتوجيهات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو ١٠٠٪. بلغت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة للمجموعة ١٦٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٥٨٪).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٧. **نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)**

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على النحو التالي:

القيم غير المرجحة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
أكثر من ٦ أشهر	أقل من سنة	أكثر من سنة	مجموع	تاريخ استحقاق
أقل من ٦ أشهر	واحدة	واحدة	القيم الموزونة	غير محدد
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
٦٢,١٥٢	-	-	٦٣,٠٤٨	٨٩٦
رأس المال التنظيمي				
تمويل بالجملة:				
تمويل بالجملة آخر				
مطلوبات أخرى:				
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه				
٦٢,١٥٢	٤٦,٢٠٤	٤,٥٨٠	١٠٣,٤٣٥	٢٠٢
مجموع التمويل المستقر المتاح				
التمويل المستقر المطلوب:				
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للأصول السائلة				
عالية الجودة				
٩٤,٤٠٧	-	-	٣,٣٢٢	-
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى				
لأغراض تشغيلية				
-	٢١٥	-	-	١٠٨
التمويلات والقروض / الأوراق المالية المنتجة:				
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة				
بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى ١				
والقروض المنتجة غير المضمونة للمؤسسات المالية				
والقروض المنتجة لعملاء الشركات غير المالية				
والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة				
والقروض للحكومات والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها تمويلات:				
-	٤,٨١٤	٣,٢٢٧	-	٤,٠٢١
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي				
موجودات أخرى:				
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه				
٤٣,٧٢٥	-	-	-	٤٣,٧٢٥
البنود غير المدرجة في الميزانية				
١١٣,٦٧٧	٧٣,٣٤٥	٣,٢٢٧	١٠٣,٤٣٥	١٥٨
مجموع التمويل المستقر المطلوب				
نسبة صافي التمويل المستقر (٪) - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
١٥٨٪				

٣٨. **أرقام المقارنة**

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية، حيثما لزم الأمر. ولم تؤثر عمليات إعادة التصنيف هذه على الربح أو حقوق الملكية المسجلة مسبقاً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٧. **نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)**

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على النحو التالي:

القيم غير المرجحة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
أكثر من ٦ أشهر	أقل من سنة	أكثر من سنة	مجموع	تاريخ استحقاق
أقل من ٦ أشهر	واحدة	واحدة	القيم الموزونة	غير محدد
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
٦٥,٧٩٠	-	-	٦٦,٦٢٦	٨٣٦
رأس المال التنظيمي				
تمويل بالجملة:				
تمويل بالجملة آخر				
مطلوبات أخرى:				
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه				
٦٥,٧٩٠	٤٥,٨٤٥	١١,٠٦٥	٨٤,٦٦١	٢٨١
مجموع التمويل المستقر المتاح				
التمويل المستقر المطلوب:				
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للأصول السائلة				
عالية الجودة				
٩٨,١٦١	-	-	-	٤,٠٣٤
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى				
لأغراض تشغيلية				
-	٢٦٤	-	-	١٣٢
التمويلات والقروض / الأوراق المالية المنتجة:				
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة				
بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى ١				
والقروض المنتجة غير المضمونة للمؤسسات المالية				
والقروض المنتجة لعملاء الشركات غير المالية				
والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة				
والقروض للحكومات والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها تمويلات:				
-	٤,١٧١	٣,١٥٣	-	٣,٦٦٢
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي				
موجودات أخرى:				
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه				
٣٨,٥٨٢	-	-	-	٣٨,٥٨٢
البنود غير المدرجة في الميزانية				
١٤٥,٣٩٤	٤,٤٣٥	٣,١٥٣	٦٦,٠٦٥	١٠٢,٩٩٨
مجموع التمويل المستقر المطلوب				
نسبة صافي التمويل المستقر (٪) - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
١٦٥٪				

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بـآلاف الدنانير البحرينية)

١. الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد أصحاب المصلحة في بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة) (“بنك البحرين للتنمية” أو “البنك”) وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً ”بالمجموعة“)، بمعلومات مفصلة عن النهج الذي يتبعه البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار بيئّة العمل التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتناقية بازل في قياس كفاية رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. وقد أصبحت قواعد وتوجيهات اتفاقية بازل ٣ الخاصة برأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ باعتبارها إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لكفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

اعتمد بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين اعتمد أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية وذلك لتحديد متطلبات رأس المال.

إن الإفصاحات الواردة في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٢. مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣

يستند إطار كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي على ثلاثة عناصر، تتوافق مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الذي تم وضعه من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن معلومات حول إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

قواعد كفاية رأس المال الخاصة بمصرف البحرين المركزي:

بلغ الحد الأدنى المطلوب لنسبة إجمالي كفاية رأس المال الذي حدده مصرف البحرين المركزي (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال) ١٢,٥٪، مقارنة مع ١٠,٥٪ الموصى بها من قبل لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، يقدم المخزون الاحتياطي للحفاظ على رأس المال حدوداً ومتطلبات دنيا جديدة بموجب إطار عمل إتفاقية بازل ٣ مثل الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بنسبة ٩٪ (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال) والحد الأدنى لنسبة رأس المال فئة ١ بنسبة ١٠,٥٪ (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال).

يلخص الجدول الوارد أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة بالمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
الأسلوب الموحد	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

أ) مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الالتزام بشروط وأحكام التسهيل الائتماني. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الأخرى لكل من الموجودات المدرجة بالميزانية والبنود غير المدرجة بالميزانية. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية، والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في القسم رقم ٥ في هذا المستند.

لا يستخدم البنك أي مؤسسات خارجية لتقييم الجدارة الائتمانية ويستند تصنيف مخاطر التعرضات إلى الإطار الائتماني الداخلي والمبادئ التوجيهية للسياسة المعتمدة لدى البنك.

ولأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لاحتساب المخاطر الائتمانية.

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية).

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق.

/ استعراض الأعمال / تقرير الحوكمة / البيانات المالية / **إفصاحات إدارة المخاطر**

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بـآلاف الدنانير البحرينية)

٢. مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣ (تتمة)

ج) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض لخسارة مالية ناتجة عن الأخطاء البشرية أو الاحتيال أو خلل في الأنظمة أو عدم تسجيل المعاملات. ومن أجل إدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها، يحرص البنك على توفير الأنظمة والموارد (المالية والبشرية) المناسبة لدعم عمليات البنك. كما يتم تنفيذ الفصل الصحيح بين الواجبات والضوابط الأخرى (بما في ذلك التسوية والمراقبة وإعداد التقارير) لدعم مختلف العمليات والأنشطة.

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية، يستخدم بنك البحرين للتنمية أسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية.

الإصلاحات التنظيمية

يمارس البنك أششطته كبنك تجرّئة مع إعفاءات خاصة بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي، وله مقر رئيسي وفروع في مملكة البحرين. يتم احتساب متطلبات كفاية رأس المال للبنك على أساس موحد.

٣. هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، حيث يتم توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تتكون المجموعة من البنك وشركاته التابعة التالية:

الاسم	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ذ.م.م	مملكة البحرين	تطوير ومساعدة أصحاب الأعمال البحرينيين الناشئين
شركة الواحة لصندوق المشاريع المشتركة ش.م.ب	مملكة البحرين	صناديق إدارة الأمانات والصناديق والمنشآت المالية المماثلة - شركة الصندوق
نيوتك ذ.م.م.	مملكة البحرين	أنشطة الاستشارات الإدارية
شركة الصندوق الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ش.م.ب مقفلة	مملكة البحرين	توفير التسهيلات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القيود المفروضة على رأس المال وتحويل الأموال داخل المجموعة

بما إن الشركات التابعة للبنك ليست مؤسسات مالية خاضعة للرقابة، لذلك لا توجد عوائق تنظيمية على تحويل الأرباح المبقةة إلى البنك. ومع ذلك، باعتبارها منشأة مستقلة قانونياً، فإن تحويل رأس المال المدفوع والإحتياطيات القانونية يتطلب اتخاذ إجراء من قبل المساهم. ويصفته المساهم الرئيسي (سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في المنشأة، فإن البنك يملك الصلاحية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحويل رأس المال. إن الشركات التابعة للبنك مسجلة ومقرها في مملكة البحرين، ولا توجد ضوابط على عملية الصرف أو قيود أخرى على تحويل الأموال.

٤. هيكل رأس المال وكفاية رأس المال

تتكون قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك من (أ) رأس المال الأسهم العادية فئة ١ والذي يتكون من أسهم رأس المال والاحتياطيات والأرباح المبقة. (ب) رأس المال فئة ٢ والذي يتكون من المخصصات العامة بشأن خسائر القروض.

هيكل رأس المال والحد الأدنى لرأس المال وكفاية رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع للبنك من الأسهم العادية فقط ولا يملك أي نوع آخر من أدوات رأس المال.

مساهموا البنك هم حكومة مملكة البحرين (بنسبة ٨٩,٥٣٪)، والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (بنسبة ٥,٢٣٪) وصندوق التقاعد (بنسبة ٥,٢٤٪ لكل منهم).

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بآلاف الدنانير البحرينية)

٤. مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣ (تتمة)

فيما يلي أدناه تفاصيل قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
رأس المال الأسهم العادية فئة ١	
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	٦٣,٦٦٩
احتياطي قانوني / إجباري	١,٢٧٠
خسائر متراكمة	(٦٨٥)
احتياطيات أخرى	(٨٤)
ربح السنة الحالية	٨٣٧
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لاستثمارات (الدين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٣٧٨
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لاستثمارات (أسهم حقوق الملكية) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٤٩)
الموجودات غير الملموسة	(١,٥٤٦)
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (أ)	٦٥,٧٩٠
رأس المال الإضافي فئة ١	-
مجموع رأس المال الإضافي فئة ١	٦٥,٧٩٠
رأس المال فئة ٢	
الخسائر الائتمانية المتوقعة	٨٣٦
مجموع رأس المال فئة ٢ (ب)	٨٣٦
مجموع قاعدة رأس المال (فئة ١+ فئة ٢) (ج=أ+ ب)	٦٦,٦٢٦

الالتزامية قبل	الضمانات	التعرضات	رأس المال	التعرضات	الالتزامية قبل
تقليل المخاطر	المالية	الالتزامية بعد	التنظيمي المطلوب	الموزونة للمخاطر	المالية المؤهلة
الالتزامية	المؤهلة	تقليل المخاطر	نسبة ١٢,٥٪		
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
٩٨	-	٩٨	-	-	بنود نقدية
٩٨,٣٠٥	-	٩٨,٣٠٥	-	-	محفظة الحكومات
٨,٩٨٥	-	٨,٩٨٥	-	٣,٥٦٩	بنوك
٧٥,٦٩٦	١٩,٢١٩	٥٦,٤٧٧	٢٤,٢٨٣	٣,٠٣٥	شركات
١٧,٢٥٢	١٤,٠٣١	٣,٢٢١	٣,٢٢١	٤٠٣	تعرضات فات موعد استحقاقها
٥,٩٣٢	-	٥,٩٣٢	-	٩,٣٢١	أوراق مالية استثمارية
١١,٨٦٩	-	١١,٨٦٩	-	٢٣,١٧٢	عقارات مملوكة
٣,٣٢٥	-	٣,٣٢٥	-	٤١٦	موجودات أخرى
٢٢١,٤٦٢	٣٣,٢٥٠	١٨٨,٢١٢	٦٦,٨٩١	٨,٣٦١	مجموع تعرضات مخاطر الائتمان
مخاطر السوق				٢٣	
المخاطر التشغيلية				١٨,٢٨٩	
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر (د)				٨٥,٣٦٦	
نسبة كفاية رأس المال (ج)/(د)				٧٨,٠٥٪	
نسبة كفاية رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (أ)/(د)				٧٧,٠٧٪	

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بآلاف الدنانير البحرينية)

٥. مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرض بنك البحرين للتنمية لمخاطر الائتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الائتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي، وذلك فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرض

يملك البنك تعرضات ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. يتم تصنيف هذه التعرضات كمحفظة موحدة وفقاً لمتطلبات كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وفيما يلي وصف موجز للمحفظة الموحدة المعمول بها:

أ. مطالبات على محفظة الحكومات:

تتعلق هذه المخاطر بتعرضات محفظة الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. يتم وزن مخاطر المطالبات المتعلقة بجميع حكومات البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٠٪. يتم تعيين أوزان المخاطر للمطالبات على جميع الجهات الحكومية الأخرى بنسبة ٠٪ عندما تكون هذه المطالبات معروضة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة لتلك الجهات الحكومات. يتم وزن المخاطر المتعلقة بمطالبات الحكومات، بخلاف تلك المذكورة أعلاه على أساس تصنيفاتها الائتمانية.

ب. أوراق مالية استثمارية وصكوك:

يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة، في حين يتم وزن مخاطر استثمارات أسهم حقوق الملكية غير المدرجة بنسبة ١٥٠٪ وإما الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادلة للمؤسسات المالية التي تزيد عن ١٠٪، فيتم وزنها بمخاطر بنسبة ٢٥٠٪.

ج. مطالبات على البنوك:

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية (ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال إنتليجنس). يتم تعيين وزن مخاطر للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المؤسسة محلياً بنسبة ٢٠٪ عندما تكون تلك المطالبات على البنوك ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل وتكون المطالبات معروضة وممولة إما بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي.

يتم تعيين وزن المخاطر التفضيلية الذي يعتبر الفئة الأكثر تفضيلاً عن فئة وزن المخاطر الموحدة للمطالبات على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل المعروضة والممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. يسمح بوزن المخاطر التفضيلية تلك للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المرخصة في ولايات قضائية أخرى فقط إذا كانت الجهة الإشرافية المعنية تسمح بوزن المخاطر التفضيلية تلك بالنسبة للمطالبات قصيرة الأجل على مصارفها.

لا يمكن أن تحصل أي مطالبة على بنك غير مصنف على وزن مخاطر أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بالمنشأة الحكومية التي تأسس فيها ذلك البنك.

يتم تعيين وزن مخاطر للمطالبات على البنوك غير المذكورة أعلاه، بناءً على تصنيفها الائتماني.

د. مطالبات على الشركات:

يتم وزن مخاطر المطالبات على الشركات بناءً على تصنيفاتها الائتمانية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ للمطالبات على (الشركات) غير المصنفة.

إما بالنسبة للمطالبات على الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، فيتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ٠٪.

هـ. اضمحلال الموجودات:

يقوم البنك بإجراء تقييم في تاريخ إعداد كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد. يعتبر الموجود المالي مضمحل إذا وفقط إذا وجد دليل موضوعي يثبت اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر من الأحداث بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على أثره ”حدث الاضمحلال“) وبأن وقوع حدث الاضمحلال (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي الذي يمكن تقديره بموثوقية. من الممكن أن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض يواجه صعوبة مالية جوهرية، أو تعثر في السداد أو تأخر المقترض في سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو المبلغ الأصلي للقرض أو احتمال دخوله في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر وحيث تشير البيانات الملحوظة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مثل حدوث تغيرات في المبالغ المتأخرة عن السداد أو في الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات التعثر في السداد.

و. تسهيلات تمويلية معاد هيكلتها:

يسعى البنك، كلما أمكنه ذلك، لإعادة هيكلة التسهيلات التمويلية. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للتسهيل التمويلي. تقوم الإدارة بمراجعة مستمرة التسهيلات التمويلية المعاد تناؤها لضمان استيناء جميع المعايير واحتمال سداد المدفوعات المستقبلية. تظل التسهيلات التمويلية خاضعة لتقييم الاضمحلال، والتي يتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للتسهيل التمويلي.

ز. تعرضات فات موعد استحقاقها:

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم تطبيق وزن مخاطرلهذه القروض إما بنسبة ١٠٠٪ أو بنسبة ١٥٠٪ اعتماداً على مستوى المخصاصات المحتفظ بها مقابل هذه الموجودات، بعد خصم الفوائد المعلقة.

ح. محفظة الأسهم:

يتم تعيين وزن مخاطر كحد أدنى بنسبة ١٠٠٪ للأوراق المالية الاستثمارية والمنشآت المالية المدرجة أو يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٥٠٪ للمنشآت غير المدرجة، ما لم تتجاوز هذه الاستثمارات نسبة ١٠٪ من رأس المال المؤهل للمنشأة المستثمر فيها، وفي هذه الحالة يتم خصمها من رأسمال البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بآلاف الدنانير البحرينية)

٨. تركيز مخاطر الائتمان أعلى بنسبة ١٥٪ عن الحد الإلزامي للفرد

مجموع تعرضات مخاطر الائتمان يتجاوز بنسبة ١٥٪ عن الحد الإلزامي للفرد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
الحكومات	١٣٤,٠٦٣

٩. تقسيم القروض المتعثرة ومخصصات الاضمحلال حسب القطاع

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مخصص الخسارة	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	إجمالي القروض المضمحلة (الرصيد)	المرحلة ٤: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	
				المضمحلة ائتمانياً	المضمحلة ائتمانياً
مبالغ مشطوبة	للفترة	مخالطة	مخالطة	مخالطة	مخالطة
التصنيع	٨,١٧٨	٣,٣١٠	٢٧	٢٤٣	(٢,١١٢)
صيد الأسماك والزراعة	٣,٢٢٢	٨٧٢	-	٤٥٣	(٨)
إنشائي	٣,٩٠١	٦٨٤	٧٤	١٦٣	(١٣٣)
تجاري	٤,٩٩٠	١,٦٤٦	١٣٤	٦٠	(٤٠٨)
تمويل شخصي / استهلاكي	٨٣	٤١	-	(١٦)	(١٥)
حكومي	-	-	-	-	-
التكنولوجيا والإعلام والاتصالات	-	-	٨	-	-
قطاعات أخرى	٥,٣٠٧	١,٨٧٤	٢,٠١٧	(٤١٠)	(٧١٩)
	٢٥,٦٨١	٨,٤٢٧	٢,٢٦٠	٤٩٣	(٣,٣٩٥)

١٠. الاستحقاق التعاقدي المتبقي

تحليل الاستحقاق للموجودات

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان الاستحقاق التعاقدي المتبقي لموجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

٢٠٢٥	لغاية شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة	من ١ إلى ٣ سنوات	من ٣ إلى ٥ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	من ١٠ إلى ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات									
أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	١٧,٣٨٣	-	-	-	-	-	-	-	١٧,٣٨٣
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٦٣	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٣
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٨٦	١,٥٣١	٢,٦٣٤	٣,٢٦١	٢٦,٠٠٥	١١,٢٠٢	٣٩,٤١٠	٦,٥١٤	٩٠,٦٤٣
أوراق مالية استثمارية	٧٥٤	١,٤٦٢	٨١٠	-	٩,٤٥٢	٢٠,٧٤٨	٤٢,٢٠٠	٤,٠٦٢	٧٩,٤٨٨
موجودات أخرى وبنود نقدية	١٢١	٢٧	٣,٢٧٠	-	١١٩	٢٤٣	٦٣٣	١٣٦	٤,٥٤٩
مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	١٨,٠٦٧	٣,٠٢٠	٦,٧١٤	٣,٢٦١	٣٥,٥٧٦	٣٢,١٩٣	٨٢,٢٤٣	١٠,٧١٢	١٩٢,٣٢٦
تعرضات ائتمانية غير ممولة	٧,٩٧٦	١٥٧	٢,٢١٠	٦٢	٥٩	-	-	٥٦٣	١١,٠٢٧
مجموع المخاطر الائتمانية	٢٦,٠٤٣	٣,١٧٧	٨,٩٢٤	٣,٣٢٣	٣٥,٦٣٥	٣٢,١٩٣	٨٢,٢٤٣	١١,٢٧٥	٢٠٣,٣٥٣

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بآلاف الدنانير البحرينية)

٥. مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر الثالث (تتمة)

ط. موجودات أخرى:

يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ على هذه الموجودات.

ي. العقارات المملوكة:

جميع العقارات الأخرى المملوكة من قبل البنوك (أي المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الاستثمار في الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الاستثمار العقاري) يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة ٢٠٪. الممتلكات التي تشغلها المجموعة موزونة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.

ك. معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة:

تعتبر الأطراف على أنها أطراف ذات علاقة إذا كان لدى إحدى الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مؤثر على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة على المؤسسات التي يمارس عليها البنك نفوذاً مؤثراً والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك. لا تستحق أي فائدة على معظم تعرضات الأطراف ذات العلاقة (راجع الإيضاح رقم ٢٦ حول القوائم المالية الموحدة السنوية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥). تم الموافقة على جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة.

أن المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة هي غير مضمونة.

ل. تعرضات مع أطراف عالية الاستدانة:

لا يقدم البنك القروض للأطراف عالية الاستدانة والأطراف الأخرى ذات المخاطر العالية على النحو المحدد في الإفصاحات العامة ١-٣-٢٤(هـ).

٦. مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	مجموع التعرضات الائتمانية غير الممولة	مجموع التعرضات الائتمانية	متوسط التعرضات الائتمانية الربع سنوي
حكومات	٩٨,٣٠٥	-	٨٩,٩٥٣
بنوك	٢٦٣	٨,٧٢٢	٨,٥٤٠
شركات	٧٣,٣٩١	٢,٣٠٥	٧٩,٦٥٥
تعرضات مخاطر الائتمان المضمحلة فات موعد استحقاقها	١٧,٢٥٢	-	١٨,٠٥٦
موجودات أخرى وبنود نقدية	٣,١١٥	-	٤,٢٦٥
مجموع مخاطر الائتمان	١٩٢,٣٢٦	١١,٠٢٧	٢٠٠,٤٦٩

٧. تركيز مخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي والإقليم الجغرافي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥									
٢٠٢٥	الموجودات	أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	أوراق مالية استثمارية	موجودات أخرى وبنود نقدية	مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	تعرضات ائتمانية غير ممولة	مجموع المخاطر الائتمانية *
٢٠٢٥	الموجودات	أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	أوراق مالية استثمارية	موجودات أخرى وبنود نقدية	مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	تعرضات ائتمانية غير ممولة	مجموع المخاطر الائتمانية *
١٧,٣٨٣	١٧,٣٨٣	-	-	-	-	-	١٧,٣٨٣	-	١٧,٣٨٣
٢٦٣	٢٦٣	-	-	-	-	-	٢٦٣	-	٢٦٣
٩٠,٦٤٣	٩٠,٦٤٣	١٣,١٩٣	٦,٣٤٠	٥,٢٩٥	١١,٠٩٠	٣,١٦٣	١٨,٤٧٣	٨٩٥	٣٢,١٩٤
٧٩,٤٨٨	٧٩,٤٨٨	-	-	-	-	-	٧٩,٤٨٨	-	٧٩,٤٨٨
٤,٥٤٩	٤,٥٤٩	٢,٩٧١	-	-	-	-	٩٨	١,٤٨٠	١,٤٨٠
١٩٢,٣٢٦	١٩٢,٣٢٦	١٦,١٦٤	٦,٣٤٠	٥,٢٩٥	١١,٠٩٠	٣,١٦٣	١٨,٤٧٣	١,٢٥٦	١٣٠,٥٤٥
١١,٠٢٧	١١,٠٢٧	٢٦٠	٤	-	٢٣	٧٢	١,٩٢٥	٨,٧٤٣	-
٢٠٣,٣٥٣	٢٠٣,٣٥٣	١٦,٤٢٤	٦,٣٤٤	٥,٢٩٥	١١,١١٣	٣,٢٣٥	٢٠,٣٩٨	٩,٩٩٩	١٣٠,٥٤٥

* جميع التعرضات المذكورة أعلاه تقع في مملكة البحرين

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(بآلاف الدنانير البحرينية)

١١. قروض فات موعد استحقاقها ومضمحلة (صافي) - التحليل الزمني

(١) حسب المنطقة الجغرافية

قروض فات موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً	ثلاثة شهور إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
البحرين	٢,٣٤٩	-	-	٢,٣٤٩
المجموع	٢,٣٤٩	-	-	٢,٣٤٩
قروض مضمحلة	ثلاثة شهور إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
البحرين	٨,٤٦٠	٤,٥٢٨	٤,٢٦٦	١٧,٢٥٤
المجموع	٨,٤٦٠	٤,٥٢٨	٤,٢٦٦	١٧,٢٥٤

(٢) قروض مضمحلة حسب القطاع (صافي)

التصنيع	٤,٠٠٢	١٣٤	٧٣٢	٤,٨٦٨
صيد الأسماك والزراعة	٢,٠٨٠	١٨٠	٩٠	٢,٣٥٠
إنشائي	١١٢	١,٤٨٦	١,٦١٩	٣,٢١٧
تجاري	٧٨٥	١,٣٩٥	١,١٦٤	٣,٣٤٤
تمويل شخصي / استهلاكي	-	-	٤٢	٤٢
التكنولوجيا والإعلام والاتصالات	-	-	-	-
قطاعات أخرى	١,٤٨١	١,٣٣٣	٦١٩	٣,٤٣٣
المجموع	٨,٤٦٠	٤,٥٢٨	٤,٢٦٦	١٧,٢٥٤

١٢. التوزيع الجغرافي لمخصصات الاضمحلال الجماعي والمحدد لقروض وسلف العملاء

يقوم البنك وشركاته التابعة بمزاولة أنشطته ومنح القروض/ التسهيلات التمويلية محلياً للمنشآت والأفراد البحرينيين فقط.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
البحرين	
مخصص اضمحلال جماعي للخسائر الائتمانية المتوقعة - المرحلة ١	١,٦٩٤
مخصص اضمحلال جماعي للخسائر الائتمانية المتوقعة - المرحلة ٢	٥٦٦
مخصص اضمحلال محدد - المرحلة ٣	٨,٤٢٧
المجموع	١٠,٦٨٧

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(بآلاف الدنانير البحرينية)

١٣. تسوية التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً
١١,٢٩٥	٢,٢٩٤	١٣,٥٨٩
(٣,٣٩٥)	-	(٣,٣٩٥)
(٩٧٤)	٩٧٤	-
١,٥٠١	(١,٠٠٨)	٤٩٣
٨,٤٢٧	٢,٢٦٠	١٠,٦٨٧

تسهيلات ائتمانية معاد هيكلتها

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ مجموع إجمالي رصيد البنك ١٣,٦٩٢ ألف دينار بحريني مع مخصص خسائر ائتمانية متوقعة بقيمة ٤,٦٧٢ ألف دينار بحريني مرتبطة بتسهيلات ائتمانية معاد هيكلتها. خلال السنة، قام البنك بإعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بقيمة ٥,٩٣٨ ألف دينار بحريني مع مخصص خسائر ائتمانية متوقعة بقيمة ١,٦٩٦ ألف دينار بحريني. وقد ارتبطت امتيازات إعادة هيكلة بصورة أساسية بتأجيل أقساط القروض لمساعدة العملاء في تجاوز ظروف الأزمة النقدية المؤقتة أو إعادة تنظيم عملية سداد القروض مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترض.

لم يكن لعملية إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية أو المستقبلية وكانت بصورة أساسية لتمديد فترة القرض / التمويل.

١٤. التخفيف من مخاطر الائتمان

يتم احتساب تخفيض متطلبات رأس المال الناتج عن تخفيف مخاطر الائتمان بطرق مختلفة وذلك اعتماداً على نوع أداة تخفيف مخاطر الائتمان. تشمل الضمانات الرئيسية المستخدمة لتخفيف مخاطر التعرضات الائتمانية على الودائع المحتفظ بها من قبل العملاء ورهون العقارات السكنية / التجارية والأوراق المالية الاستثمارية والضمانات المقابلة من البنوك الأخرى وضمانات تمكين وما إلى ذلك. ومع ذلك، لأغراض احتساب كفاية رأس المال، يتم الأخذ في الاعتبار فقط الضمانات المؤهلة المثبتة بموجب اتفاقية بازل ٣.

١٥. الرهون والضمانات المالية المؤهلة

وفيما يلي الرهون والضمانات المالية المؤهلة المعروضة حسب المحفظة الموحدة:

إجمالي التعرضات الائتمانية	الضمانات المالية	التعرضات الائتمانية بعد تخفيف مخاطر الائتمان
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
٩٨,٣٠٥	-	٩٨,٣٠٥
حكومات	-	٨,٩٨٥
بنوك	-	٨,٩٨٥
شركات	١٩,٢١٩	٥٦,٤٧٧
تعرضات مخاطر الائتمان المضمحلة فات موعد استحقاقها	١٤,٠٣١	٣,٢٢١
استثمارات في أسهم حقوق الملكية / صناديق	-	٥,٩٣٢
عقارات مملوكة	-	١١,٨٦٩
موجودات أخرى وبنود نقدية	-	٣,٤٢٣
٢٢١,٤٦٢	٣٣,٢٥٠	١٨٨,٢١٢

تضمن تمكين نسبة مئوية من الرصيد المستحق للتمويلات الإسلامية وفقاً للاتفاقية المبرمة بين البنك وتمكين. وعلاوة على ذلك، فإن قروض الزراعة وصيد الأسماك مضمونة من قبل حكومة البحرين من خلال وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بآلاف الدنانير البحرينية)

١٧. مخاطر السوق، فجوة سعر الفائدة (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن احتمالية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق إعادة تسعير أسعار الفائدة عند استحقاق الموجودات والمطلوبات. يتم مراقبة المراكز بصورة دورية للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة. يتم إعادة تسعير موجودات ومطلوبات البنك فقط عند الاستحقاق.

فيما يلي مركز حساسية البنك لأسعار الفائدة بناءً على تواريخ الاستحقاق:

	لغاية شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	لا تستحق عليها فائدة المجموع
٢٠٢٥							
الموجودات							
أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	١٤,٥١٣	-	-	-	-	-	١٧,٣٨٣
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٦٣	-	-	-	-	-	٣٦١
تقويلات إسلامية وقروض للعملاء	٨٦	١,٥٣١	٢,٦٣٤	٣,٢٦١	٣٧,٢٠٧	١٥,٩٤٧	٢٩,٩٧٧
استثمارات وموجودات أخرى	٧٧٧	١,٤٨٩	٨٢١	-	٣٠,٥٦٢	٤٧,٠٣١	٣,٢٥٩
مجموع الموجودات	١٥,٦٣٩	٣,٠٢٠	٣,٤٥٥	٣,٢٦١	٦٧,٧٦٩	٦٢,٩٧٨	٣٦,٢٠٤
المطلوبات							
قروض لأجل	-	١,٣٠٧	١,٢٤٤	٢,٥٥١	١٣,٤٨٤	٣,٦١٢	-
ودائع	٢٨,٤٤١	٣,٣٨٣	٤,٤٦٣	٨,٣٨٨	١١	-	٦٦,٤٤١
مطلوبات أخرى	١١	٤٠٨	١٦٧	١٢٦	٢٨١	-	٦,٤١٤
مجموع المطلوبات	٢٨,٤٥٢	٥,٠٩٨	٥,٨٧٤	١١,٠٦٥	١٣,٧٧٦	٣,٦١٢	٧٢,٨٥٥
صافي فجوة السيولة	(١٢,٨١٣)	(٢,٠٧٨)	(٢,٤١٩)	(٧,٨٠٤)	٥٣,٩٩٣	٥٩,٣٦٦	(٣٦,٦٥١)
	١٣	(١٣)	(٦٧٨)	٥	-	-	١٦

١٨. مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
صافي التعرض	متطلبات رأس المال
٦,٩٣٢	٨٦٧
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	
٦,٩٣٢	٨٦٧
المجموع	

١٩. مكاسب من استثمارات أسهم حقوق الملكية

البنك أي استثمارات في أسهم حقوق الملكية تخضع لأحكام الانتقالية الإشرافية أو الأحكام الأعماء.

٢٠. المشتقات المالية

عقود صرف العملات الأجنبية	
-	القيمة العادلة الموجبة
(٤٢)	القيمة العادلة السالبة
٨,٧٢٢	القيمة الاعتبارية - الدفتر المصرفي (الرصيد)

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بآلاف الدنانير البحرينية)

١٦. تحليل الحساسية - مخاطر سعر الفائدة

فيما يلي التأثير على صافي دخل الفوائد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ حسب العملات الرئيسية:

٢٠٢٥	
الدينار البحريني	
الموجودات	١٦٠,٠٥٥
المطلوبات	(٨٩,٦٣٢)
(+) نقطة أساس	١,٤٠٨
(-) نقطة أساس	(١,٤٠٨)
الدولار الأمريكي	
الموجودات	٦٧,٦٨٩
المطلوبات	(٦٩,٤٣٢)
(+) نقطة أساس	(٣٥)
(-) نقطة أساس	٣٥
الدينار الكويتي	
الموجودات	١٦
المطلوبات	(٧)
(+) نقطة أساس	-
(-) نقطة أساس	-
الريال السعودي	
الموجودات	٥
المطلوبات	(٦٧٨)
(+) نقطة أساس	(١٣)
(-) نقطة أساس	١٣

١٧. مخاطر السوق، فجوة سعر الفائدة

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها التغيرات السلبية المحتملة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمركز المتاجرة أو محفظة الأدوات المالية الناتجة عن تقلبات متغيرات السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم وأسعار السلع ومؤشرات السوق وكذلك التقلبات والارتباطات ابين الأسواق. كأداة أساسية، يقيس البنك تعرضاته لمخاطر السوق باستخدام الأسلوب الموحد بموجب اتفاقية بازل ٣.

يستخدم البنك الأسلوب الموحد لاحتساب رسوم رأس المال لمخاطر السوق فيما يتعلق بمكونات مخاطر السوق التالية:

- مخاطر التعرض للأسهم
- مخاطر التعرض لأسعار الفائدة
- مخاطر التعرض للعملات الأجنبيةه
- مخاطر السلع

تتكون رسوم رأس المال لمخاطر السوق الخاصة بالبنك بشكل رئيسي من مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية على الاستثمارات المعروضة بالدينار الكويتي والريال السعودي والدولار الأمريكي ومخاطر أسعار الفائدة الناتجة عن محفظة السندات. فيما يلي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق باستخدام الأسلوب الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

٢٠٢٥	الحد الأقصى	الحد الأدنى
١٥	١٥	٩
نوع المخاطر		
رأس المال لمخاطر صرف العملات الأجنبية		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
١٨٦		
مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر بالنسبة لمخاطر السوق		

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الخطوة ١: الإفصاح عن الميزانية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

هذه الخطوة غير قابلة للتطبيق على البنك لأن نطاق التوحيد التنظيمي والتوحيد المحاسبي متطابقان.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(بآلاف الدنانير البحرينية)

٢١. المخاطر التشغيلية والقانونية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو الناتجة عن الأحداث الخارجية. على الرغم من أن المخاطر التشغيلية متأصلة في جميع أنشطة البنك ولا يمكن إلغاؤها بالكامل، إلا أنه يتم إدارتها بفعالية للحد من الخسائر المحتملة وحماية قيمة أصحاب المصلحة.

وقد قام البنك بوضع إطار لإدارة المخاطر التشغيلية يتيح تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية في جميع وظائف الأعمال التجارية والخدمات المساندة. وتشمل العناصر الرئيسية لهذا الإطار التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط ومؤشرات المخاطر الرئيسية وتقديم تقارير بشأن حوادث المخاطر التشغيلية وإدارتها وعمليات مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة، والمراقبة المستمرة لمدى فعالية الضوابط.

تتبع إدارة المخاطر التشغيلية هيكل حوكمة واضح. وتقع المسؤولية الأساسية ضمن نطاق احتصاص كل من وحدات الأعمال والمساندة، وذلك بدعم من سياسات وإجراءات وضوابط داخلية موثقة. وتشمل مبادئ الرقابة الأساسية - على سبيل المثال لا الحصر - الفصل بين الواجبات وحدود الصلاحيات المنوطة وعمليات التسوية. وتقوم وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية بهما م الرقابة لضمان التوافق مع تحمل المخاطر الإجمالية للبنك والمتطلبات التنظيمية.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم تأكيد مستقل بشأن مدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية وممارسات إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة. وكما يقوم بإجراء عمليات تدقيق منتظمة في جميع وحدات الأعمال والمساندة ويرفع تقاريره بشأن النتائج وأوجه القصور الجوهرية في نظام الرقابة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق.

نظراً لطبيعة نموذج الأعمال المركز نسبياً للبنك وحجم عملياته، فإن حجم المعاملات ومستويات مخاطر تعرض العملاء تعتبر في المتوسط، ومع ذلك، يتم الحفاظ على ضوابط وآليات رقابة قوية لضمان إدارة المخاطر المرتبطة بها بفعالية.

لأغراض رأس المال التنظيمي، يعتمد البنك نهج المؤشر الأساسي في قياس المخاطر التشغيلية ضمن إطار كفاية رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بحد داخلي بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بنسبة ١٦٪ مقارنة بمتطلبات رأس المال التنظيمي البالغة ١٢,٥٪، وذلك لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة المحتملة.

المخاطر القانونية هي المخاطر الناتجة عن احتمال أن تؤدي العقود غير القابلة للتنفيذ أو الدعاوى القضائية أو الأحكام السلبية إلى تعطيل العمليات التشغيلية للمجموعة أو التأثير عليها بأي شكل آخر. وقد وضعت المجموعة ضوابط وإجراءات لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد أن الخسائر لن تكون جوهرية.

٢٢. غرامات ومخالفات مالية

المبلغ الفعلي بالدينار البحريني ٢٠٢٥
-
غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

٢٣. نسبة تغطية السيولة

وفقاً لإدارة السيولة ١١-٢ ضمن إطار ”وحدة إدارة مخاطر السيولة“ في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام البنك باحتساب نسبة تغطية السيولة، والتي بلغت ٦٥٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٤. نسبة الرافعة المالية

وفقاً لكفاية رأس المال ١٥-١ ضمن إطار وحدة ”نسبة الرافعة المالية ومتطلبات الرافعة المالية“ في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام البنك باحتساب نسبة الرافعة المالية، والتي بلغت ٢٩,٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الخطوة ٢: تسوية الميزانية المنشورة مع التقارير التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دينار بحريني	الميزانية حسب القوائم المالية المعلنة	البيانات النظامية الموحدة	المصدر
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢,٩٦٨	٢,٩٦٨	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٤,٧٦٣	١٤,٧٦٣	
أوراق مالية استثمارية	٨٦,٤٢٠	٨٦,٤٢٠	
استثمارات في شركات زميلة	٧٥٩	٧٥٩	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٧,١٧٩	٨٧,١٧٩	
من ضمنها:			
استثمارات جوهريّة في رأسمال مؤسسات مالية تتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١	-	-	
المبلغ يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١ الذي سيتم خصمه	-	-	
المبلغ يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١ الذي سيتم خصمه في السنة الأولى	-	-	
استثمارات عقارية	٩,٥٤٦	٩,٥٤٦	
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٨٨,٣٨٣	٩٠,٦٤٣	
من ضمنها: مخصص خسائر القروض العامة المؤهلة كرأس المال	٢,٢٦٠	٨٣٦	أ
موجودات أخرى	٢,٧١٧	٢,٧٢٠	
عقارات ومعدات	٢,٥٧٩	٢,٥٧٩	
مجموع الموجودات	٢٠٨,١٣٥	٢١٠,٣٩٨	
المطلوبات			
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٢,٠٦٤	١٢,٠٦٤	
حسابات العملاء	٩٩,٠٦٣	٩٩,٠٦٣	
قروض لأجل	٢٢,١٩٨	٢٢,١٩٨	
اتفاقيات إعادة شراء واقتراضات أخرى مضمونة مئة مئة			
أدوات مالية مشتقة			
مطلوبات أخرى	٧,٤٠٧	٧,٢٣٧	
مجموع المطلوبات	١٤٠,٧٣٢	١٤٠,٥٦٢	
حقوق الملكية			
رأس المال	٦٣,٦٦٩	٦٣,٦٦٩	
أسهم بموجب برنامج حوافز أسهم الموظفين	-	-	
مجموع رأس المال	٦٣,٦٦٩	٦٣,٦٦٩	
من ضمنه المبلغ المؤهل لرأس المال الأسهم العادية فئة ١	-	٦٣,٦٦٩	ب
من ضمنه المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي فئة ١	-	-	
خسائر متراكمة	٦٨	٦٨	ج
احتياطي قانوني	١,٢٧٠	١,٢٧٠	
احتياطي عام	-	-	
علاوة إصدار أسهم	-	-	
احتياطي التبرعات والأعمال الخيرية	-	-	
مخصص خسائر القروض العامة المؤهلة كرأس المال	-	٢,٤٣٣	د
احتياطي إعادة تقييم استثمارات متاحة للبيع	٢,٣٢٩	٢,٣٢٩	
حصة البنك من احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع المتعلقة بالشركات الزميلة	-	-	
غير المحسبة ضمن رأس المال التنظيمي	-	-	
حقوق الأقلية في رأسمال الشركات التابعة	٦٧	٦٧	
مجموع حقوق الملكية	٦٧,٤٠٣	٦٩,٨٣٦	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٠٨,١٣٥	٢١٠,٣٩٨	

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الخطوة ٣ - النموذج الموحد لمكونات رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المصدر على أساس الأرقام / حروف	المرجعية في الميزانية	مكون رأس المال التنظيمي	ضمن نطاق التنظيمي	للتوحيد من الخطوة ٢
المصدر على أساس الأرقام / حروف	المرجعية في الميزانية	مكون رأس المال التنظيمي	ضمن نطاق التنظيمي	للتوحيد من الخطوة ٢
مكونات رأس المال ومطابقتها بإعداد التقارير التنظيمية				
رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات				
١ رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة (وما يعادلها للشركات غير المساهمة) بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة				
٢ الخسائر المتراكمة				
٣ الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)				
٤ غير قابل للتطبيق				
٥ رأسمال الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به ضمن رأسمال الأسهم العادية فئة ١ المجموعة)				
٦ رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية				
رأسمال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية				
٧ تعديلات التقييم الاحترازية				
٨ الشهرة (مخصوماً منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)				
٩ الموجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمات الرهن العقاري (مخصوماً منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)				
١٠ الموجودات الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناتجة عن الفروق المؤقتة (مخصوماً منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)				
١١ احتياطي تحوط التدفقات النقدية				
١٢ نقص المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة				
١٣ مكسب التورق الناتج عن البيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦٢ من إطار عمل اتفاقية بازل ٢)				
١٤ غير قابل للتطبيق				
١٥ صافي موجودات صندوق التقاعد ذي المزايا المحددة				
١٦ الاستثمارات في الأسهم الخاصة (إذا لم يتم بالفعل مقاصتها من رأس المال المدفوع في الميزانية المسجلة)				
١٧ تبادل الملكية المشتركة في الأسهم العادية				
١٨ الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، مخصوماً منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ الذي يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٠٪)				
١٩ الاستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للمؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، مخصوماً منها المراكز القصيرة المؤهلة، (المبلغ الذي يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٠٪)				
٢٠ حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ الذي يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٠٪)				
٢١ الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ الذي يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٠٪، مخصوماً منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)				
٢٢ المبلغ الذي يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٥٪				
٢٣ من ضمنه: الاستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية				
٢٤ من ضمنه: حقوق خدمة الرهن العقاري				
٢٥ من ضمنه: الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة				
٢٦ التعديلات التنظيمية المحددة محلياً				

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

مكونات رأس المال ومطابقتها بإعداد التقارير التنظيمية		مكون رأس المال التنظيمي	ضمن نطاق التنظيمي	المصدر على أساس الأرقام / حروف المرجعية في الميزانية
التعديلات التنظيمية المطبقة على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-			
٢٧ التعديلات التنظيمية المطبقة على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي فئة ١ وفئة ٢ لتغطية الخصومات	-			
٢٨ مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة ١	-			
٢٩ رأسمال الأسهم العادية فئة ١	-	٦٥,٧٩٠		
رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات	-			
٣٠ أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	-			
٣١ من ضمنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-			
٣٢ من ضمنها: المصنفة كمطلوبات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-			
٣٣ أدوات رأس المال الصادرة مباشرةً الخاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال الإضافي فئة ١	-			
٣٤ أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ (وأدوات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة ١ للمجموعة)	-			
٣٥ من ضمنها: الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الخاضعة للاستبعاد التدريجي	-			
٣٦ رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	-			
رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية	-			
٣٧ استثمارات في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ الخاصة	-			
٣٨ تبادل الملكية المشتركة في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١	-			
٣٩ الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، مخصوماً منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ الذي يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٠٪)	-			
٤٠ الاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (مخصوماً منها المراكز القصيرة المؤهلة)	-			
٤١ التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-			
التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الإضافي فئة ١ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-			
٤٢ التعديلات التنظيمية المطبقة على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي فئة ٢ لتغطية الخصومات	-			
٤٣ مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١	-			
٤٤ رأس المال الإضافي فئة ١	-			
٤٥ رأس المال فئة ١ (رأس المال فئة ١ = رأسمال الأسهم العادية فئة ١ + رأس المال الإضافي فئة ١)	-	٦٥,٧٩٠		
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات				
٤٦ رأس المال فئة ٢ المؤهل الصادر مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	-			
٤٧ أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال فئة ٢	-			
٤٨ أدوات رأس المال فئة ٢ (وأدوات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ وأدوات رأس المال الإضافي فئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو الصف رقم ٣٤) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به ضمن رأس المال فئة ٢ للمجموعة)	-			
٤٩ من ضمنها: الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الخاضعة للاستبعاد التدريجي	-			

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

مكونات رأس المال ومطابقتها بإعداد التقارير التنظيمية		مكون رأس المال التنظيمي	ضمن نطاق التنظيمي	المصدر على أساس الأرقام / حروف المرجعية في الميزانية
٥٠ المخصصات	-	٨٣٦		
٥١ رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	-	٨٣٦		
رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية				
٥٢ استثمارات في أدوات رأس المال فئة ٢ الخاصة	-			
٥٣ تبادل الملكية المشتركة في أدوات رأس المال فئة ٢	-			
٥٤ الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، مخصوماً منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ الذي يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٠٪)	-			
٥٥ الاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (مخصوماً منها المراكز القصيرة المؤهلة)	-			
٥٦ التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-			
التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-			
من ضمنها: [أدخل اسم التعديل]	-			
من ضمنها:	-			
٥٧ مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢	-			
٥٨ رأس المال فئة ٢	-	٨٣٦		
٥٩ مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة ١ + رأس المال فئة ٢)	-	٦٦,٦٢٦		
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-			
٦٠ مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر	-	٨٥,٣٦٦		
نسب رأس المال				
٦١ رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	-	٧٧,٠٧٪		
٦٢ رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	-	٧٧,٠٧٪		
٦٣ مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	-	٧٨,٠٥٪		
٦٤ متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للمؤسسة	-			
(الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية بالإضافة إلى متطلبات المخزون الاحتياطي لبنك التسويات الدولية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	-	٩,٠٠٪		
٦٥ من ضمنها: متطلبات المخزون الاحتياطي للحفاظ على رأس المال	-	٢,٥٠٪		
٦٦ من ضمنها: متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية (غير قابل للتطبيق)	-	٠,٠٠٪		
٦٧ من ضمنها: متطلبات المخزون الاحتياطي لبنك التسويات الدولية (غير قابل للتطبيق)	-	٠,٠٠٪		
٦٨ رأسمال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة لتلبية المخزون الاحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	-	٧٧,٠٧٪		
الحدود الدنيا الاعترافية بما في ذلك الاحتياطي للحفاظ على رأس المال (إذا كانت مختلفة عن اتفاقية بازل ٣)	-			
٦٩ نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة ١ حسب مصرف البحرين المركزي	-	٩,٠٠٪		
٧٠ نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ حسب مصرف البحرين المركزي	-	١١,٠٠٪		
٧١ نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال حسب مصرف البحرين المركزي	-	١٢,٥٠٪		
المبالغ التي تقل عن الحدود المسموح بها للخصم (قبل احتساب أوزان المخاطر)	-			
٧٢ الاستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	-	٣,٣٥٤		

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

نموذج الإفصاح عن الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي		
١	المصدر	بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقطلة)
٢	المعرف الفريد (جهاز تليخ الأسعار في بورصة البحرين)	غير قابل للتطبيق
٣	القانون المنظم للأداة المالية	جميع القوانين والأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين
	المعالجة التنظيمية	
٤	قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	رأس المال الأسهم العادية فئة ١
٥	قواعد مصرف البحرين المركزي ما بعد مرحلة الانتقال	رأس المال الأسهم العادية فئة ١
٦	المؤهل منفرداً / مجموعة / مجموعة ومنفرداً	مجموعة
٧	نوع الأداة	رأس المال الأسهم العادية
٨	المبلغ المثبت في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين كما هو في آخر تاريخ إعداد التقارير المالية)	٦٣,٦٦٩ دينار بحريني
٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١,٠٠٠ دينار بحريني
١٠	التصنيف المحاسبي	حقوق المساهمين
١١	تاريخ الإصدار الأصلي	غير قابل للتطبيق
١٢	دائم أو مؤرخ	غير قابل للتطبيق
١٣	تاريخ الاستحقاق الأصلي	غير قابل للتطبيق
١٤	حق استدعاء المصدر خاضع للحصول على الموافقة الرقابية المسبقة	غير قابل للتطبيق
١٥	تاريخ الاستدعاء الاختياري وتواريخ الاستدعاء المحتملة ومبلغ الاسترداد	غير قابل للتطبيق
١٦	تواريخ الاستدعاء اللاحقة، إذا كان قابلاً للتطبيق	غير قابل للتطبيق
	الكوبونات / أرباح الأسهم	
١٧	أرباح أسهم / كوبونات ثابتة ومتغيرة	غير قابل للتطبيق
١٨	معدل الكوبون وأي مؤشر ذي صلة	غير قابل للتطبيق
١٩	وجود مانع لدفع أرباح الأسهم	غير قابل للتطبيق
٢٠	تقديرية كلياً أو تقديرية جزئياً أو إلزامية	غير قابل للتطبيق
٢١	وجود دوافع أو حوافز أخرى للاسترداد	غير قابل للتطبيق
٢٢	غير متراكمة أو متراكمة	غير قابل للتطبيق
٢٣	قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل	غير قابل للتطبيق
٢٤	إذا كانت قابلة للتحويل، محفز (محفزات) التحويل	غير قابل للتطبيق
٢٥	إذا كانت قابلة للتحويل، كلي أو جزئي	غير قابل للتطبيق
٢٦	إذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	غير قابل للتطبيق
٢٧	إذا كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	غير قابل للتطبيق
٢٨	إذا كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها	غير قابل للتطبيق
٢٩	إذا كانت قابلة للتحويل، تحديد الجهة المصدرة للأداة التي يتم التحويل إليها	غير قابل للتطبيق
٣٠	خاصية تخفيض القيمة	غير قابل للتطبيق
٣١	إذا كانت قابلة للتخفيض، محفز (محفزات) التخفيض	غير قابل للتطبيق
٣٢	إذا كانت قابلة للتخفيض، كلي أو جزئي	غير قابل للتطبيق
٣٣	إذا كانت قابلة للتخفيض، دائم أو مؤقت	غير قابل للتطبيق
٣٤	إذا كان التخفيض مؤقتاً، وصف آلية الاسترداد	غير قابل للتطبيق
٣٥	الوضع في التسلسل الهرمي عند التصفية (حدد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرةً)	غير قابل للتطبيق
٣٦	الخصائص غير المتوافقة خلال المرحلة الانتقالية	غير قابل للتطبيق
٣٧	إذا كانت الإجابة نعم، حدد الخصائص غير المتوافقة	غير قابل للتطبيق

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المصدر على أساس الأرقام / حروف المرجعية في الميزانية ضمن نطاق التنظيمي			مكون رأس المال التنظيمي
			٤٢٣
٧٣	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	
٧٤	حقوق خدمة الرهن العقاري (مخصوماً منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
٧٥	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (مخصوماً منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
السقوف المطبقة لإدراج المخصصات في رأس المال فئة ٢			
٧٦	المخصصات المؤهلة ليتم إدراجها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق السقف)	٢,٤٢٣	د
٧٧	السقف عند إدراج المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد (١,٢٥٪ للموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية)	٨٣٦	أ
٧٨	غير قابل للتطبيق	-	
٧٩	غير قابل للتطبيق	-	
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي (قابلة للتطبيق فقط ما بين ١ يناير ٢٠٢٠ و ١ يناير ٢٠٢٤)			
٨٠	السقف الحالي لأدوات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨١	المبلغ المستبعد من رأسمال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة للسقف (الفائض عن السقف بعد عملية الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	
٨٢	السقف الحالي لأدوات رأس المال الإضافي فئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨٣	المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي فئة ١ نتيجة للسقف (الفائض عن السقف بعد عملية الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	
٨٤	السقف الحالي لأدوات رأس المال فئة ٢ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨٥	المبلغ المستبعد من رأس المال فئة ٢ نتيجة للسقف (الفائض عن السقف بعد عملية الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	